وزارة التعليم العالي والبحث العلمي

جامعة محمد خيضر – بسكرة –

كلية العلوم الإنسانية والإجتماعية – شتمة –

قسم العلوم الإنسانية

شعبة التاريخ

عنوان المذكرة

الأزمة الكردية وإنعكاساتها على الشرق الأوسط (1991-2003)

مذكرة تخرج مكملة لنيل شهادة الماستر في تخصص التاريخ المعاصر

إعداد الطالب: محمد البشير طيبي

إشراف الأستاذ: فؤاد جدو

السنة الجامعية: 2016/2015

مـــقـــدمـــة

مقدمة

تعد مسألة المجموعات العرقية والأقليات من أهم المسائل التي برزت في منطقة الشرق الأوسط تاريخيا وفي الوقت الراهن، حيث أثارت هذه المسالة العديد من النقاشات والإشكاليات التي طرحت ولا تزال تطرح في مختلف الدراسات الاجتماعية والسياسية، وأصبحت تطرح بشدة على مستوى الحياة السياسية الدولية في عالمنا المعاصر.

انه لا يمكن استثناء منطقة الشرق الأوسط من النقاش أو الجدل حول مشكلة الأقليات، بل يعتبر اكبر مناطق العالم من حيث الأقليات المكونة له، فالأكراد يمثلون أهم جزء في النسيج البشري لمنطقة الشرق الأوسط، من حيث التأثير والتوزيع في هذه المنطقة .

فموضوع الأقليات في منطقة الشرق الأوسط عرف تحولا تاريخيا وسياسيا خاصة بعد الحرب الباردة وحرب الخليج الثانية ،أين برز موضوع الأكراد في هذه المنطقة على الصعيد العالمي في ايطار الحريات وحقوق الإنسان، مما جعله الأكثر تداولا على مستوى المؤتمرات الدولية والإقليمية ،إلا أنه للعراق وتركيا خصوصية مع الأقليات الكردية لاعتبارات تاريخية وسياسية جعلت هذا الموضوع يتحرك على أكثر من صعيد وينعكس بشكل مباشر وغير مباشر على منطقة الشرق الأوسط من حيث الاستقرار السياسي والعسكري.

ونتيجة لتفاعلات القضية الكردية في منطقة الشرق الأوسط وانعكاساتها على هذه المنطقة جعلنا نقوم بدراسة حول هذا الموضوع في سياقه التاريخي وفق أبعاده الاقتصادية والسياسية والاجتماعية .

أهمية الموضوع:

1. يكتسي موضوع الاثنيات والعرقيات أهمية خاصة في حقل الدراسات التاريخية باعتباره متغيرا ومحددا أساسيا في العلاقات ما بين الدول،واستقرار الشعوب والحضارات .
2. إن موضوع الهوية مهم جدا في منطقة الشرق الأوسط نظرا لحيوية الموضوع وإرتباطة بتوزيع المكون البشري المتمثل أساسا في العنصر الكردي في منطقة الشرق الأوسط ودوره في الاستقرار.
3. الأهمية الإستراتيجية والاقتصادية التي تتميز بها مناطق تواجد الأقليات الكردية ، حيث تقع في قلب الشرق الأوسط ،وهي المنطقة التي كانت ولا تزال تعرف الكثير من التوترات والنزاعات وتصادم المصالح بها ،وهو ما زاد من أهمية هذه المسألة .

أهداف الموضوع:

1. معرفة طبيعة المجموعة الكردية من حيث التعريف بالأكراد وخصائصهم القومية .
2. تبيان التطورات التي مرت بها المجموعة الكردية في الشرق الأوسط خاصة في تركيا والعراق بعد حرب الخليج الثانية .
3. إبراز الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط في المحيط العالمي .
4. الكشف عن الإبعاد الإقليمية للمشكلة الكردية خاصة من حيث تأثيرها في العلاقات بين الدول .
5. قراءة مستقبلية لمنطقة الشرق الأوسط على ضوء القضية الكردية .

أسباب اختيار الموضوع:

هناك مجموعة من الأسباب دعتني إلى البحث في هذا الموضوع والتي ألخصها فيما يلي :

أسباب موضوعية:

1. ارتباط الموضوع بطبيعة تخصصي " تاريخ معاصر"
2. دراسة موضوع الأقليات وربطها بمواضيع أخرى خاصة موضوع الاستقرار في الشرق الأوسط.
3. إلقاء الضوء حول موضوع يكتنفه الغموض بسبب قلة الدراسات الأكاديمية حوله.

أسباب ذاتية:

1. الميول الذاتية في دراسة موضوع الأقليات.
2. تقديم موضوع يربط بين التاريخ ومواضيع أخرى.
3. الرغبة في الاطلاع على أهم القضايا في الشرق الأوسط
4. محاولة إثراء مكتبة قسم التاريخ بمثل هكذا مواضيع.

إشكالية الدراسة:

بناءا على ما سبق وبقصد الوصول إلى تحليل النقاط المهمة وإزالة الغموض عنها فان الإشكالية الرئيسية لدراستنا هي: **ما مدى تأثير الأزمة الكردية على الوضع السياسي في الشرق الأوسط خلال الفترة (1991_ 2003)؟**

وتندرج تحت الإشكالية التساؤلات الفرعية التالية :

1. ما الجذور التاريخية للمسالة الكردية ؟
2. ما هي ابرز تطوراتها في الشرق الأوسط؟
3. فيما تمثلت ابرز انعكاسات القضية الكردية؟

الدراسات السابقة:

لقد كانت الدراسات السابقة بخصوص موضوع بحثنا قليلة جدا وهو الأمر الذي صعب من مهمة الباحث ،لكن هذا لا ينفي أننا اعتمدنا على بعض الدراسات على قلتها نذكر أهمها : **كتاب القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ:** لمؤلفه قدوري زبير سلطان والذي اعتمدنا عليه في الفصل الأول من خلال التعريف بالأكراد وكل ما تعلق بتركيبتهم البشرية والاجتماعية ، وكذلك رسالة ماجستير بعنوان **تأثير المسالة الكردية على الاستقرار الإقليمي:** للباحثة خيرة ويفي، والتي استفدت منها في الفصل الثاني بتتبع أهم تطورات المسالة الكردية في العراق منذ حرب الخليج الثانية، وكذلك العدد الرابع من مجلة الانبار للعلوم القانونية والسياسية بعنوان: **المسألة الكردية والسياسة الدولية (دراسة في أسباب ومداخل التأثير)**، واستفدت منها في الفصل الثالث من خلال إبراز أهم أسباب تأثير المسالة الكردية في السياسة الدولية ومختلف انعكاساتها على منطقة الشرق الأوسط .

منهج الدراسة:

باعتبار ما يحمله الموضوع من دراسة وصفية تحليلية، كأداة للوصول إلى نتائج منطقية إعتمدنا على منهجين أساسيين هما:

المنهج التاريخي: لأننا بصدد الرجوع إلى أصول وجذور الأقلية الكردية بشكل عام ،وكيف أن هذه الأقلية أسست لنفسها كيانا منتشرا عبر أكثر من دولة واحدة،بالإضافة للرجوع لحيثيات المسالة وتطوراتها عبر فترات زمنية متسلسلة .

المنهج المقارن: المنهج مساعد لدراسة مقارنة تحليلية للمسالة الكردية في مراحل مختلفة .

عرض الدراسة:

قصد الإجابة عن الإشكالية المطروحة تم وضع هيكل كلي للدراسة وهو يتشكل من مقدمة وثلاث فصول رئيسية وخاتمة .

خصصنا الفصل الأول كإطار تعريفي بالأكراد ومنطقة الشرق الأوسط من خلال التعريف بالأكراد من حيث الأصل واللغة والدين وكذا توزيعهم الجغرافي في منطقة الشرق الأوسط،وتطرقنا فيه أيضا للتعريف بمنطقة الشرق الأوسط وكذا حدودها وأهميتها الإستراتيجية .

أما الفصل الثاني خصصناه لدراسة أهم تطورات المسالة الكردية في تركيا والعراق خلال الفترة الممتدة من 1991الى غاية 2003،وذلك من خلال تتبع أهم الأحداث التي شهدها أكراد هاتين الدولتين خلال هذه الفترة وانعكاساتها على وضعهم .

أما الفصل الثالث فخصصناه لإبراز أهم عوامل تأثير المسالة الكردية في السياسة الدولية ،وكذا انعكاساتها على العلاقات بين الدول متمثلة في العلاقات التركية السورية والعلاقات العراقية التركية .

وبعد الاستعراض المفصل لأهم ملامح الدراسة نصل في الخاتمة إلى استنباط أهم نتائجها والتي تعد بمثابة إجابة على التساؤلات التي طرحت في المقدمة .

الصعوبات:

وبطبيعة الحال لا يخلو أي بحث من الصعوبات التي تزيد من تحفيز الباحث على المواصلة في إتمام عمله العلمي ومن الصعوبات:

1. صعوبة تناول موضوع ذو بعد تاريخي من زاوية سياسية .
2. قلة الدراسات الأكاديمية حول موضوع الدراسة .

الفصل الأول:

إطار تعريفي بالأكراد ومنطقة الشرق الأوسط

الفصل الأول: إطار تعريفي بالأكراد ومنطقة الشرق الأوسط

يعتبر الأكراد من أكبر المجموعات العرقية المتواجدة في منطقة الشرق الأوسط، كما تعتبر المسألة الكردية من أكثر المشاكل القومية حدة وتأزما في عصرنا الحاضر، إذ عادت للواجهة من جديد بعد تهميش دام عقودا من الزمن، وعادت اليوم لتحتل صدارة الاهتمامات السياسية والإعلامية على الصعيدين الدولي والإقليمي.

وعلى الرغم من مساهمة الأكراد في العديد من الأحداث التاريخية التي شهدتها المنطقة، إلاّ أنّ الكثير لا يعرف عنهم الكثير من الأمور والقضايا، ولعلّ ذلك يرجع إلى كونهم يفتقدون إلى كيان سياسي موحد يجمع بين جميع الأكراد داخل منطقة الشرق الأوسط، وهذه المنطقة التي حدثنا عنها التاريخ الحديث كثير ووصفها لنا كيف كانت وكيف أصبحت وكيف تحولت هذه المنطقة العربية الحيوية في جغرافيا العالم، من دولة موحدة كانت تخضع للدولة العثمانية، إلى أجزاء ومناطق مشتتة أُطلق عليها اسم الشرق الأوسط.

وعليه سيأتي الفصل الأول للدراسة محوره إطار تعريفي بالأكراد ومنطقة الشرق الأوسط وفق مبحثين كالأتي :

1. **المبحث الأول:** إطار تعريفي بالأكراد
2. **المبحث الثاني:** إطار تعريفي بمنطقة الشرق الأوسط

المبحث الأول: إطار تعريفي بالأكراد

تتفق أغلب الدراسات سواء التاريخية أو اللغوية وحتى الأنثروبولوجية على أنّ الأكراد يشكلون قومية لها خصائصها التي تميزها عن غيرها من القوميات الأخرى، سواءا من ناحية الأصول العرقية أو من ناحية الدين واللغة وحتى من جانبها التاريخي، لذا سنرصد في هذا المبحث تعريف الأكراد وأهم خصائصهم القومية وكذا توزيعهم في منطقة الشرق الأوسط.

المطلب الأول: تعريف الأكراد وخصائصهم القومية.

أ-أصل الأكراد:

إنّ أصل الأكراد ونشأتهم، مسألة لا تزال تدور حولها مناقشات وتتمخض عنها آراء متناقضة، كون الغموض مازال يكتنف أصل الأكراد وتاريخهم القديم، شأنه في ذلك شأن المراحل الأخرى من تاريخهم الذي لم يدرس بعد دراسة علمية دقيقة بعيدة عن الخرافة والأسطورة و العاطفة والإيديولوجيات والمصالح السياسية كذلك[1].

ويعترف المؤرخ الكردي "محمد أمين زكي" في كتابه " تاريخ الكرد وكردستان" بصعوبة إيجاد الجذر التاريخي القديم للكورد بقوله: « **يجب أن نعترف أنّ منابع التاريخ القديم للشعوب الكردية لا يزال يُخيم عليها حُجب كثيفة من الظلام الدامس**»[2]، والأبحاث التي أجريت لإثبات الصلة لم تستطيع أن تجد الدليل الدامغ والثابت للأصول الكردية لتلك الحضارات، وقد أجريت عدة محاولات في نهاية القرن التاسع

---

[1] – عبد الحميد محمد سمر فضلاً، **أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم**، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق (مصر): قسم التاريخ(د. س) ص 32.

[2] –سلطان قدوري زبير، **القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ**، دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر، 2005، ص 17.

عشر وبداية القرن العشرين لاستكشاف الجذر التاريخي للأكراد، بحيث كان الاختلاف حول إمكانية إرجاع الأكراد إلى العرب أو إلى الأتراك أو إلى الآريين[1].

من خلال هذا ظهرت العديد من الآراء وتعددت النظريات حول أصل الأكراد ويمكن توضيحها فيما يلي:

1. يرجع بعض المؤرخين العرب أصل الأكراد إلى بطون القبائل العربية المشهورة، من خلال انتسابهم إلى ربيعة بن بكر بن وائل أو إلى مضر بن نزار، فيقولون إنّهم أولاد كرد بن مرد بن صعصعة من هوزان[2]، حيث عاشوا بالجبال سعيًا وراء المياه والمراعي، كما ينسبهم المؤرخ العراقي "المسعودي" إلى القبائل الإيرانية التي لجأت إلى الجبال هربا من اضطهاد الملك الإيراني "**الضحاك** "[*] في حين يرى توفيق وهبي بأن أكراد اليوم هم أحفاد الميديين[**]، وذلك بالاستناد إلى ما يراه بعض المؤرخين من كون الأكراد الحاليين كانوا يقطنون في الماضي بالمنطقة التي

---

[1] – سلطان قدوري زبير ، **المرجع السابق**، ص 18.

[2] – احمد تاج الدين ، **الأكراد تاريخ شعب قضية وطن**، القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2001، ص 33.

[*] – **الضحاك:** هو الملك بيوراسب يأتي ترتيبه الخامس من بين الملوك البيشداديين الذين حكموا إيران في العصر القديم، وكان ملكا جبارا ظالما. (أنظر: زبير سلطان قدوري، **المرجع السابق**، ص10).

[**]– **الميديين:** من الأقوام التي استوطنت إيران قديما حيث عاشوا في الشمال الغربي لما يعرف اليوم بإيران وكان موطنهم حسب الجغرافية الحالية تشمل كردستان وأذربيجان وحسب المؤرخ اليوناني هيرودوت فإنّ الميديين كانوا مؤلفين من ستة قبائل وأطلق عليهم هذا المؤرخ هيرودوت اسم الآريين على القبائل الآرية. (أنظر : زبير سلطان قدوري، **المرجع السابق**، ص55).

كانت تسمى ببلاد ميديا، ولذلك فهم أحفاد الميديين الذين قطنوا بلاد فارس سنة 836 قبل الميلاد[1].

2. إضافة إلى هذا، يرى العالم الروسي "فلاديمير مينورسكي(Vladimir Minovasky)"[*] أنّ الأكراد من أصل آري، قدمو إلى منطقة كردستان منذ عدة قرون ترجع إلى ما قبل الميلادي، كما أكد في دراسة أخرى، بأنّ الأكراد هم أحفاد الميديين الذين شكلوا في السابق إلى جانب الفارسين مجموعتين من القبائل الإيرانية التي يرجع تاريخها إلى النصف الثاني من القرن 9 قبل الميلاد، وهناك احتمال كبير حسب مينورسكي، بأنّ يكون الشعب الكردي قد هاجر في الأصل من شرقي إيران أو الهضبة الإيرانية في الشرق نحو الغرب، أو مناطقهم الحالية ومكثوا بها منذ فجر التاريخ، ثم امتزجوا مع مرور الزمن مع عناصر أخرى قدمت إلى المنطقة، ليكون الأكراد بذلك مزيجا من القبائل العديدة والمتنقلة[2].

3. في رأي آخر يشير سيدني سميث (Sidney Smith) إلى أنّ الشعب الكردي هم من الأقوام الهندو إيرانية التي جاءت إلى موطنها الحالي تزامنا مع مجيء الميديين إلى ميديا والإيرانيين إلى إيران حيث وصلوا إلى موطنهم الحالي بعد سنة 650 قبل الميلاد[3].

4. كما توجد بعض النظريات الحديثة لبعض المستشرقين حول أصل الأكراد، ولعل أهمها تلك النظرية التي تسلم بان أصل الأكراد يرجع إلى زاجروس، على اعتبار أن زاجروس هم من الجنس

---

[1] – زبير سلطان قدوري، **المرجع سابق**، ص 19.

[*]– يعد فلاديمير مينورسكي من أكبر المستشرقين العالمين الذين أعطوا للمسألة الكردية اهتماما كثيرا.

[2] – خيرة ويفي، **تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي**، رسالة ماجستير، ، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسة ، 2005، ص 37.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 37.

القوقازي، وانّ بداية ظهور تاريخهم تزامن مع ظهور الشعوب الأخرى كالسومريين والأركاديين، وآخرون يؤكدون أنهم ينتسبون إلى أصول هندو_أوربية[1].

5. بالنسبة للكرد أنفسهم فإنهم يميلون إلى الاعتقاد بأنّ أجدادهم هم جزء من الشعب الذي عرفه التاريخ باسم " الميديين" أو لعلهم مجموعة قبائل آرية دخلت إيران في حقبة مجهولة من الزمن، وهو ما يؤكده بعض المؤرخين والمثقفين الكورد حول انتسابهم للعرق الآري، ويدعون أنّ ذِكر الكورد جاء في الألواح السومرية باعتبارهم " الكوتو" أو " الكوتي" وقد سماهم الآشوريون فيما بعد بـ " الكرتي" وهؤلاء ينتمون إلى مجموعة الشعوب الآرية، ولقد تطورت فكرة الأصل الآري لدى الكثير من الكورد حتى تكون الطاغية بسبب أنّ الإعلام الكردي بكافة أشكاله يبث هذه الدعاية بين الأوساط الكردية والعالمية مؤكدا بأنّهم قد توصلوا إلى الجذور التاريخية لهم، واقتنع البعض منهم بفكرة العرق الآري، واستغل الإعلام الألماني هذا النسب وتعطش الكورد له فتحت ألمانيا ذراعيها لاستقبال المهاجرين إليها، وتكاد تكون الجالية الكردية في ألمانيا أكبر الجاليات الكردية خارج كردستان وسمح لهم بممارسته النشاط السياسي علانية وبمساعدة الحكومة ومنظمات ألمانية[2].

وإنّه بالرغم من الاختلاف في الرؤى بين المؤرخين حول أصل الأكراد وتعدد النظريات حول ذلك، إلاّ أنّه من الأمور المتفق عليها حول أصل الأكراد مفاده أنّ الشعب الكردي تكون عبر آلاف السنين ضمن حيز جغرافي تكثر فيه الجبال الشاهقة والوديان السحيقة ومن قبائل وشعوب عديدة الأعراق والأجناس والألسن جمعها العديد من العوامل السياسية والاقتصادية أو الدينية أو الاجتماعية، مما أدى

---

[1] – احمد تاج الدين، **المرجع السابق**، ص 17.

[2]-سليم مطر، **جدل الهويات (عرب، أكراد، تركمان، سريان، يزيدية، صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط)**، الأردن: دار الفارس للطبع والنشر والتوزيع، 2003، ص ص 55– 56.

إلى أن يتكون هذا الخليط من الشعب الكردي الذي سكن كردستان[*]، ومن الاختلاف في الأصل نجد عدم الاتفاق حتى ولو تفردوا في دولة خاصة بهم، وما يجري اليوم في الشمال العراقي الذي فرضته الأمم المتحدة كملاذ آمن للكرد من صراع قياسي وسياسي وديني لدليل واضح على هذا الاختلاف [1].

ب/ لغة الأكراد:

لغة الأكراد أو اللغة الكردية بحسب الأخصائيين هي لغة قديمة، تعد من أقدم اللغات في بلاد آسيا الغربية، وفي الإطار تكلم الباحث المختص في علم اللغات موريزو غارزوني (Maurizio. Garzoni) حول القواعد النحوية والصرفية للغة الكردية وذكر بأنّ اللغة الكردية هي لغة أصلية تختلف عن باقي اللغات[2].

فهي تنتمي إلى مجموعة اللغات الإيرانية التي تمثل فرعًا من أسرة اللغات الهندو أوروبية، وهي تضم اللغات الكردية والفارسية والأفغانية والطاجيكية، وعلى ذلك فاللغة الكردية ليست لغة مشتقة عن الفارسية أو محرفة عنها، وقد أصبح من الوضوح بمكان أنّ اللغة الكردية ليست أيضا لهجة فارسية محرفة مضطربة، بل هي لغة آرية نقية لها مميزاتها الخاصة وتطوراتها القديمة[3].

---

[*] – **كردستان:** هو لفظ فارسي الأصل يتألف من شقين " كرد" وتعني الشجعان و " ستان" وتعني بلاد ومنه لفظ كردستان تعني " بلاد الشجعان". (أنظر: زبير سلطان قدوري، **المرجع السابق**، ص 22).

[1] – زبير سلطان قدوري، **المرجع السابق**، ص 25.

[2] – عقيل محفوظ، **الأكراد واللغة والسياسية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات سياسية، 2013، ص 64.

[3] – حامد محمود عيسى، **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005، ص 14.

وتتميز اللغة الكردية من جهة أخرى بتعدد وتنوع لهجاتها، الذي يرجعه البعض إلى غياب وحدة سياسية تتمتع بها كردستان، وبالتالي كان تجزء اللغة الكردية كتجزء الأكراد ذاتهم من منطقة لأخرى[1].

وانطلاقا من هذا الطرح فاللغة الكردية تتضمن لهجتين أساسيتين هما[2]:

أ. **لهجة الكورمانجي:** وهي لهجة يتحدث بها الأكراد في تركيا وسوريا وفي الجزء الشمالي من المنطقة الكردية العراقية.

ب. **لهجة السوراني:** ويتحدث بها أغلبية أكراد إيران والعراق حيث أصبحت لغة رسمية بها. إذ تسود في القسم الشرقي في المنطقة الكردية العراقية أي السليمانية[*] وما حولها وأربيل[**] وكركوك، وفي المناطق الكردية الإيرانية المجاورة في محافظة كردستان.(انظر: الملحق رقم :3)

وتجدر الإشارة إلى أنّ لهجة السوراني، هي اللهجة السائدة في الأدب الكردي المعاصر والتي يعتمد عليها الأكراد في كتاباتهم ومؤلفاتهم[3].

---

[1]–خيرة ويفي، **المرجع السابق**، ص 40.

[2] –احمد تاج الدين، **المرجع السابق**، ص56.

[*]–**السليمانية:** مدينة عراقية تقع في الشمال الشرقي على الحدود العراقية الإيرانية،على ارتفاع 2795 قدم على سطح البحر، تأسست عام 1864 على يد الأمير الكردي إبراهيم باشا بابان، والذي سمى المدينة نسبة إلى والده سليمان باشا البابانى، وتعتبر مركزا هاما للهجة السورانية الكردية. (أنظر: عبد الحميد محمد سمر فضلا، **المرجع السابق**، ص20).

[**]– **أربيل:** تقع في إقليم كردستان العراق، تحدها شمالا تركيا، وشرقا إيران، ومناخها ما بين المناخ الصحراوي ومناخ البحر المتوسط، وتعد العاصمة الصيفية للعراق، ويعود أصل تسميتها إلى الأشورية حيث كان يطلق عليها (اربيلواو) أي أربعة آلهة، تم فتحها على يد المسلمين في عهد الخليفة عمر بن الخطاب رضي الله عنه. (أنظر: عبد الحميد محمد سمر فضلا، **المرجع السابق**، ص 20).

[3]– عقيل محفوظ، **المرجع السابق**، ص 65.

وإضافة إلى هاتين اللهجتين الأساسيتين، هناك لهجات كردية أخرى تعتبر لهجات ثانوية منها[1]:

أ. **اللهجة الزازائية:** وهي لهجة إيرانية، يتحدث بها حوالي 4 ملايين كردي أو جزء من أكراد تركيا.

ب. **اللهجة الكرمنشاهية:** وتسود في منطقة خانقين ومندلي في العراق وباقي المناطق الإيرانية المجاورة.

ج. **اللهجة الفيلية:** يقال أنها تأثرت باللغة العربية، وهي تسود المناطق الحدودية بين العراق وإيران.

د. **لهجة الكوراني:** ويتحدث بها حوالي 3 ملايين كردي وتنتشر في بعض قبائل العراق.

كما أنّ اللغة الكردية تحتوي العديد من المفردات والكلمات العربية والتركية والفارسية، وتتباين لهجاتها لدرجة أن من يسكن في بحيرة وان[*]لا يفهم لهجة من يسكن في منطقة أربيل أو سنجار، وتكتب حروفها بالحرف العربي في العراق وإيران في حين تكتب بالحرف اللاتيني في تركيا حيث أمرهم الزعيم التركي "كمال أتاتورك" باستبدال الحرف العربي بالحرف اللاتيني في كتابة اللغة الكردية، وهذا أثناء بداية ظهوره ومحاربته لليونانيين والحلفاء في البدايات ولكن بعد أن أنهى وضعه مع الأوربيين منع اللغة الكردية حتى من المحادثة العادية داخل الأسرة الكردية الواحدة[2].

ج- دين الأكراد:

إذا كان البحث مستمرا عن الجذر التاريخي للكرد ولم يتم التوصل إليه، فإنّ الإسلام هو الجذر التاريخي الحقيقي للكرد، فيدين أغلب الأكراد إن لم نقل كلهم بالإسلام[**]، فهو الذي أظهرهم للعالم كشعب

---

[1] – سليم مطر، **المرجع السابق**، ص 53.

[*] – **بحيرة وان:** تقع شرق الاناضول، وهي اكبر بحيرة في تركيا.

[2]– زبير سلطان قدوري، **المرجع السابق**، ص 26.

[**] – انتشر الدين الإسلامي في كردستان على يد خالد بن الوليد وعياض بن غنيم سنة (18هـ . 64 م).

معروف ووحد قبائلهم، وأثرى في داخلهم المعاني والقيم والمثل العالية فدخلوا به التاريخ، فتقول الموسوعة السياسية بأنّ " **أصل الكورد غير واضح، فهم لم يُعرفوا في التاريخ كقوم ذوي خصائص محددة، إلا بعد اعتناقهم الإسلام** " فقد برزوا من خلاله كمحاربين في سبيلة، ومقاتلين لأجله وأعطاهم الإسلام والعرب الهوية التي تبرزهم على المعمورة وتعرفهم للشعوب، وأكثرهم مسلمون على المذهب السني، وذلك منذ بداية القرن العاشر الميلادي، وهم من أكثر الجماعات تمسكا بالإسلام وتفقها فيه، وقد أسهموا كثيرا في الدعوة الإسلامية وجاهدوا في فترة العصور الوسطى دفاعا عن الإسلام، وظهر من بينهم الفقهاء والمفسرون ورواة الحديث وأصحاب الطرق الصوفية[1].

لقد كان للإسلام دور كبير في إظهار الهوية الإسلامية للأكراد وبالمقابل هم تمسكوا به وعظموا شعائره واحترموه وأجلّو علمائه وتسارع العديد من زعمائهم ورؤسائهم بالانتساب للبيت النبوي الشريف ويتبع أغلب الأكراد المسلمين المذهب الشافعي ويوجد منهم من يتبع المذهب الشيعي خاصة في مدن كرمشاه، حمدان، ويجار بإيران وهم يقاربون النصف مليون، ويلاحظ أن الأغلبية الساحقة من الأكراد لا يزالون يتبعون الطرق الصوفية وأهمها الطريقة القادرية في شرق ووسط كردستان، الطريقة النربخشية في الجنوب، والطريقة النقشبندية[*] في غرب وشمال كردستان، ففي العراق مثلًا تسود الطريقة القادرية بين

---

[1]– عبد الحميد محمد سمر فضلاً، **المرجع السابق**، ص 57.

[*]– **الطريقة النقشبندية:** هي من أشهر الطرق الصوفية الإسلامية، وانتشرت بين الأتراك والعرب والأكراد، وتعدت إلى مختلف الشعوب، وهي تسمية فارسية، مؤسسها الشيخ محمد البقشبندي، نجل بهاء الدين البخاري وانتشرت بين الأكراد، وكان أشهر علمائها الكرد هو المولى خالد بن الحسين، الشهير بخالد النقشبندي وتتمثل مبادئها في التمسك الشديد بتعاليم الإسلام، ويعتقدون بنقاء دم عوائلهم وقدسية أضرحة أجدادهم ويؤمنون بقدرتهم الروحية. (أنظر: منى أحمد سلطان، **تاريخ الأكراد في إيران**، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2007، ص 123).

السورانيين وتتزعمها عائلة الطالباني، في حين تسود الطريقة النقشبندية بين الكورمانجيين وتتزعمها عائلة البرزاني[1].

أما بقية الأكراد فتتواجد بهم جماعات تتبع معتقدات دينية منذ القدم كاليزيدية في غرب ووسط غرب كردستان، واليزيديون إتباع عدي بين مسافر داعية "يزيد بن معاوية ابن أبي سفيان" لهم فلسفتهم الدينية الخاصة، ويدعون أنهم عرب أمويون، وكذلك توجد جماعة ما يُعرف بـ " أهل الحق[*]" بنسبة 13%، إضافة إلى العلويين في جنوبي كردستان، مع وجود أقلية مسيحية يقيمون في دهوك وزاخوا بالعراق ومردين بتركيا، ويوجد قليل من اليعاقبة قرب الموصل وجبل الجودي [2].

المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للأكراد في الشرق الأوسط

أ-التعداد السكاني:

إنّ الإحصائيات حول تعداد الأكراد قليلة، وربما يرجع ذلك إلى عدم قيام الدول التي يتواجدون بها بإجراء مثل هذه الإحصائيات، نظرا لما تشكله المشكلة الكردية بالنسبة لهذه الدول خاصة العراق وتركيا من نقاط حساسة سواء على المستوى الداخلي والخارجي[3].

---

[1]- سليم مطر، **المرجع السابق**، ص 41.

[*] - **أهل الحق:** هناك من يقول إن هذه الطائفة تعد دينا مستقلا خاصا، وليس مذهبا إسلاميا وغالبية معتنقيه من الأكراد، ويتواجدون في: دهوك، كركوك، وفي جهة كرمنشاه من إيران الغربية، وفي أذربيجان الغربية. (أنظر: أمين سامي الغمراوي، **قصة الأكراد في شمال العراق**، القاهرة: دار النهضة العربية، 1988، ص 59).

[2]- حامد محمود عيسى، **المرجع السابق**، ص 72.

[3]- خيرة ويفي، **المرجع السابق**، ص 46.

ويتركز أغلبية الكرد باعتبارهم من أكبر الأقليات الذين لا يشكلون دولا في الشرق الأوسط في الجزء الجنوبي الشرقي من تركيا، فوفق التقديرات العامة يبدو أنّ إجمالي عدد الأكراد في تركيا يبلغ في المتوسط ما بين 12 مليون شخص و13 مليونا، إلى جانب أربع ملايين شخص أو خمسة ملايين في العراق وخمسة ملايين إلى 6.5 مليون في إيران ومليون شخص إلى مليونين في سوريا[1].

أما إحصائيات 1997 فيمكن توضيحها من خلال الجدول التالي[2]:

الجدول رقم (1): تعداد الأكراد حسب إحصائيات سنة 1997.

الدولة	تعداد السكان (مليون)	الأكراد (مليون)	نسبتهم المئوية %
تركيا	50	13	23
العراق	60	4.3	23
إيران	64	5.3	10
سوريا	14	1	7
لبنان	4	80 ألف	/

بصفة عامة نستطيع القول أنّ تعداد الأكراد يتراوح ما بين 20 إلى 30 مليون نسمة، وأنّ أكبر الجماعات الكردية عددًا هي تلك التي تتواجد بتركيا تليها تلك التي تقطن بإيران والعراق بينما تتواجد

[1]– ماريا خارواكي، **الكرد والسياسية الخارجية الأمريكية**، تر: خليل الجيوسي، كردستان: دار آراس للطباعة والنشر، 2013، ص 87.

[2]– محمد صادق صبور، **موسوعة مناطق الصراع في العالم**، ج1، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر، 2002، ص 81.

جماعات أقل عددًا في كل من سوريا وأرمينيا، كما يوجد اتفاق عام بين مختلف الدراسات والبحوث على أنّ الأكراد يشكلون المجموعات العرقية الرابعة في الشرق الأوسط من حيث اتساعها بعد كل من العرب الإيرانيين والأتراك، إذ يمثلون حسب بعض التقديرات حوالي 15% من مجموع سكان المنطقة، كما تشير بعض التوقعات بأنه في حال ما استمر تزايد عدد الأكراد، فإنه من الممكن أن يحلو محل الأتراك وقد يصبحون ثالث أكبر جماعة عرقية في منطقة الشرق الأوسط[1].

ب/ التوزيع الجغرافي للأكراد: يتوزع الأكراد في منطقة الشرق الأوسط على خمس دول أساسية وهي على النحو التالي:

أ. **تركيا:** توجد بها النسبة الأكبر من الأكراد عددًا، وتجمع أغلب الدراسات على أنّ أوسع المناطق الكردية توجد بتركيا وتقدر مساحتها بـ 230 ألف كلم^2، أي بنسبة 30% من مساحة تركيا، ويتواجد الأكراد في كامل المنطقة الشرقية لتركيا ثم في المدن الجنوبية وأهمها: ديار بكر التي تعتبر من بين أقدم المدن الكردية، هكارى، بتليس ودرسيم[2].

ب. **إيران:** يتوزع الأكراد في إيران على مساحة تقدر بحوالي 125 ألف كلم^2 أي بنسبة 8% من مساحة إيران، وأهم المناطق الكردية في إيران هي ولايتي كرمنشاه واردان إضافة إلى مقاطعتي لورستان[*] وخراسان[3].

---

[1]– خيرة ويفي، **المرجع السابق**، ص31.

[2]. ماريا خارورداكي، **المرجع السابق**، ص 111.

[*] – **لورستان:** تقع في إيران ويحدها من الشرق محافظة أصفهان، ومن الشمال طهران والغرب كرمنشاه، والجنوب خوزستان. (أنظر: عبد الحميد محمد سمر فضلا، **المرجع السابق**، ص 25).

[3] – خيرة ويفي، **المرجع السابق**، ص47.

ج. **العراق:** يتوزع الأكراد في العراق على مساحة تقدر بحوالي 172 ألف كلم^2، وتتمثل أهم المناطق الكردية بالعراق في المحافظات الشمالية: السليمانية، أربيل، دهوك، وكركوك إضافة إلى كل من الموصل وديالي وخانقين ومندلي[1].

د. **سوريا:** تمتد المنطقة الكردية في سوريا في الشمال وهي أقل من المساحة الكردية في الدول السابقة، كما أنّها تمتد في الجنوب من جبل سنجار في الشرق إلى جبل الأكراد، وعموما يتمركز أكراد سوريا في شمال مدينة حلب ودمشق واللاذقية، حمص، ومنطقة الجزيرة ما بين طرفي خابور مع رأس العين، وبذلك فهم تابعون إداريا إلى ست محافظات إدارية[2].

هـ. **الاتحاد السوفياتي** (سابقا): تعيش غالبية الجماعات الكردية في الاتحاد السوفياتي بشكل خاص في أرمينيا، كما يتواجد جزء منها في كل من أذربيجان، جورجيا كازخستان، وتركمستان، ويفسر البعض هذا التقسيم لأسباب سياسية ودينية[3]. (أنظر: الملحق رقم: 1)

بالاضافة إلى انّه هناك حوالي مليون كردي يتوزعون في أوربا خاصة المانيا وفرنسا وفي أغلب الدول الاسكندنافية[4].

---

[1] – صلاح سالم، " **المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة** "، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد 116، أفريل 1994، ص 193.

[2] – فريق باحثين، **مسألة أكراد سورية (الواقع– التاريخ– الأسطرة)**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2014، ص 77.

[3] – خيرة ويفي، **المرجع السابق**، ص 47.

[4] . suna karakus، **l'analysé du problème kurde en Turquie:le rôle de pkk de la question kurde** (mémoire présente come exigence partielle a la maitrise en science politique ،université du Québec a Montréal ،février 2010) .P 26 .

وعليه يمكن القول أنّ التواجد الكردي يرتبط بالمنطقة المقسمة بين الدول الأساسية والتي تسمى بـ " كردستان"، وتجدر الإشارة إلى أنّ هذه المنطقة لم تعرف وعلى مرِّ التاريخ مفهوم الدولة الموحدة ذات حدود سياسية واضحة ومؤكدة تجمع بين مختلف المناطق الكردية، كما أنّه لا يعترف بها قانونيا ودوليا ولا تستعمل في الخرائط وكتب الأطلس الجغرافية[1].(انظر: الملحق رقم: 2)

كما ويوجد اختلاف بين الباحثين بالنسبة لمسألة حدود كردستان ومساحتها، إذ تشير بعض الدراسات إلى أنّ كردستان تقع بين خطي 30^0– 40^0 شرقا، وخطي عرض 37^0– 48^0 شمالا[2].

وتشير دراسات أخرى إلى أنّ إقليم كردستان هو عبارة عن منطقة أو سهل واسع في جنوب غرب آسيا، تشمل أجزاء في شرق تركيا، شمال العراق، شمال غرب إيران، وأقساما صغيرة في شرق سوريا وأرمينيا، وهي كذلك المنطقة التي تربط بين جبال زاغروس[*] الواقعة بين إيران والعراق و جبال طوروس بتركيا وتتجه جنوبا نحو نهري الدجلة والفرات وتقدر مساحتها بحوالي 191.660 كلم^2، وتتسم منطقة كردستان بكونه منطقة مرتفعة (جبلية)، حيث ترتفع عن سطح البحر بما بين 1000 و 1500 كلم ويسمونها بـ " **بلاد الجبال العالية والهضاب العالية** " وبذلك هي تحتل موقف استراتيجيا لكونها منطقة

---

[1] – حامد محمود عيسى، **القضية الكردية في تركيا**، القاهرة: مكتبة مدبولي، ص 10.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 11.

[*] – **جبال زاغروس:** تقع غرب ايران وشرق العراق،وثاني اعلى سلسة جبلية في ايران، ويعود اصل تسميتها الى اصول افريقية، ومعناها العاصف او ذو العاصف،ويبلغ طولها 1500كيلومتر،وتمتد بين تركيا والعراق وايران شمالاحتى مضيق هرمز في الجنوب، وبها اعلى قمة في ايران يبلغ ارتفاعها 5098متر وهي قمة دنا. (أنظر: عبد الحميد محمد سمر فضلا، **المرجع السابق**، ص 19).

جبلية محصنة، إذ تشكل الجبال الكردية جبالا وعرة يصعب التغلغل إليها، الأمر الذي شكل أحد العوامل التي لم تعمل على توحد الكرد في إطار دولة واحدة[1].

أما من ناحية المناخ فمنطقة كردستان تتميز بكونها تقع في المنطقة الشمالية المعتدلة، وبالمناخ الصحراوي مما جعلها منطقة غنية بالثروة المائية وبمصادرها المتنوعة من أمطار وأنهار وأودية، إذ تنبع منها أشهر الأنهار المعروفة في المنطقة كالدجلة والفرات اللذان يعتبران " **مصدر الحياة** " لكل من تركيا والعراق وسوريا وقد ميزت هذه الطبيعة المناخية منطقة كردستان بتواجد الأراضي الصالحة للزراعة التي تعتبر الأخصب في منطقة الشرق الأوسط، إضافة للأراضي المخصصة للرعي، إذ تعد الزراعة أهم نشاط يمارسه الأكراد بمناطقهم حيث تطورت على مر التاريخ العديد من المنتجات الزراعية بالأخص الحبوب، الخضر والفواكه، القطن والبنجر السكري، هذا إلى جانب تتميز المنطقة بكثافة غاباتها التي تغطي معظم جبالها إذ أن معظم أراضي كردستان تسودها الغابات[2].

بالنسبة لتنظيم المجتمع الكردي فإنّ السمة البارزة داخل هذا المجتمع هو كونه مجتمعا بدويا والأكراد هم بالأساس بدو رحل، ينتظمون في إطار قبائل، فهو مجتمع قبلي، الولاء فيه يكون في المقام الأول للعائلة ثم للقبيلة،وغالبا ما يكون مرتبط هذا الولاء للقرابة أو الولاء الإقليمي أو المحلي، وترى العديد من الدراسات بأنّ هذا النمط من العيش، كان وعلى مرّ فترات طويلة من الزمن سببا في الاختلافات والانقسامات التي تحدث داخل المجتمع الكردي ذاته[3].

---

[1] – سليم مطر، **المرجع السابق**، ص 51.

[2] – خيرة ويفي، **المرجع السابق**، ص 35.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 36.

المبحث الثاني: إطار تعريفي بمنطقة الشرق الأوسط

يحدثنا التاريخ كثيرا ويصف لنا منطقة الشرق الأوسط في التاريخ الحديث كيف كانت وكيف أصبحت هذه المنطقة العربية الحيوية من جغرافيا العالم، من دولة موحدة كانت تخضع للدولة العثمانية، وكيف تحولت بعد ذلك إلى أجزاء ومناطق ودويلات لكل دولة اسم وعنوان وعلم ونظام حكم وأطلق على هذه الدويلات الشرق الأوسط ، لذا سنرصد في هذا المبحث التعريف بمنطقة الشرق الأوسط وحدودها وكذا أهميتها الإستراتيجية.

المطلب الأول: تعريف منطقة الشرق الأوسط :

إنّ استخدام مفهوم الشرق الأوسط كان من طرف القوى الاستعمارية الأوروبية أثناء الحرب العالمية الأولى، بعد ظهور الوعي القومي العربي أثر تقهقر رجل أوربا المريض في تركيا، وخاصة بعد رفض سياسة التتريك على المجتمعات العربية، ومع زوال الدولة العثمانية بدأ تسويق مشاريع مناطق النفوذ البريطانية والفرنسية الاستعمارية واتفاقات ومعاهدات لتقسيم تركة تركيا في الوطن العربي آنذاك بين الإمبراطوريتين البريطانية والفرنسية[1].

فالشرق الأوسط مصطلح جغرافي وسياسي شاع استخدامه في مختلف أنحاء العالم، حيث كان يقصد به تقسيم الشرق إلى عدة أقسام حسب التباعد والتقارب الجغرافي من أوربا، في حين إنّ الإقليم هو إقليم أوسط بالنسبة لخريطة العالم بصفة عامة والعالم القديم بصفة خاصة[2].

---

[1]– محمد عبد حسين ويوسف أبو سمرة، **تاريخ الشرق الأوسط الجديد**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011، ص 72.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 73 .

وإنّ تحديد إقليم الشرق الأوسط بالتحديد أمر صعب، لأنّه إقليم يتسع أو يضيق على خريطة العالم حسب التصنيف أو الهدف الذي يسعى إليه الباحث في مجال من مجالات العلوم والتصنيف الذي تعتمده دولة أو وزارة ، وتنبع صعوبة تحديده لأمرين : **الأول** أنّ هذا الإقليم يتكون من عدة متداخلات طبيعية وبشرية، والأمر **الثاني** هو العامل الجغرافي أي عامل المكان والعلاقات المكانية التي ميزت وتميز الشرق الأوسط كمنطقة مركزية منذ القدم في علاقات الشرق والغرب وحديثا بمضمونه الحضاري والصناعي [1].

أما مفهوم الشرق الأوسط فلم يكن يشير قي حقيقته إلى حيز جغرافي بحد ذاته ولا إلى تاريخ محدد تتقاسمه شعوب المنطقة، بل ارتكز في أساسه إلى نظرة أوربا الاستعمارية إلى أوربا كمركز جاذب للعالم يقع خارج الشرق الأوسط، وبالتالي كمناطق استعمارية يقودها قطب واحد وهو القطب الاستعماري العالمي[2].

كذلك عرف مفهوم الشرق الأوسط مجموعة من الأسماء والمصطلحات التي استعملت في الماضي ولا زالت تستخدم في الحاضر للإشارة إلى أحد أجزاءه ومن بينها[3]:

- **اللفانت:** وهو اصطلاح قديم يعود للعصر الإغريقي ،ويعني الشرق أو المكان الذي تشرق منه الشمس، وكان يشير إلى سكان البحر المتوسط الشرقي(سوريا ولبنان وفلسطين).

---

[1] – يحي أحمد الكعكي، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، لبنان: دار النهضة، 2002، ص 12.

[2] – محمد عبد حسين ويوسف أبو سمرة، **المرجع السابق**، ص 83.

[3] – يحي احمد الكعكي، **الشرق الأوسط والصراع الدولي** ، دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1987، ص147.

- **الشرق القديم أو الأقدم:** وهو مصطلح استخدمه علماء الآثار والحضارة للدلالة على المنطقة الممتدة من مصر إلى الأناضول وغرب إيران ،بحيث تشمل المناطق التي نشأت فيها حضارة العصر النيوليتي (العصر الحجري الحديث).
- **الشرق القريب:** شاع هذا المصطلح خلال فترة زمنية سابقة كبديل عن مصطلحي الشرق الأوسط أو الشرق الأدنى ولم يعد يستخدم الآن.
- **جنوب غرب آسيا:** هو مصطلح جغرافي يشمل المثلث الأرضي الممتد من أفغانستان في الشرق إلى الأناضول في الغرب واليمن في الجنوب.
- **الشرق الأدنى:** استخدم هذا المصطلح من طرف البريطانيين في أواخر القرن التاسع عشر للدلالة على الإمبراطورية العثمانية بامتدادها في البلقان من ألبانيا وشمال اليونان إلى الجزيرة العربية ومصر والسودان وولاية طرابلس (الغرب)[1].

ولقد قسمت الخارجية الأمريكية شؤون الشرق الأدنى إلى مكتبين: إختص **الأول** بتركيا واليونان ، وإيران، أما **الثاني** فقد اختص بالدول العربية في هذا الإقليم، لذلك فإنّ التقسيم يقوم أساسا على التفريق اللغوي والخلفية الحضارية التي تضم مجموعة الأقطار العربية كلها في مقابل الانتماءات السياسية التي تربط أمريكا بإيران وتركيا وإيران[2].

---

[1] – يحي احمد الكعكي، **الشرق الأوسط والصراع الدولي، المرجع السابق،** ص 147.

[2] – خديجة لعريبي، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014، ص 29.

❖ **الشرق الأوسط:** أطلق الإنجليز هذا المصطلح على إيران وأفغانستان ومنطقة السِند (أفغانستان حاليا)، أما الألمان فقد أطلقوا هذا المصطلح على المنطقة التي تشمل أفغانستان وباكستان والهند و بنغلادش وبورما والنيبال وسيريلانكا، ورغم اختلاف المصطلحات، إلاّ انّه هناك شبه إجماع على أنّ مصطلح الشرق الأوسط يستخدم كبديل لكافة المصطلحات السابقة حيث يترد في الكثير من الدراسات والكتب السنوية للإشارة على الإقليم الذي يشمل على الدول الممتدة من إيران إلى مصر ومن تركيا إلى اليمن، وقد يضاف إليها ليبيا والسودان[1].

فمجلد الشرق الأوسط وشمال إفريقيا الذي يصدر سنويا في لندان أطلق هذه التسمية على المنطقة التي تركيا وإيران وقبرص ومنطقة الهلال الخصيب وشبه الجزيرة العربية ومصر والسودان وليبيا وتونس والمغرب والجزائر وأفغانستان، في حين أنّ المعهد العالمي للشرق الأوسط في واشنطن يطابق جغرافيا بين الشرق الأوسط والعالم الإسلامي، حيث يجعله يمتد من المغرب إلى أندونيسيا ومن السودان إلى أوزبكستان، وهذا لاعتناق شعوب المنطقة للدين الإسلامي، وعن التطور التاريخي لمصطلح الشرق الأوسط فقد تم استعماله الأول مرة في عام 1902 بواسطة الكاتب الأمريكي المتخصص في الإستراتيجية البحرية " ألفريد ماهان" لدى مناقشة الإستراتيجية البحرية الامبريالية البريطانية، وذلك للإشارة للمسالك الغربية والشمالية المؤدية للهند، في مواجهة النشاط الروسي في إيران والمشروع الألماني الذي استهدف إنشاء حظ سكة حديد بين برلين وبغداد، التي كانت جزءًا من الدولة العثمانية وقد استخدم هذا المصطلح لدلالة على المنطقة التي تقع مركزها في الخليج العربي الواقع بين منطقتي الشرق الأدنى والشرق الأقصى[2].

---

[1] – خديجة لعريبي،**المرجع السابق**،ص30 .

[2] – محمود حسن علي ألعفيفي، **مشروع الشرق الأوسط وأثره على النظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر(فلسطين): كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 2012، ص 14.

وفي عام 1902، كتب " فالنتاين شيرول " مراسل جزيرة التايمز البريطانية مجموعة مقالات امتدت لعدة شهور تحت عنوان " **المسألة الشرق أوسطية** "، حيث كرّس مقالاته للبحث عن مقومات الإستراتيجية المتوفرة في المنطقة، والتي تعتبرها بريطانيا ضرورية لتأمين الدفاع عن مستعمراتها في الهند، والتي كانت توليها أهمية بالغة في ذلك الوقت، ونظرا لأهميتها فقد أطلق عليها جوهرة المستعمرات البريطانية، وقد تطور هذا التعبير وتصاعد وفق استخداماته المرتبطة بالمصالح البريطانية[1].

غير أنّ مصطلح الشرق الأوسط بدأ في الانتشار أثناء الحرب العالمية الثانية على يد الحلفاء للإشارة إلى الإقليم الممتد من جنوب آسيا إلى شمال إفريقيا، وتماشيا مع التغيرات الحاصلة على مستوى السياسات الحربية البريطانية، أضيفت إيران إلى المنطقة عام 1942، بينما أسقطت إيريتيريا في سبتمبر 1941 ثم أعيد إضافتها بعد 5 أشهر فقط، وعليه يمكن القول أنّ منطقة الشرق الأوسط تشمل مصر وفلسطين ولبنان وسوريا والأردن والعراق والكويت وشبه الجزيرة العربية كقابل للنظام الشرق وسطي، أما أطرافه فتشمل الدول المحيطة [2].

أما بالنسبة للموقع الجغرافي لمنطقة الشرق الأوسط فهي تمتد بين دائرتي العرض 45 شمالا(شمال باكستان) والدائرة الاستوائية (وسط الصومال) وهي بذلك تشمل 45 دائرة عرضية كما تمتد بين خطي الطول (75درجة)شرقا عند شرقي باكستان وخط الطول 20 درجة شرقا(سواحل اليونان وغربي ليبيا) أي بامتداد55 درجة طويلة[3].

---

[1] – يحي أحمد الكعكي، **الشرق الاوسط وصراع العولمة، المرجع السابق**، ص 130.

[2] – خديجة لعريبي، **المرجع السابق**، ص 31.

[3] – يحي أحمد الكعكي، **المرجع السابق**، ص 54 .

ولقد ظهرت فكرة بديلة للشرق الأوسط سميت بالشرق الأوسط الجديد والتي صيغت من طرف الولايات المتحدة وإسرائيل، وذلك إعادة ترميم حدود الشرق الأوسط من جديد لإعادة تشكيل دول الشرق الأوسط الجديد خدمة للمصالح الأمريكية، الإسرائيلية، وبدأ الحديث عن مشروع الشرق الأوسط الجديد في الإدارة الأمريكية مع نهاية العام 2003، بعد إسقاط نظام "صدام حسين" في العراق، وقد عرض المشروع للمناقشة على دول الاتحاد الأوربي والدول الصناعية الكبرى، حيث بلورت هذه الدول موقفا موحدا من المشروع خلال القمة المنعقدة بالولايات المتحدة الأمريكية في عام 2004، والدول التي يشملها المشروع هي الدول العربية وباكستان وأفغانستان وإيران وتركيا وإسرائيل[1].

ويهدف المشروع إلى إعادة هيكلة النظام في منطقة الشرق الأوسط، وإدخال مجموعة من الإصلاحات في جميع مكوناته، بشكل نهاية خاضعا للإملاءات الأمريكية، وبدأت روسيا اهتماما أكبر بمشاريع الإصلاحات في الشرق الأوسط بعد انضمامها إلى مجموعة الثمانية الكبار في جانفي2006[2].

المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية المنطقة الشرق الأوسط

أولا: حدود منطقة الشرق الأوسط

مصطلح الشرق الأوسط مصطلح جيوبوليتيكي لم يتفق مفكري السياسة الدولية على مفهوم واحد له، فهناك من يوسع مجال هذه المنطقة لتشمل جميع دول الوطن العربي بالإضافة إلى كل من إسرائيل وتركيا وإيران و الهند وباكستان بالإضافة إلى دول شمال إفريقيا، ويوجد اتفاق بالنسبة لعدد من الدول على أنها تدخل في نطاق المنطقة المسماة بالشرق الأوسط وهي: مصر والأردن وفلسطين وسوريا ولبنان

[1] – عبد القادر رزيق المخادمي، **مشروع الشرق الأوسط الكبير (الحقائق والأهداف والتداعيات)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005، ص 57.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 57.

والعراق والسعودية والكويت وقطر والبحرين والإمارات وعمان واليمن بالإضافة إلى إسرائيل وإيران وتركيا، أما الدول التي حولها اختلاف بخصوص وجودها كجزء من منطقة الشرق الأوسط هي: قبرص، ليبيا، السودان، أثيوبيا، اريتيريا، الصومال، جيبوتي، تونس، الجزائر، والمغرب ثم أفغانستان وباكستان[1].

يرجع هذا الاختلاف إلى الجهة التي تحدد الدول المكونة لهذه المنطقة الإستراتيجية، فالولايات المتحدة الأمريكية، تعتبر منطقة الشرق الأوسط اشمل من دول الشام والخليج العربي، بالإضافة لإسرائيل وتمتد حدودها إلى دول شمال إفريقيا غربا ودول آسيا الوسطى شرقا، بالإضافة إلى أفغانستان، باكستان والهند، وقد أطلق عدة تسميات لهذه المنطقة، بعد نهاية الحرب الباردة، كالشرق الأوسط الكبير[2].

وجاء في موسوعة كييه Quillet الفرنسية عن الشرق الأوسط بأنه يمتد على مساحة تبلغ خمس ملايين كيلومترا مربعا تشكل ملتقى القارات الثلاث، أوربا، آسيا، وإفريقيا، من الشواطئ الشرقية للبحر المتوسط حتى شواطئ الشمالية الغربية للمحيط الهندي، مما يجعله ممرًا إلى جانب كونه منطقة تماس وانتقال يصعب تحديدها من الناحية الجغرافية، إلاّ أنّها شكلت منذ العصور القديمة كيانا خاصا مركزه الهلال الخصيب، حيث ظهرت وترعرعت الديانات التوحيدية الكبرى: اليهودية، المسيحية والإسلام، وتضيف من الوجهة السياسية ينقسم الشرق الأوسط إلى بلدان عربية في أغلبيتها: مصر، العراق، سوريا، لينان، الأردن، السعودية، اليمن، الكويت وإمارات الخليج الفارسي الأخرى وبلدان غير عربية: تركيا، إيران، إسرائيل وقبرص ...[3].

---

[1] – محمود حسن علي العفيفي، **المرجع السابق**، ص 22.

[2] – عبد القادر رزيق المخادمي، **المرجع السابق**، ص87.

[3]– محمد علي الحوات، **مفهوم الشرق أوسطية وتأثيرها على الأمن القومي العربي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2002، ص14.

أما بريطانيا فتحدد منطقة الشرق الأوسط بأنها تلك المنطقة التي تمتد من عمان شرقا إلى مصر غربا، وهي تسمية مرتبطة بالإرث الإمبراطوري للمملكة المتحدة، وقد استعمل هذا المصطلح من قبل " **تشرشل** " وزير المستعمرات البريطاني آنذاك، عندما أنشأ إدارة الشرق الأوسط آنذاك عام 1921 تشرف على شؤون فلسطين والأردن والعراق، وازداد استعماله بعد الحرب العالمية الثانية نتيجة إنشاء مركز قيادة وتموين الشرق الأوسط للحلفاء[1].

إنّ الاختلاف في تحديد مجال منطقة الشرق الأوسط يرجع بالأساس إلى أهميتها الإستراتيجية، فالشرق الأوسط يشتمل على مناطق تنتمي إلى قارات مختلفة ويتمحور حول أزمات وقضايا نوعية متشابكة، فرضت متابعة دائمة لوضع مستقر أطاح الاعتبارات الجغرافية التقليدية، والشرق الأوسط الجديد الذي خطط له "شمعون بيريز" في كتابه فيرى أنه يمتد من حدود مصر العربية حتى حدود باكستان الشرقية ومن تركيا وجمهوريات آسيا الوسطى الإسلامية شمالا حتى المحيط الهندي وشمال السودان وهي لذلك تضم دول عربية وإسلامية ولا يوجد فيها خارج إلاسلام والعروبة إلاّ إسرائيل، ولكن تحديد المنطقة يظل متغيرا أو مرتبطا بتغيير المتطلبات والمصالح والسياسات الإسرائيلية والغربية في المنطقة [2].

ثانيا: الأهمية الجيوستراتيجية، لمنطقة الشرق الأوسط

1-الأهمية الجيوستراتيجية والاقتصادية:

تشغل منطقة الشرق الأوسط موقعا جغرافيا فريدا من خريطة العالم، أو تمثل جسرًا أرضي عظيما يضم القارات الكبرى الثلاث: آسيا ،إفريقيا، أوربا، مما يجعله يشرف ويسيطر على ثلاث أذرع مائية من

[1] – محمد علي الحوات ، **المرجع السابق**، ص 43.

[2] – خديجة لعريبي، **المرجع السابق**، ص 47.

وجهة نظر الملاحة والتجارة الدولية وهي البحر المتوسط البحر الأحمر والخليج العربي وتتصل بواحد من أكبر المسطحات المائية العالمية الكبرى، ممثلا في المحيط الهندي ومن ثم فهي تمثل إقليم اتصال ومنطقة التقاء بين مختلف أجزاء العالم إذ تمتد على مساحة 7 ملايين و 200 ألف كلم^2، ويعيش عليها أكثر من أربع أخماس سكان الكرة الأرضية نحو 240 مليون نسمة[1].

ولقد أهلها هذا الموقع الجغرافي منذ القدم لأن تكون مهدًا للحضارة الإنسانية ومحيط للرسالات السماوية، فقد نشأت بها أقدم الحضارات الإنسانية، وبخاصة المنطقة العربية لاعتدال المناخ وملائمة مناطقها الحياة الاستقرار، مما جعل الجماعات تستقر على ضفاف الأنهار وعلى مقربة من موارد الحياة، فظهرت هناك الحضارة المصرية وحضارة بلاد الرافدين والحضارة الإسلامية وغيرها من الحضارات[2].

كما كانت المنبع الأصيل للحركات الدينية التي صاغت للعالم عقائده ومظاهر إيمانه واليهودية والمسيحية والإسلام التي تنتمي إليها الكتل الكبرى السياسية والآرية بالإضافة إلى أقليات عرقية متعددة كالأكراد والأرمن ويتنوع الشرق الأوسط تضاريسيا إذ تمتد الصحاري الشاسعة على مدى آلاف الكيلومترات وتوجد بها الجبال القاحلة أو شبه القاحلة، كما تتوفر على السهول وثروة مائية ممثلة في الوديان المتدفقة كنهر النيل و دجلة والفرات ونهر الأردن، وتوصف المنطقة على أنّها ملتقى لقارات ثلاث فإنّها تشارك فيها ثلاث مجموعات بشرية وثقافية ولغوية كبرى: العربية، التركية، والإيرانية [3] .

---

[1] – محمود حسين العفيفي، **المرجع السابق**، ص 21.

[2] – محمد عبد حسين يوسف أبو سمرة، **المرجع السابق**، ص 13.

[3] – يحي أحمد الكعكي، **المرجع السابق**، ص 173.

أما من الناحية الأهمية الاقتصادية للشرق الأوسط فيكمن في البترول و الغاز من خلال[1]:

- حوالي 68% من احتياطات البترول و 38% من احتياطات الغاز الطبيعي في العالم تقع في تلك المنطقة، فتوفر المنطقة على ثروة نفطية هائلة، إذ ينتج الوطن العربي نحو ثلث بترول العالم ويحتوي باطنه على ثلثي الاحتياطي العالمي، وهذا أما يجعل منه أعظم مستودع طبيعي للنفط، بحيث يعتبر الخبراء نقطة ارتكاز لاقتصاد الشرق الأوسط والاقتصاد العالم كله بصورة تتزايد باستمرار.
- حقول هذه المنطقة متوسطة العمق وتنتج بمعدلات هي الأعلى في العالم بالنسبة لمتوسط إنتاجية البئر الواحد.
- تكلفة إنتاج البترول والغاز الطبيعي في هذه المنطقة هي الأول على مستوى العالم.
- للمنطقة موقع استراتيجي قريب من مناطق الاستهلاك مما يقلل من تكلفة النقل.

إنّ حجم احتياطات البترول والغاز الطبيعي الضخم في هذه المنطقة واستقرارها السياسي والطبيعي قد اكتسبها أهمية اقتصادية كبيرة في العالم، وبالتالي تتسابق القوى الإقليمية والدولية للحصول على استثمارات كبرى في مجال الطاقة من خلال عقد اتفاقية اقتصادية تضمن المصالح الاقتصادية لهذه الدول في المنطقة، ومما زاد المنطقة أهمية إستراتيجية امتلاك بعض دول المنطقة السلاح النووي كالهند وباكستان[2].

---

[1] – عبد القادر رزيق المخادمي، **الشرق الأوسط الجديد الفوضى البناءة وتوازن الرعب**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008، ص 111.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 76.

2- الأهمية الأمنية:

تتداخل الأهمية الاقتصادية لمنطقة الشرق الأوسط بأهميتها الأمنية، بحيث تنعكس الأخيرة على الأولى بشكل واضح، فأمن الممرات البحرية للتجارة الدولية بات الأهم في السياسة الدولية للدول الكبرى، كقناة السويس مصر، بالإضافة للبحر الأحمر وخليج عدن وبحر العرب، وهو ما ظهر بوضوح في تركيز الاهتمام الدولي على مسألة مكافحة القرصنة قبالة السواحل الصومالية، نظرا لما مثله ذلك من مخاطر جمة وجدية على طرق التجارة الدولية وتأمينها، فقد شكل التضاعف غير المسبوق في تكلفة التأمين على طرق التجارة الدولية بسبب هذا الوضع تهديدا حقيقيا على حركية التجارة الدولية[1].

ومن هنا جاء الحرص على العمل للحيلولة دون تمكن تنظيم القاعدة أو التنظيمات المتخالفة معه في اليمن، من فرض السيطرة على المناطق الساحلية، خاصة في جنوب اليمن، نظرا لأهميتها وخطورتها على سلامة الملاحة البحرية، ومن خلال هذه الأهمية تضافرت الجهود الأمنية لحماية ممرات التجارة الدولية في منطقة الشرق الأوسط لما لها من انعكاس واضح على المصالح القومية للدول الإقليمية والكبرى [2].

[1] – خديجة لعريبي، **المرجع السابق**، ص 34.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 37.

خلاصة الفصل:

من خلال ما تقدم في هذا الفصل، يتضح لي أنّ الأكراد من أهم الأقليات المتواجدة في الشرق الأوسط،هذه الأقلية التي لها خصائصها القومية الخاصة بها التي تميزها عن غيرها من الأقليات سواء من ناحية الأصول التاريخية أو اللغة أو الديانة ،وأهم ما يميز توزيعهم هو تشتتهم بين مجموعة من الدول بعيدا عن كيان سياسي موحد خاص بهم يجمعهم داخل منطقة الشرق الأوسط، هذه المنطقة الجغرافية الحيوية التي أهلها موقعها الاستراتيجي منذ القدم لأن تكون محط تنافس وصراع بين مختلف القوى العالمية ، وهو ما جعلها من أكثر مناطق العالم توترا والتي تنشد السلام نظرا للكم الهائل الذي شهدته ولا زالت تعيشه من الحروب والصراعات.

الفصل الثاني:

تطورات الأزمة الكردية في الشرق الأوسط (1991- 2003)

الفصل الثاني: تطورات الأزمة الكردية في الشرق الأوسط (1991- 2003)

لقد شهدت المسألة الكردية في الشرق الأوسط العديد من التطورات على اختلاف العوامل المؤدية لذلك، فلم يكن الشعور بالتمييز وظلم التاريخ هو السبب الوحيد، بل تعدى ذلك إلى الظروف الاقتصادية والاجتماعية التي كان يعيشها الأكراد التي تميزت بالتدهور بشكل عام على الرغم من أن مناطق تواجد الأكراد تمتاز بغناها بالثروات خاصة النفط، وهو ما أدى إلى امتزاج المطالب السياسية والقومية بالمطالب الاجتماعية والاقتصادية والدخول في مواجهات مع الدول المعنية وهنا نخص بالذكر تركيا والعراق.

هذا إضافة إلى طبيعة تعامل هذه الدول مع المسألة الكردية منذ بدايات ظهورها فيها ،إضافة للدور الخارجي الذي كان دورا بارزا في تطور وتوجيه المسألة الكردية في الشرق الأوسط.

لهذا نحاول التطرق في هذا الفصل إلى تتبع تطور المسألة الكردية في كل من العراق وتركيا وفق مبحثين كالأتي:

1. **المبحث الأول :** تطورات المسالة الكردية في العراق من 1991_2003.
2. **المبحث الثاني:** تطورات المسالة الكردية في تركيا من 1991_2003.

المبحث الأول : المرحلة الأولى (1991 – 2002)

لقد شهدت الفترة الممتدة من 1991الى غاية 2002 العديد من التطورات فيما يخص المسألة الكردية في تركيا والعراق، وأنّ تفاوتت هذه التطورات من حيث شدة التأثير على وضع الأكراد سواء بالسلب أو الإيجاب وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث بدراسة تطورات المسألة الكردية خلال هذه الفترة في تركيا والعراق.

المطلب الأول : في العراق

أولا : حرب الخليج الثانية وتفاقم المشكلة الكردية.

أُعتبرت حرب الخليج بمثابة فرصة جديدة للحركة الكردية العراقية للعودة للعمل من جديد وبقوة، وذلك بعد حالة التراجع التي شهدتها خاصة الفترة التي تلت الحرب العراقية الإيرانية، وقد ساعدها في ذلك التطورات الداخلية التي عرفها العراق من جهة، والتطورات الإقليمية والدولية من جهة أخرى[1].

بحيث أعلنت القيادة السياسية للجبهة الكردية عن وقف العمليات المسلحة في أكتوبر 1990[2]، وتزامن ذلك مع بداية الاجتياح العراقي للكويت، ولعلّ الدافع الذي أدى بالحركة الكردية لإعلان الهدنة هو تذبذب الموقف الغربي اتجاه هذا الاجتياح، في الوقت الذي أشارت فيه العديد من الأوساط الغربية إلى إمكانية حلّ المسألة بطريقة سلمية[3]، إلى جانب هذا فقد تبين أنّ الولايات المتحدة الأمريكية أبدت رفضها

---

[1]– خيرة ويفي، **المرجع السابق**، ص 120.

[2]– **المرجع نفسه**، ص121.

[3]– موسى السيد علي، **القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية**، الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001، ص 93.

تقديم المساعدات المادية والعسكرية التي طلبها الزعيم الكردي جلال الطالباني[*]، حيث توجه إلى الولايات المتحدة الأمريكية بعد قيام الحرب بثلاث أيام أين أبدى استعداده لحشد الآلاف من المقاتلين الأكراد للقضاء على نظام "صدام حسين"، إلّا أنّه لم يتمكن من مقابلة كاتبة الدولة الأمريكية للخارجية، واكتفى بمقابلة عدد من أعضاء الكونغرس الأمريكي[1].

وقد فُسر الموقف الأمريكي هذا بأنّ الولايات المتحدة الأمريكية كانت تبحث عن كيفية مناسبة للتعامل مع هذه الحرب وفقًا لما تخدم مصالحها، وهذا ما خلق نوعًا من التردد لدى الفصائل الكردية حول القيام بأي نوع من العمليات داخل العراق، خصوصا بعد الفشل الذي تكبدته على إثر تحالفاتها السابقة سواء مع إيران أو مع أمريكا ذاتها بعد سنة 1975 ونهاية الحرب العراقية الإيرانية [2].

لكن هذا التردد سرعان ما زال مع بداية العمليات العسكرية لقوات الحلفاء بقيادة الولايات المتحدة الامريكية في المنطقة للإطاحة بالنظام العراقي ورئيسه، على اعتبار أنّه أصبح نظامًا يهدد المصالح

---

[*] – **جلال الطالباني:** ولد يوم 12 نوفمبر 1933، في قرية كلكان على سفح جبل كوسرت المطل على بحيرة دوكان في محافظة السليمانية العراقية، ويعرف في صفوف الأكراد بالعم جلال، ويعتبر أول رئيس كردي للعراق، انتخب عام 2005، وأعيد انتخابه لعهدة ثانية عام 2010، وهو مؤسس الاتحاد الوطني الكردستاني وأمينه العام، ومن مؤيدي حقوق الأكراد ونشر الديمقراطية في العراق. (أنظر: موسوعة الجزيرة، جلال طالباني، مُتحصل عليه من: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/12/ ، بتاريخ: 2016/03/22).

[1] – حنا يوسف فرج، " **المسألة القومية الكردية في العراق والتدخل الأجنبي في المنطقة** "، مجلة قراءات سياسية، العدد 3، (د.م)، 1999، ص 22.

[2] – ويفي خيرة، **المرجع السابق**، ص 122.

الأمريكية وحلفائها بالمنطقة خاصة إسرائيل، فمن خلال هذا الطرح ظهر التصور الكردي حول أضعاف العراق للحصول على تنازلات أكبر قد تصل إلى حد الاستقلال معتمدة في ذلك على التدخل والدعم الخارجي، في الوقت الذي رأت فيه الدول الحلفاء وعلى رأسها الولايات المتحدة الأمريكية بأنّ الفصائل الكردية قوة ضاربة وهامة لابد من استغلالها لإضعاف العراق، لذا عملت الولايات المتحدة على استغلال الأكراد في الشمال والشيعة في الجنوب لتطويق النظام العراقي من خلال فتح جبهتين داخليتين إلى جانب الجبهة الخارجية[1].

في ظل هذه الظروف عرفت المناطق الشمالية الكردية انتفاضة جديدة بعد النداء الذي وجهه الرئيس الأمريكي جورج بوش للأكراد للتمرد وذلك في 15 فيفري 1991، انطلقت الانتفاضة الكردية بعد استجابة الأكراد للنداء الأمريكي، فتمكنت المليشيات الكردية من إخضاع المنطقة الكردية لسيطرتها، وبذلك شهد العراق فترة من عدم الاستقرار فقدت خلالها السلطة المركزية والجيش العراقي سيطرتهما على الأجزاء الكردية من البلاد نتيجة إرهاق القوات العراقية في الحرب من جهة وفي مواجهة انتفاضة الجنوب من جهة أخرى[2]، إلّا أنّ هذه الأوضاع تغيرت بعد قبول العراق قرار مجلس الأمن المتضمن سحب قواته من الكويت، لتعلن بعد ذلك قوات التحالف وقف عملياتها العسكرية في العراق، ليتمكن بعد ذلك الجيش العراقي من شن هجمات واسعة على المنطقة الشمالية والمنطقة الجنوبية، ليتم القضاء على انتفاضة الجنوب في 27 مارس 1991، تلاه هجوم عام على المنطقة الكردية خاصة على مدينة كركوك[3].

وبذلك استعادت السلطة العراقية سيطرتها على مختلف المناطق الشمالية الكردية كاربيل والسليمانية ودهوك، وقد ساعدها في ذلك عدم منع الجيش العراقي من استخدام سلاحه الجوي داخل حدوده الإقليميةو

---

[1] – خيرة ويفي ، **المرجع السابق**، ص 122.

[2] – ماجد الماجد، **إنتفاضة الشعب العراقي 1991**، بيروت: دار الوفاق للنشر والتوزيع،1991، ص 19.

[3] – خيرة ويفي، **المرجع السابق**، ص165.

نتيجة لهذا عرفت المناطق الشمالية عمليات تدمير واسعة خلفت خسائر اجتماعية هامة من خسائر بشرية ونقص في الغذاء، زاد من حدتها الظروف الطبيعية الصعبة للمنطقة الكردية خاصة بعد لجوء الأكراد جراء هذه العمليات إلى المناطق الجبلية المحصنة، حيث كتب الكثير عن تعرض الشعب الكردي في العراق لأوضاع غير إنسانية خلال هذه الفترة[1].

واستغلت الإدارة الأمريكية الوضع المتأزم في الشمال وتقدمت بطلب لمجلس الأمن الدولي لاستصدار قرار دولي يقضي بحماية أكراد شمال العراق، ولقد نجح مجلس الأمن في استصدار قراره الشهير 688 يوم 15 أفريل 1991 القاضي بتشكيل قوة لتوفير الحماية للأكراد، ولإعادة الاستقرار وإنهاء القمع الذي يتعرض له الأكراد في شمال العراق، وتكونت هذه القوة من وحدات أمريكية وفرنسية وبريطانية، وتحدد لها ثلاث أشهر لتنفيذ مهمتها وبعد تحسن الأوضاع بالمنطقة تم سحب قوات الحلفاء مع إبقاء جزء من القوات العسكرية بها وقامت بإنشاء منطقتين آمنتين الأولى في الشمال على خط 36° شمال خط الاستواء والثانية في الجنوب على خط 32° شمال خط الاستواء، وحظر تحليق الطيران العراقي بهم[2].

ونتيجة لهذه الأوضاع وتفاديا للضغوطات التي فرضتها قرارات مجلس الأمن على العراق، لجأت السلطة المركزية العراقية إلى فتح الحوار مع الأطراف الكردية وبالأخص الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني، وذلك من خلال اقتراح مشروع جديد للحكم الذاتي[*]، وتجدر الإشارة هنا إلى

---

[1] – خيرة ويفي، **المرجع السابق**، ص166.

[2] – ماجد الماجد، **المرجع السابق**، ص ص 28 – 29.

[*] – **مشروع الحكم الذاتي:** تضمن المشروع كافة الصلاحيات المحلية لهيئات الحكم الذاتي، المجلس التشريعي والمجلس التنفيذي، أما فيما يخص قرارات هيئات الحكم الذاتي فهي تمر بوزير العدل بالسلطة المركزية قبل دخولها حيز التنفيذ. هذا إلى جانب وجود لجنة مسئولة عن عملية الرقابة فيما يخص مدى مشروعية قرارات المتخذة. (أنظر: خيرة ويفي، **المرجع السابق**، ص 122).

أنّ مشروع 1974 الذي أعلن عنه العراق بقي قائما إلى غاية الاقتراع الجديد[1].

وعلى إثر ذلك جرت مفاوضات بين الطرفين استمرت إلى غاية أوت 1991 إلاّ أنّها فشلت نتيجة لانسحاب الأحزاب الكردية نظرا لظهور نقاط جديدة منها مشكلة تحديد المنطقة الكردية بحيث تجدد الخلاف حول منطقة كركوك الغنية بالنفط، فبينما طالب الأكراد بضمها للمنطقة الكردية أصرت السلطة المركزية على إبقائها تحت سيطرتها ومن نقاط الخلاف أيضا مطالبة الجبهة الكردستانية بإبقاء منطقة الحكم الذاتي تحت الرقابة المحلية في حين رأت السلطة المركزية بإخضاعها لرقابتها[2].

نتيجة لهذا الوضع سيطر الحزبان الكرديان الأساسيان بقيادة "جلال الطالباني" و"مسعود بارزاني" على المنطقة الكردية، وقاما بإنشاء إدارتها الخاصة كل على حدى، حيث سيطر الإتحاد الوطني الكردستاني على منطقة السليمانية وجزء من منطقة أربيل في حين تمتع الحزب الديمقراطي الكردستاني بنفوذ كبير في الجزء الأكبر من منطقة أربيل ودهوك، ليتم بعد ذلك تنظيم انتخابات تشريعية في 15 ماي 1992، اسفرت نتائجها عن فوز الحزبين المتنافسين بأكبر عدد من الأصوات بحيث تم اقتسامها مناصفة بينهما بنسبة 50% لكل حزب، وعلى إثر هذه الانتخابات تم تشكيل ولأول مرة في تاريخ الأكراد حكومة كردية شمال العراق واعتبر ذلك بمثابة نجاح لأكراد العراق لم تتمكن بقية الجماعات الكردية في الدول الأخرى من تحقيقه لكن تطور الأوضاع فيما بعد لم يسمح بإنشاء إدارة مشتركة في المنطقة الكردية بين

---

[1] – ويفي خيرة، **المرجع السابق**، ص166.

[2] – **المرجع نفسه**، ص167.

الحزبين، حيث ظهرت العديد من الخلافات بينهما نتيجة التحديات التي بات على الإدارة الجديدة مواجهتها[1].

ثانيا: الخلافات الكردية – الكردية وأثرها على علاقاتهم بالولايات المتحدة الأمريكية.

رغم أنّ المتغيرات السياسية قد ساهمت في تلبية بعض مطالب الاكراد، فإنّها فتحت بابا من الصراع الكردي- الكردي خاصة فيما بين أبرز تنظيمين حزبيين (الحزب الديمقراطي الكردستاني وحزب الاتحاد الوطني الكردستاني) حيث أن كلا الحزبين كان تحت رحمة المتغيرات السياسية على الأرض علاوة على التدخلات الخارجية التي ما فتئت تستخدم الورقة الكردية للضغط على النظام العراقي[2].

مع نهاية العام 1993 وحتى منتصف العام 1994 انقلبت توجهات الحزبين الكرديين (الحزب الديمقراطي بزعامة "مسعود البرزاني" والإتحاد الوطني بزعامة "جلال الطالباني")، عندما اكتشفت إيران أنّ هناك تنسيقا يتم فيما بين(الحزب الديمقراطي العراقي) و(الحزب الديمقراطي الإيراني الكردي)، حيث هاجم الأخير أهداف إيرانية كما أنّ الحزب العراقي استضاف في قواعده عددا من المقاتلين الهاربين من أعضاء الحزب الديمقراطي الإيراني، فقامت إيران بقصف بعض من قواعد الحزب العراقي[3].

كما عملت الحكومة الإيرانية على فتح قنوات اتصال وتحالف مع الإتحاد الوطني الديمقراطي بزعامة "الطالباني"، وأمدته بالسلاح مما أشعل فتيل الاقتتال الداخلي بين الحزبين الكرديين العراقيين عام

---

(1) – حامد محمود عيسى، **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، المرجع السابق**، ص ص 112 – 113.

(2)– محمد خالد سرحان أبو الريش، **الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الاحتلال الأمريكي للعراق**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر(فلسطين): كلية الآداب والعلوم الإنسانية ، 2013، ص 56.

(3) – محمد خالد سرحان أبو الريش، **المرجع السابق**، ص 58.

1994، وهكذا عمل التدخل الإيراني على تغيير التوجهات والتحالفات بين الأكراد وحكومة المركز في بغداد، وفيما بينهم وبين إيران من جانب آخر فأتجه حزب الإتحاد الوطني نحو التحالف مع إيران لتحقيق أهدافه السياسية بينما اتجه الحزب الديمقراطي نحو التحالف مع بغداد وبدأت الحرب الأهلية التي استمرت لأربع سنوات وخلفت ورائها مئات القتلى والجرحى والمفقودين من المواطنين في شتى المدن الكردية، فضلا عن الآلاف من قوات البشمركة[*] من كلا الجانبين[1].

ولقد توسطت الولايات المتحدة الأمريكية المتلهفة لإعادة الاستقرار للمنطقة وهذا من أجل مصالحها المزدوجة ولحرمان خصومها سوريا والعراق وإيران من استغلال الفراغ في التوصل إلى وقف إطلاق النار هش في شهر أفريل 1995، ولكنه صمد لمدة ثلاث أشهر فقط، وعندما اندلع القتال مرة أخرى في شهر جويلية عقدت إيران محادثات التوسط في طهران التي كانت مثل سورية، تريد أن تنافس الولايات المتحدة الأمريكية وتركيا كعامل رئيسي في المنطقة وكانت في موقع قوي لأنها سيطرت على منفذ الإتحاد الوطني الكردستاني الوحيد إلى العالم الخارجي[2].

وفي هذه الأثناء بات معروفا لدى الجميع أنّ الحزب الديمقراطي الكردستاني يتفاوض مع بغداد، وإبتداءا من 1994 وربما قبل ذلك استأنف "البارزاني" اتصالات سرية مع بغداد فبدأت المدرعات والمدفعية تظهر ضمن أسلحة الحزب، التي تم تزويده بها من قبل بغداد، وعندها سعت الولايات المتحدة للتوسط مرة

---

[*] – **البشمركة:** هو مصطلح يستخدمه الكرد للإشارة إلى المقاتلين الأكراد، أي الذين يواجهون الموت. وتعد كلمة بيشمركة من الكلمات والمصطلحات المهمة المقدسة عند الشعب الكردي لأن هذه التسمية تطلق على إنسان يعمل بنكران الذات مضحيا بحياته من أجل حريته وحقوق شعبه العادلة. (أنظر: ماريا خارواكي، **المرجع السابق**، ص 390).

[1] – محمد خالد سرحان ابو الريش، **المرجع السابق**، ص 57.

[2] – ديفيد مكدول، **تاريخ الأكراد الحديث**، ترجمة: راج المحمد، (د.م): دار الفارابي لنشر، 2004، ص 580.

أخرى خلال الجولة الجديدة من القتال بين الحزب الديمقراطي الكردستاني والإتحاد الوطني الكردستاني في جويلية 1985 لكن الحزب الديمقراطي الكردستاني لم يتحمس للاستجابة لدعوتها[1].

وفي شهر سبتمبر من نفس السنة أكدت الولايات المتحدة عن وقف إطلاق النار في لقاءات جرت في درويدا ودبلن، ولكن دون حل للخلافات الجوهرية التي تمثلت في احتكار الحزب الديمقراطي الكردستاني للعائدات على الحدود التركية واستيلاء الإتحاد الوطني الكردستاني على أربيل، وهكذا أصبح النزاع الكردي الداخلي أكثر تفجرا بسبب الطبيعة الغير ثابتة للأحزاب المتصارعة، فبالإضافة إلى العداء الشخصي البارز بين "البارزاني" و"الطالباني" تميزت قوات البشمركة بالتقلب وعدم الانضباط وبشكل خاص بين وكلاء الجماعات المسلحة التي ألحقت نفسها بهذا الطرف أو ذاك[2].

وفي سنة 1996 بدت الحرب أشدّ عنفًا وفتكًا بالأرواح وتدميرًا للممتلكات من مسلسل القتال الكردي- الكردي بين الحزبين شملت مدن السليمانية وأربيل ون أخرى، وجاء هذا الصدام المسلح متزامنا مع ما يعرف بمشروع النفط مقابل الغذاء (oil for foud) حيث أصدر مجلس الأمن الدولي في أفريل 1995 القرار 986 الذي تضمن صيغة النفط مقابل الغذاء بصفتها تدبيرا مؤقتا لتوفير الاحتياجات الإنسانية للشعب العراقي[3].

كما تضمن تخصيص نسبة من عائدات من النفط لأكراد العراق، وقد تطلب الأمر تشكيل هيئة مشرفة من جانب الأكراد في الشمال، الأمر الذي أدى لتنافس كبير بين الحزبين على تشكيل وقيادة هذه

---

(1) – ديفيد مكدول، **المرجع السابق**، ص 580.

(2) – **المرجع نفسه**، ص 581.

(3)– ماريا خارواكي، **المرجع السابق**، ص 377.

الهيئة، ولما كان هذا النفط المصدر سيمر إلى تركيا عبر أراضي كردستان العراق في الشمال، وهذا ما يجب تأمينه فقد أدى ذلك إلى تدخل حكومة بغداد، وكذلك الحكومة الإيرانية لبسط نفوذهما على إدارة هذا المشروع عبر حلفائها من الحزبين الكرديين، بينما ترغب إيران في سيطرة حزب الإتحاد الديمقراطي بقيادة طالباني، رغبت بغداد في سيطرة الحزب الديمقراطي بقيادة البرزاني وتنافس الحزبان على الأمر مما أدى في نهاية المطاف إلى الاشتباك المسلح بينهما في جوان 1996 حيث اتهم البرزاني طهران بدعم قوات طالباني بالمدفعية، وبإرسال طائرة عمودية لنقل قوات طالباني إلى خرق خطوط قوات البارزاني، الأمر الذي استدعى من البرزاني إلى طلب المساعدة من السلطة المركزية العراقية وذلك من خلال إرسال رسالة خطية للرئيس العراقي صدام حسين يطلب منه فيه إرسال قوات عسكرية لمواجهة هجوم الاتحاد الديمقراطي المدعوم من إيران، إذ سرعان ما لبى طلبه ودخل الجيش العراقي واستولى خلال ساعات محدودة على مدينة أربيل عاصمة الإقليم الكردي[1].

وبعد انسحاب القوات العراقية تمكن الحزب الديمقراطي الكردستاني من السيطرة على جميع المناطق الكردية فحين لجأ الطالباني وأتباعه إلى إيران، ثم عاودو الهجوم واستعادوا منطقة السليمانية واستقروا فيها وهكذا فإن منطقة كردستان ومنذ عام 1997 أصبحت مقسمة لقسمين[2]:

القسم الأول: يمثل محافظة السليمانية وتعتبر منطقة تواجد الإتحاد الديمقراطي الكردستاني بزعامة الطالباني.

القسم الثاني: منطقة أربيل ودهوك واللتين تعتبران منطقتي تواجد الحزب الديمقراطي بزعامة مسعود البرزاني.

---

[1] – محمد خالد سرحان أبو الريش، **المرجع السابق**، ص 110.

[2] – ديفيد مكدول، **المرجع السابق**، ص 585.

لقد أخذ الاقتتال الداخلي بين أكراد العراق منحنا خطيرا، حيث أدت المتغيرات الدولية والتدخلات الخارجية إلى الاتجاه نحو تقسيم العراق عرقيا وطائفيا، واستغلت الدول الإقليمية ظروف العراق السياسية لتحقيق أهداف سياسية على حساب بغداد، وكانت رغبة الإدارة الأمريكية هي الأقوى في تدمير العراق وتقسيمه وذلك من خلال إثارتها للنعرات القومية والطائفية وبخاصة القومية الكردية، والطائفية الشيعية لإخلال التوازن الداخلي وهو ما يضمن سيطرة أمريكا وحلفائها على منابع ومصافي النفط في المنطقة، إضافة إلى ضمان أمن إسرائيل مستقبلا وعدم بروز قيادة عربية معادية لها وللغرب عموما كما حصل مع الرئيس صدام حسين[1].

بعد احتدام القتال الداخلي بين أكبر حزبين كرديين في العراق، كان لزاما على الإدارة الأمريكية التدخل لفض النزاع، لأن المصالح الأمريكية في المنطقة تقتضي وضع حد لهذا الصراع، فدخلت على الخط مستغلة نفوذها القوي على الطرفين للجمع بين "البرزاني" و"الطالباني" في واشنطن لتحقيق المصالحة بينهما، وبالفعل تم عقد لقاء بينهما وأجريت مباحثات حول السبل الكفيلة لعودة العلاقات الطبيعية بينهما وعودة الأمن والسلام في كردستان، وكان ذلك بحضور (ديفيد أوليش) مساعد وزيرة الخارجية الأمريكية (مادلين أولبرايت)، حيث تم التوصل إلى عقد اتفاقية واشنطن سنة 1998 التي وقعها السيدان "مسعود البرزاني" و"جلال الطالباني" والتي سميت باتفاقية المصالحة والسلام بالرغم من المعارضة التركية والإيرانية لهذا الاتفاق تخوفا من استجابة الولايات المتحدة الأمريكية لمطالب الأكراد والمتمثلة أساسا بالاعتراف بالحكومة الكردية في الشمال[2].

---

[1]- محمد خالد سرحان أبو الريش، **المرجع السابق**، ص 59.

[2]- خيرة ويفي، **المرجع السابق**، ص 169.

المطلب الثاني: في تركيا

تعد المسألة الكردية في تركيا واحدة من أهم القضايا الرئيسية التي واجهت الحكومة التركية منذ تأسيسها عام 1923، فهي تصنف من الصعوبات والمشكلات المستديمة في تاريخ تركيا المعاصر، فالصراع الكردي – التركي أضحى يندرج ضمن أقدم الصراعات وأطولها مدة إلّا أنّ فترة ما بعد حرب الخليج الثانية اعتبرت إيجابية بالنسبة لأكراد تركيا بما حملته لهم من تطورات في صالحهم.

أولا : التغيير السياسي في تركيا وموقفه من القضية الكردية

إنّ أسس الخيار العسكري لمعالجة القضية الكردية سبق وأن ضع في السنوات الأولى من تأسيس جمهورية تركيا بحيث أنّ السياسة الكمالية الخاصة بالدولة القومية ومحاولات دمج كل الاثنيات القومية داخل تركيا في أمة متجانسة أدت إلى تمردات كردية عديدة، ففيما بين السنوات 1925و 1940 كانت هناك أكثر من 20 انتفاضة كردية، في المناطق الكردية وجنوب تركيا والتي قمعت بعنف من قبل الجيش التركي[1]، ومنذ ذلك الحين أصبح استخدام القوة العسكرية أساس السياسة التركية تجاه الأكراد، وعلى مدى عقود من الزمن أطلق على الكرد رسميا تسمية " الكرادركيال " وحظر استخدام تعابير كورد، كوردي، كردستان وكذلك اللغة الكردية، كما خضعت المناطق الكردية لقوانين الطوارئ ونظام قانوني خاص بمناطقهم وسيطرة عسكرية إضافة إلى الإهمال الاقتصادي[2].

وقد استمرت سياسة تجاهل الأقلية الكردية في تركيا وحتى إنكار وجودها حتى أوائل الثمانينات التي شهدت وصول أول شخصية ليبرالية اقتصاديا وفكرية إلى رئاسة الحكومة ثم رئاسة الجمهورية ونعني هنا

[1]– هنري باركلي وآخرون، **القضية الكردية في تركيا**، العراق: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2007. ص 45.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 46.

طورغوت أوزال[*](1984- 1993)[1]، فلقد تميز عهد "أوزال" بتغيير هيكلي وتحديث اقتصادي وسياسي، مع إقصاء تدريجي للنخبة المهيمنة والراسخة تقليديا من البيروقراطية والجيش تصالح نخبة وظيفية معظمها من دوائر رجال التجارة والصناعة، وفي المرحلة الأخيرة فقط من عهد أوزال بدأت السياسة المتبعة تجاه الكرد تشهدا تغييرا، ورغم استمرار القمع والسيطرة من جانب الجيش فإنّ هذا العهد شهد إدخال ليبرالية في المجال الثقافي والتطور الاقتصادي في المناطق ذات الغالبية الكردية، ومحاولة التعاطي مع حزب العمال الكردستاني[**] سياسيا[2].

---

[*]– **طورغوت أوزال (1984- 1993):** واحد من أبرز الساسة والاقتصاديين الأتراك المعاصرين. أصبح رئيسا للوزراء بعد فوز حزبه الوطن الأم في الانتخابات البرلمانية سنة 1984 وقد استمر حزبه في السلطة حتى سنة 1991. أما هو فقد أصبح رئيسا للجمهورية سنة 1989 خلفا للجنرال كنعان أفرين وبقي في منصبه لحين وفاته عام 1993. وقد تركت سياسته الداخلية والخارجية بصمتها في تاريخ تركيا المعاصر، حتى أطلق على الحقبة التي تولى فيها رئاية الوزراء والجمهورية تسمية الحقبة الأوزالية. (أنظر: هنري باركلي وآخرون، **المرجع السابق،** ص 47).

[1]– محمود نور الدين، **تركيا في الزمن المتحول (قلق الهوية وصراع الخيارات)**، بيروت: الريس للطبع والنشر، 1998، ص 100.

[**]– **حزب العمال الكردستاني:** ترجع فكرة تأسيس الحزب إلى أوائل السبعينات حوالي سنة 1978 في أنقرة من قبل عبد الله أوجلان وعدد من زملائه الكرد، وكان هذا الحزب متأثرا أكثر بالأفكار والنشاطات الثورية الماركسية التي اتخذت من الجامعات والمنتديات الفكرية آنذاك منبرا لها. واستطاع خلال سنتي 76 و77 من تثبيت وجوده وكسب العديد من المؤيدين له فتم عقد اجتماع سنة 1978 في ديار بكر بحضور أوجلان ورفاقه استغرق أربع أيام وقرروا فيه تأسيس الحزب. وخلال شهر جانفي 1979 أعلن عن تأسيس الحزب رسميا باسم حزب العمال الكردستاني (Paria KrekarenKurdistani). (أنظر: حنا عزو بهنان، **قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية التركية (1984 – 2007)**، سلسلة شؤون إقليمية، العدد13، العراق، 2007، ص 4.

[2]– هنري باركلي وآخرون، **المرجع السابق،** ص 48.

لقد حاول "أوزال" تطبيق سياسة ليبرالية تجاه الكرد رغم الانتقادات القوية من قبل النخبة التركية في السياسة والجيش، فضلا عن قسم كبير من الصحافة ووسائل الإعلام التركية وبسبب التغييرات في السياسة الدولية أخذ "أوزال" زمام المبادرة خلال أزمة الخليج 1991 واستهل بنجاح سياسة جديدة تجاه الكرد تهدف أساسا للحوار، فلقد نظر "أوزال" إلى أزمة الخليج على إنها فرصة لتقوية مركز تركيا السياسي في الشرق الأوسط مع حلفائها في حلف الشمال الأطلسي وهذا ما دفعه إلى الانضمام إلى سياسة الولايات المتحدة المناوئة للعراق رغم احتجاج كبار ضباط الجيش وقوى المعارضة البرلمانية، ففي اجتماع مجلس الأمن القومي بتاريخ 25 فيفري 1991، أشار "أوزال" إلى ضرورة الإصلاح بخصوص القضية الكردية، مُشددًا على أنَّ تركيا يجب أن تتهيأ بعد حرب الخليج لتطورات جديدة في المنطقة وبالتالي حول القضية الكردية كذلك[1].

و لقد بادر "أوزال" إلى إجراء حوار مع الكرد العراقيين ليطلع عن كثب على موقف الأحزاب المتأثرة بحرب الخليج والوضع في العراق والشرق الأوسط وقد أكد على موقف تركيا بشأن عدم السماح بتشكيل دولة كردية مستقلة وبأنّها لن تتدخل ضمن حكم ذاتي لكردستان العراق، كما طالب في الوقت نفسه، بأنّ لا يدعم الكورد العراقيون حزب العمال الكردستاني[2].

ويمكن القول أنّ كل هذه التغيرات ما كانت إلّا إرهاصات لاتخاذ خطوات إيجابية لحلِّ المشكلة الكردية وتعبيد الطريق لحل سلمي لها ولاسيما قد ظهرت في الأفق بوادر تنازلات من الجانبين الرسمي التركي والحركة الكردية في هذا الاتجاه[3]، فقدمت الحكومة التركية قانون اللغات المحلية إلى رئاسة المجلس الوطني التركي الكبير يوم الاثنين 4 أفريل 1991 التشريعية وبعد مناقشة صادق البرلمان عليه،

[1] – هنري باركلي وآخرون، **المرجع السابق**، ص 49.

[2] – **المرجع نفسه**.

[3] – إبراهيم الداقوقي، **أكراد تركيا**، العراق: دار آراس للطباعة والنشر، 2008، ص 231.

حيث كان ينص على إمكان قيام المواطنين بالتحدث بلغة أخرى غير التركية وتسجيل الأغاني والأشرطة بها، ومنه كان إضفاء الشرعية على التحدث باللغة الكردية في 12 ماي 1991 من خلال إلغاء قانون (1984) خطوة مهمة نحو توجه جديد إزاء القضية الكردية، كذلك فتح "أوزال" إدخال اللغة الكردية في النظام التعليمي وفي البث الإذاعي والتلفزيوني كما نظر إلى البرلمانيين من حزب العمال الشعبي[*] " HEP " المؤيد للكورد، وحزب الديمقراطية " DEP " فيما بعد كشركاء في الحوار وطلب منهم التأثير في حزب العمال الكردستاني لاتخاذ خطوات باتجاه إنهاء الصراع[1].

وتجاه حسن النية التي أظهرتها الحكومة التركية بالاعتراف بالوجود القومي الكردي من خلال السماح للأكراد بالتحدث بلغتهم القومية وإغناء تراثهم الفلكلوري قامت الحركة الكردية من جانبها أيضا بخطوة إيجابية تمثلت في تصريح السيد عبد الله أوجلان[**] زعيم حزب العمال يوم السبت الموافق لـ 23 مارس 1991 بأنه على استعداد للتباحث مع المسؤولين الأتراك لحل المشكلة الكردية سلميا[2].

---

[*] – **حزب العمال الشعبي hep**: تأسس سنة 1990 كحزب كردي قانوني وحصل مع مقاعد في البرلمان التركي ضمن قائمة الحزب الديموقراطي العبي الذي ترأسه إردال اينونو في الإنتخابات البرلمانية سنة 1991. وقد مارس نشاطه في كردستان تركيا خصوصا وحظي بتسمية كبيرة بين الأكراد في أوربا الغربية وهو ما دفع المحكمة الدستورية التركية إلى منع نشاطه في 1993. (أنظر: هنري باركلي وآخرون، **المرجع السابق**، ص 48).

[1] – إبراهيم الداقوقي، **المرجع السابق**، ص 233.

[**] - **عبد الله أوجلان**: ولد أوجلان سنة 1947 في قرية عمرلي بولاية أوزقة جنوب تركيا من أسرة فلاحية فقيرة إنتمى إلى جمعية الثقافة العالي لما كان طالب في كلية العلوم السياسية بجامعة أنقرة. اظطر لترك دراسته بسبب نشاطه السياسي وأنتهج حزبه حزب العمال الكردستاني نشاطا مسلحا ضد تركيا خلال سنوات 1984- 1999. ألقي القبض عليه سنة 1999 في نيروبي بكينيا وحكم عليه بالإعدام بتهمة الخيانة الوطنية وحولت فيما بعد هذه العقوبة إلى السجن مدى الحياة تحت الضغوطات الاوروبية. (أنظر: حنا عزو بهنان، **مرجع سابق**، ص29).

[2] – إبراهيم الداقوقي، **المرجع السابق**، ص 231.

ويظهر أنه كان لهذا التصريح الإيجابي أثره على الأوساط الرسمية التركية فقامت الحكومة التركية بخطوة إيجابية أخرى من جانبها عندما قدمت إلى البرلمان قانون الإرهاب لتشريعه والذي يقر بإلغاء المواد 140و142و143 من قانون العقوبات التركي التي كانت تضع القيود على حرية إبداء الرأي وتشكيل الأحزاب السياسية والشيوعية والدينية. كما تلغي قانون الخيانة الوطنية الذي كان يحرم الأكراد المطالبين بحقوقهم القومية بالخيانة الوطنية وبمحاولة تقسيم البلاد، إضافة لإلغائه لقانون اللغات الغير تركية، الذي كان يمنع التحدث أو النشر باللغة الكردي، وتم إطلاق سراح 43 ألف معتقل وسجين ومحكوم ثلثهم من الأكراد مع عدم تنفيذ حكم الإعدام اعتبارا من 8 أفريل 1997[1].

هذه الخطوات الإيجابية للحكومة التركية والحركة الكردية تستدعي خطوات أخرى لإثبات حسن النية ولإعادة الثقة بين الطرفين توطئة لحل المشكلة الكردية في تركيا حلا ديموقراطيا وأفق سياسي واسع ضمن الوحدة الوطنية التركية وهو الأمر الذي تولاه "أوزال" بنقل تركيا إلى مرحلة متقدمة من الانفتاح الديمقراطي والاقتصادي والسياسي، وكان "أوزال" قد كلف مستشاره الصحفي "جنكيز جاندار" للاتصال بـ "عبد الله أوجلان" من أجل الحوار معه وتوصلا للحل السلمي للقضية الكردية سنة 1993 رغم معارضة القوات المسلحة وإصرارها على ضرورة مكافحة إرهاب حزب العمال الكردستاني بقوة السلاح إلى أن يستسلم أوجلان، وانطلاقا من دعوة "أوزال" لمناقشة فكرة الفيدرالية التركية الكردية فقد أعلن "أوجلان" وقف إطلاق النار من طرف واحد في 15 مارس 1993 لإتاحة الفرصة للرئيس "أوزال" للمضي في مشروعه السلمي لحل القضية الكردية، لكن وفاة أوزال المفاجئة في 18 أفريل 1993 وضعت حدا لأولى المحاولات الليبرالية لتغيير السياسة تجاه الكرد[2].

---

[1] – هنري باركلي وآخروون، **المرجع السابق**، ص 52-51.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 49.

ومع وفاة "أوزال" المفاجأة بدى كأنه ابتعدت كل بوادر الحل السلمي لهذه المسالة، وتصاعدت حدة التصعيد العسكري في التعامل مع هذه القضية، لاسيما مع عهد "تانسو تشيلر" (1995- 1996) رئيسة الوزراء السابقة التي أعلنت في خطاب لها في مدينة أفيون " **بأنّه لا يوجد في تركيا حصاة واحدة تعطى للآخرين** ..."[1] ، وقد أقدمت الحكومة على تهيئة حملة كبيرة ضد حزب العمال استخدمت فيها إستراتيجية جديدة تمثلت بالإخلاء القسري وحرق القرى التي تبدي تعاونا مع الحزب وقد نتج عن ذلك خسائر جمّة طالبت المئات من المدنين فضلا عن نزوح أعداد كبيرة من اللاجئين داخل المدن التركية الرئيسية، كما أصدرت المحكمة في أفريل من العام نفسه قرارا بحظر عدد من الأحزاب التي تروج لصالح الحقوق المدنية الكردية[2].

وعلى الرغم من تكرار محاولات حزب العمال إجراء حوار رسمي مع الحكومة التركية عدة مرات وخاصة مابين1995- 1998 إلّا أنّ الحكومة التركية رفضت ذلك وواصلت سياستها العسكرية ضد الحزب، كما استطاعت تشديد قبضتها على تحركات أوجلان وبدعم من المخابرات الإسرائيلية والأمريكية تمكنت من القبض عليه في كينيا، ومن ثم نقله إلى تركيا في 16 فيفري 1999 حيث وجهت له تهمتي الخيانة العظمى والعمل على تقسيم تركيا[3].

ثانيا : القضية الكردية بعد اعتقال أوجلان

على الرغم من أنّ الإستراتيجية القتالية للجيوش النظامية كانت تفشل عادة ضد حالات التمرد العرقي إلا أن تركيا كانت قد خرجت من حرب خمسة عشر عاما ضد حزب العمال الكردستاني بنصر حاسم، إذ تمكنت قوات الأمن التركية من القضاء على معظم مقالي حزب العمال المسلحين وألقت القبض

[1] – محمود نور الدين، **المرجع السابق**، ص 322.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 322.

[3]– حامد محمود عيسى، **المرجع السابق**، ص 321.

على زعيم الحزب عبد الله أوجلان الأمر الذي أدى إلى انسحاب معظم الوحدات المتبقية من حزب العمال من الأراضي التركية[1].

إنّ المسئولين الأتراك لم يدلوا بتفاصيل كثيرة عن عملية اعتقال "أوجلان" ماعدا ما أعلنته من أنّ " فريقا من القوات الخاصة التركية قامت باختطافه من الدبلوماسيين اليونانيين الذين كانوا يأوونه مدة أسبوعين " وذكر مسؤول مقرب من المخابرات التركية أنّ "أوجلان" كان يتمتع بالحماية لدى ذهابه إلى مطار نيروبي إلا أنّ مرافقيه اليونانيين فقدوا السيارة في خضم حركة المرور ولم يستقل الطائرة أبدا وقد إكتشف بعض أعضاء العمليات الخاصة مكانه حيث قاموا باعتراض سبيله، وهكذا وجهت ضربة قاضية للحزب بعد إعتقال زعيمه في نيروبي عام 1999 والحكم عليه بالإعدام بعد 6 أشهر تخللتها محاكمة سريعة بالإعدام وهي العقوبة التي لم تطبق في تركيا منذ عام 1984[2].

ثم ما لبثت أنّ خففت الحكم عنه عام 2001 إلى السجن مدى الحياة وذلك انسجاما مع توقيع تركيا بروتوكولات بإلغاء عقوبة الإعدام كجزء من متطلبات الانضمام للإتحاد الأوروبي، إنّ اعتقال "أوجلان" يطرح أسئلة مهمة منها، هل أنّ التدخل العسكري سيجعل المسألة الكردية أقلّ حيوية ضمن السياسة التركية، إنّ الجهة الرسمية التركية اعتقدت بأنّ عملية القضاء على شوكة حزب العمال وترويضه لن

---

[1] – نوال عبد الجبار سلطان الطائي، " **المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية، 1999- 2006** "، مجلة الشؤون الإقليمية، العدد 7، (د.م)، ص8.

[2]– أميرة الطحاوي، **أكراد تركيا وجرح أنقرة الغائر(من كفاح الجبال إلى الإحتكام لأوربا)**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9690، 2005/07/09. (مُتحصل عليه من: http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=9532&article=304557#.VxdpQkx97IU بتاريخ: 2016/04/20).

تستغرق طيلا، غير أنّ هذا القول يعتبر مغالطة كبيرة وتجاهلا للواقع فلا ينكر أنّ عملية اعتقال "أوجلان" مع كونها كانت قاسية جدا أو أنّ الحزب سيحتاج لوقت كي يتجاوز مسألة القيادة وإعادة ترتيب مهمات الحزب من جديد، لاسيما بعد المنحنى الأهم الذي استجد بعد اعتذار "أوجلان" خلال محاكمته للشعب التركي على الخطأ التاريخي الذي ارتكبه حزب العمال الكردستاني لشنه الحرب ضد الدولة متنازلا عن أيّ مطلب للحزب وحثّ أتباعه على إلقاء السلاح والانخراط في خضم العملية السياسية، وبدا واضحا أنّ "اوجلان" كان يحاول إنقاذ حياته غير أنّه رجح في الوقت نفسه أن تظهر أنقرة مسؤولية وشعورا مشتركا وتبني حلا منهجيا لهذه المشكلة التاريخية لكن شيئا من هذا لم يحصل[1].

وهكذا جاءت هذه الدعوة لتفعل مسألة التوقف عن العمليات العسكرية واللجوء إلى الخيار السلمي والحوار العقلاني وعلى هذا الأساس أقدم الحزب على تسليم سلاح كتيبتين من قواته للسلطات التركية، بالرغم من تنامي شعور الاستياء من هذه الدعوة وخاصة لدى كوادر قيادته من الحزب، على الرغم من هذه التصريحات لأوجلان إلاّ أنّ مؤسسة الدولة التركية بقيت مقتنعة بأنّ الحزب هدفه هو تقسيم تركيا، ويبدو أنّ مخاوف الحكومة التركية استندت إلى جملة من التصريحات الصادرة عن القادة الأكراد في حزب العمال الكردستاني، فقد صرح عضو اللجنة المركزية مراد كرايلان نهاية سنة 1999" أنّه ليس اللغة والثقافة الكردية فحسب بل أيضا السياسات التركية ستكون مميزة " في إشارة إلى الحاجة للوصول على التمثيل السياسي الكردي[2].

وذكر تقرير آخر أنّ "عثمان اوجلان" شقيق "عبد الله اوجلان" قوله " **إنّ التلفزيون الكردي والتعليم باللغة الكردية وسيلة وطريقة للأمة الكردية أكثرا توحدا وهي القوة التحريكية لدولة مستقلة في**

---

[1]– نوال عبد الجبار سلطان الطائي، **المرجع السابق**، ص9.

[2] – **المرجع نفسه**، ص10.

المستقبل"، يضاف لذلك أنّ شكوك الحكومة التركية قد تعمقت بعد ورود تقارير تشير إلى أنّ الحزب أقدم على تسليح 4- 5 آلاف مقاتل كأداة مساومة من أجل الاعتراف السياسي وأنّ هذا الانسحاب إلى خارج تركيا ما هو إلا تكتيكا وجزءا من إستراتيجية المساومة عند الحزب[1].

بناءا على هذا فإنّ المشكلة لازالت قائمة بأسبابها ودوافعها ويشير إلى ذلك الأكاديمي التركي دوغوراكيل حيث قال "... **نحن الأتراك نعتقد بما أننا ألقينا القبض على أوجلان فإننا بذلك تخلصنا من المشكلة الكردية أيضا... ولكن هذا أمر غير صحيح** "[2]، ويضيف "أركيل" في تصريح آخر " **إذ لم تتم تلبية المطالب الكردية عن طريق التنمية الاقتصادية والديمقراطية والسياسية وحكم القانون فإنّ الكورد حينها سيؤسسون منظمة أخرى بوجود زعماء تربطهم بأوربا علاقات وثيقة وأكثر تكيفا لأنماط السياسات الأوروبية وهو الأمر الذي من شأنه أن يثير مشاكل جمة لتركيا ويرى أن أمام تركيا في نهاية المطاف فرصة ذهبية للتصالح مع مواطنيها الأكراد ومع نفسها** "[3].

ولقد استفادت المسألة الكردية من قضية انضمام تركيا للإتحاد الأوروبي والتي اقترنت بضرورة قيامها تركيا بالعديد من الإصلاحات الاقتصادية والاجتماعية إلى جانب إصلاحات سياسية وقانونية خاصة في قضايا الديمقراطية وحقوق الإنسان، فإذا كان حزب العمال الكردستاني قد غير من إستراتيجيته بتوجهه إلى العمل السياسي فإن تركيا بدورها عملت في السنوات الأخيرة على إدخال العديد من الإصلاحات السياسية والقانونية والاجتماعية نتيجة العديد من الضغوطات الداخلية والخارجية خاصة مسألة انضمامها إلى الإتحاد الأوروبي، التي ترى بأنه من شأنها أن تحل العديد من المسائل العالقة خاصة في الجانب

---

[1] – هنري باركلي وآخرون، **المرجع السابق**، ص 95.

[2] – نوال عبد الجبار سلطان الطائي، **المرجع السابق**، ص 10.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 12.

الاقتصادي وقد جاءت هذه الإصلاحات بما يمكن الاكراد من الحصول على العديد من الحقوق الثقافية والسياسية داخل تركيا[1].

وفي خطوة هامة في مجال الإصلاح السياسي وافق البرلمان التركي في 26 جويلية 2001 على تعديل مواد دستورية هامة شملت 27 مادة بحيث تسمح باستخدام اللغات غير التركية مثل الكردية والعربية في الإعلام والنشر، مما سمح بإقامة محطات للبث الإذاعي والتلفزيوني وإصدار الصحف والمطبوعات باللغة العربية والكردية، إضافة لإنهاء حالة الاعتقالات السياسية بسب مقولات أو خطب أو أفكار سياسية معارضة وحظر ذلك في حالة تطور نشاطات الجماعات المعارضة إلى فعل تخريبي[2].

بعد تولي حكومة حزب العدالة والتنمية دفة الحكم عام 2002 برئاسة "رجب طيب أردوغان" دخلت المشكلة الكردية مرحلة جديدة، وذلك لاعتبارات عديدة فالظروف الداخلية التي هيأت لبروز حزب العمال الكردستاني في السابق زالت وأصبحت مسألة مناقشة الحقوق الثقافية للأكراد تثار بشكل علني[3].

---

[1] – إبراهيم الداقوقي، **المرجع السابق**، ص 314.

[2] – خيرة ويفي، **المرجع السابق**، ص147.

[3] – نوال عبد الجبار سلطان الطائي، **المرجع السابق**، ص14.

المبحث الثاني : المرحلة الثانية (2002- 2003)

لقد عرفت المسالة الكردية عدة تطورات خلال الفترة من سنة 2002 إلى غاية 2003، وإن كانت في غالبيتها ايجابية على وضع المجموعة الكردية وهو ما سنتطرق إليه في هذا الفصل بمحاولة معرفة تأثير هذه الفترة على وضع المسالة الكردية في كل من تركيا والعراق .

المطلب الأول : في العراق

أولا: الدور الكردي في الغزو الأمريكي للعراق 2003.

بعد أن عاد الاستقرار إلى البيت الكردي من خلال اتفاق 1998 الذي أشرفت عليه الولايات المتحدة الأمريكية وتجاوز الحزبان الكرديان لخلافتهما القديمة ، شرع الأكراد في تدعيم علاقاتهم مع الغرب وعلى رأسه الولايات المتحدة الأمريكية وهذا من اجل كسب دعمها لقضيتهم، كما عمل الأكراد على التقارب مع قادة المعارضة العراقية في الخارج لضمان دعمها هي أيضا، وبدا واضحا للعيان أنّ هناك اتفاقا بين الفريقين الأكراد والمعارضة على حتمية إسقاط نظام الرئيس "صدام حسين" وبدعم ومباركة من الولايات المتحدة الأمريكية، ففي جوان 2002 على سبيل المثال التقى "الطالباني" مع قادة المعارضة العراقية في لندن بتنظيم مؤتمر كان عنوانه البارز مناقشة السبل الكفيلة بإسقاط نظام "صدام حسين"، وأكد المشاركون في المؤتمر على وحدة برنامجهم المشترك هدفا ووسيلة، وضرورة توحيد الجهود فيما بينهم[1]، وأكد "جلال الطالباني" خلال كلمته التي ألقاها في المؤتمر بأنّه لإخلاص من الشعب العراقي إلّا من خلال إنهاء هذا النظام الدكتاتوري وإقامة نظام ديمقراطي فيدرالي موحد في البلاد، كما لمح الزعيم الكردي إلى ضرورة الاستعانة بالولايات المتحدة الأمريكية في إسقاط نظام "صدام حسين"، لأنّه كانت هناك حالة اقتناع تامة

[1]– أحمد وهبان، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005، ص 278.

باستحالة قدرة الأكراد وحدهم إسقاطه لأنّهم فشلوا على مدار السنين السابقة، حيث اعترف بهذه الحقيقة الطالباني بقوله" **إنّ الداخل وحده بطبيعة الحال غير قادر على تحقيق الهدف، وإنّما لابد من الاستعانة بالخارج على نحو ما حدث في قضي تيمور الشرقية** "، والغريب في الأمر أنّ المعارضة العراقية المجتمعة في هذا المؤتمر أكدت رفضها أي احتلال أجنبي في شؤون العراق الداخلية، وفي نفس الوقت تطلب العون الأمريكي في إسقاط النظام، وكأنها تعتبر هذا التدخل ليس بالأجنبي، وواصلت اتهام الرئيس العراقي بارتكاب جرائم ضد الإنسانية [1].

وشن فؤاد معصوم احد أعضاء المؤتمر هجوما شديدا على الرئيس العراقي "صدام حسين" وقال " **أنه منذ عام 1968 حول العراق إلى دكتاتورية الفرد والحزب الواحد** "[2]، كذلك في سبتمبر 2002 التقى قادة الحزبين الكردي الكبيرين في منتجع صلاح الدين قرب أربيل، وكان الجميع يتحدثون عما أسموه النظام المقبل في العراق الذي طالبوا أن يكون ديمقراطيا وبرلمانياً وفيدرالياً، يشار كذلك إلى أن "طالباني" وفي إطار تقاربه مع الأمريكيين وتحالفه معهم ضد نظام "صدام حسين" قد قام بزيارة للولايات المتحدة الأمريكية قبل الغزو الأمريكي للعراق، حيث التقى بكبار المسئولين الأمريكيين وقتها وكان واضحا أنّ ثمّة صفقة أبرمت بين الطرفين بمقتضاها يقدم الأكراد يد العون للقوات الأمريكية الغازية مقابل حصولهم على مكاسب سياسية وإقليمية غداة تخلص الطرفين من عدوهما المشترك المتمثل في نظام الرئيس صدام حسين[3]، إنها الصفقة التي كانت واضحة تماما في تصريحات الزعيم الكردي الذي راح يؤكد أن كل الثروات العالمية

---

[1]- حامد محمود عيسى، **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، المرجع السابق**، ص 510.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 511.

[3]- أحمد وهبان، **المرجع السابق**، ص 278.

نجحت بمساعدة خارجية والعراق ليس استثناء من القاعدة، ثمّ إنّ لنا علاقات مع قوى أجنبية أخرى وهذا أمر لا نجده فيه حرجا.

ومع بداية الغزو الأمريكي للعراق في 21 مارس 2003 ودخول الأمريكيين الى العاصمة العراقية بغداد في 7 أفريل من نفس العام، قدم الأكراد مساعدات عظيمة الأهمية للقوات الغازية، حيث حددت الولايات المتحدة الدور الكردي في الشمال من خلال تكليفه بتأمين القوات الأمريكية المتقدمة في الشمال وتأمين حقول ومصافي النفط في الشمال، ومع تطور العمليات العسكرية، وبخاصة بعد سقوط تمكنت القوات الكردية من دخول كركوك يوم 10 أفريل دون أي مقاومة، كما أعلن عن اتفاق كردي أمريكي مع القوات العراقية في الموصل، حيث استسلمت لمقتضاه القوات العراقية وسلمت أسلحتها للقوات الكردية الأمريكية[1].

وبالتالي لقد وفى الأكراد بعهودهم وانتظروا المقابل من حلفائهم الأمريكيين الذين أسقطوا نظام صدام حسين، ومع ذلك لم تستتب لهم الأمور بعد في العراق حيث يواجهون حرب عصابات شرسة من قبل جماعات عرقية وغير عرقية ترفض وجودهم وراح المحللون يقارنون ما أسموه بالمستنقع العراقي والمستنقع الفيتنامي بالنسبة إلى الولايات المتحدة الأمريكية[2].

ورغم ذلك أجرى الأمريكيون أول انتخابات برلمانية في العراق المحتل في 30 جانفي 2005، وفي هذه الانتخابات حصد الائتلاف الكردي المكون من حزبي "طالباني" و"البرزاني" على ربع مقاعد الجمعية

---

[1] – موسوعة مقاتل من الصحراء، **دور المعارضة العراقية في غزو العراق**، المبحث العاشر، مُتحصل عليه من: http://www.moqatel.com/openshare/Behoth/Siasia21/Akrad/sec11.doc_cvt.htm ، بتاريخ: 2016/03/22).

[2] – أحمد وهبان، **المرجع السابق**، ص 279.

الوطنية (البرلمان العراقي الجديد) ولم تكن هذه المكافأة الوحيدة من الأمريكيين للأكراد، وإنّما كانت المفاجأة الكبرى في انتخاب "جلال الطالباني" رئيسا للعراق من قبل الجمعية الوطنية والعراقية، حيث أجري التصويت على ذلك في 6 أفريل 2005 في ظل ضغوط ومباركات أمريكية بطبيعة الحال وخرجت جموع الأكراد إلى الشارع لتحتفل بانتصارها الباهر وفي ذلك الوقت اتفق "البرزاني" و"طالباني" على أن يصبح الأول رئيسا لحكومة الإقليم الكردي[1].

أيا كان الأمر فإنّ تطورات المشكلة الكردية لم تتوقف عند هذا الحد وإنّما تلاحقت لإعداد الجمعية الوطنية لدستور عراقي جديد دائم حصل على موافقة غالبية العراقيين في استفتاء أجري في 15 أكتوبر 2005 وبمقتض هذا الدستور حصل الأكراد على حكم ذاتي موسع بموجبه أصبح من حقهم إقامة حكومة وبرلمان محليين، كما تم الاعتراف بلغتهم كلغة رسمية ثانية إلى جانب اللغة العربية، وتم إقرار حقهم في السيطرة على نصيب لا يستهان به من ثروات إقليمهم لاسيما النفطية منها، وهكذا استمر الأكراد في تطوير واقعهم السياسي في العراق وفق السياسة الخارجية الأمريكية مستغلين غياب حكم الرئيس "صدام حسين" وحزب البعث والعون الأمريكي لرسم واقعا طالما انتظروه[2].

ثانيا : تطور العلاقات الكردية – الأمريكية بعد الانسحاب الأمريكي من العراق

مع اكتمال المخطط الأمريكي تجاه العراق، وانتهاء حكم حزب البعث وتبوء المعارضة العراقية سدة الحكم في البلاد وفق الدستور الدائم لعام 2005 والذي أقر الفيدرالية الكردية في شمال العراق، اتجهت السياسة الخارجية الأمريكية مع اقتراب موعد انسحابها من العراق تجاه فتح قنصلية لها في أربيل الكردستانية الأمر الذي يعتبر اعترافا دبلوماسيا بالإقليم حيث قام كل من السفير الأمريكي "جيمس جيفري

---

[1] – أحمد وهبان، **المرجع السابق**، ص 280.

[2] – موسوعة مقاتل الصحراء، **المرجع السابق**.

ونائب وزير الخارجية الأمريكية تاما ستايدز يوم 10 نوفمبر 2011 بافتتاح القنصلية العامة الأمريكية بمدينة أربيل في العراق رسميا، وذلك بحضور رئيس إقليم كردستان العراق "مسعود بارزاني" وسيدة العراق الأولى "هيدو طالباني" ورئيس وزراء الإقليم "برهم صالح"، ومدير الإدارة القانونية بوزارة الخارجية العراقية السفير "رشد توفيق" ومدير الشؤون القنصلية السفير "عصمت عقيد"، بالإضافة إلى عدد من الوزراء وأعضاء البرلمان وممثلي مؤسسات المجتمع المدني ووسائل الإعلام وقادة قطاع التجارة والأعمال وأعضاء السلك الدبلوماسي، حيث تقوم القنصلية العامة الأمريكية بتغطية ثلاث محافظات في إقليم كردستان العراق، وهي أربيل والسليمانية ودهوك فضلا عن مواصلتها لجهود الفريق الأمريكي لإعادة إعمار المحافظات (art) الذي عمل في منطقة كردستان العراق منذ 2007[1].

ولقد قامت الوكالات الأمريكية المدنية بمشاركة نظيراتها العسكرية العاملة ضمن فريق إعادة إعمار المحافظات بإسهامات وإنجازات بارزة لا تغيب عن ذاكرة إقليم كردستان العراق، بما في ذلك المشاريع التي قدمتها في مجال معالجة المياه والمدارس والمرافق التعليمية الأخرى وإنشاء دور رعاية الأيتام، ومع افتتاح القنصلية الأمريكية في أربيل تكون الإدارة الأمريكية قد انتهت من مهمتها في العراق الذي بات في نظرها بلدا ديمقراطيا تعددياً حيث ضمن استمرار سيطرتها على منابع ومصافي النفط في الخليج، كما ضمنت أمن حليفتها إسرائيل إضافة إلى إنشاء قواعد عسكرية متقدمة قريبة من الجمهورية الإيرانية التي باتت تشكل مصدر إزعاج للولايات المتحدة وإسرائيل بسبب إنتاجها للسلاح الذري حسب الإدارة الأمريكية[2]،

وتأتي خطوة افتتاح القنصلية في كردستان للعراق من باب الاعتراف بالواقع السياسي الجديد لكردستان العراق، وهذا كان في عهد الرئيس جورج بوش والذي وضع تسوية للقضايا الكردية والعرقية في

---

[1]- حمد خالد سرحان أبو الريش، **المرجع السابق**، ص 120.

[2]- **المرجع نفسه**، ص 121.

مقدمة أجندة السياسة الخارجية الأمريكية بغض النظر عن التكلفة، إلاّ أنّ سيطرة القرارات الرئاسية كانت من نوع آخر ووصلت إلى ذروتها في 2007 – 2008 حتى أنّها أصبحت الشغل الشاغل للسياسة الدولية[1].

المطلب الثاني: في تركيا

أولا : سياسة حزب العدالة والتنمية تجاه المشكلة الكردية

سعى حزب العدالة والتنمية[*] بعد استلامه مقاليد السلطة في تركيا عام 2002 إلى تحديث النظام السياسي والاقتصادي والاجتماعي من خلال تعزيز القيم الديمقراطية ودولة القانون والعمل على حلِّ المشكلات المتراكمة طوال العقود الماضية، ومن أبرزها المشكلة الكردية، إذ أنّ الحزب وفي برنامجه الانتخابي وتلبية المتطلبات الانضمام إلى الإتحاد الأوروبي أكد على ضرورة تحقيق مستوى حياة الفرد، وتوسيع سقف الحريات العامة لهم، فضلا عن السماح لهم بالتحدث باللغة الكردية، وتجسد ذلك في موافقة البرلمان في 3 أوت 2002 على السماح بالنشر والتعليم والإعلان باللغات المحلية ومنها الكردية، وتخصيص نصف ساعة من البث التلفزيوني باللغة الكردية والعمل على إيجاد الحلول السلمية للمشكلة

---

[1]– ماريا خارواكي، **المرجع السابق**، ص 506.

[*]– **حزب العدالة والتنمية:** أسس في 14 جوان 2001 بزعامة رجب طيب أردوغان رئيس بلدية إسطنبول السابق ورئيس الوزراء التركي (2004– 2014). ورئيس الجمهورية التركية حاليا، كان من القيادات الرئيسية في حزب الوفاء المحظور، وإستطاع أن يستقطب كوادر التيار الإسلامي بعد حل كل من حزبي الوفاء والفضيلة بقيادة اربكان. وفي عهد حزب العدالة والتنمية أصبح الإقتصاد التركي السادس في أوربا ،وإنخفضت ديون تركيا لصندوق النقد الدولي إلى 1.8 مليار دولار عام 2009 ومع بداية 2013 تم تسديد جميع الديون. (أنظر: جليل عمر علي، **السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط 1991– 2007**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2011 ، ص ص 77– 78).

الكردية بدلا من الحلول العسكرية[1]، إلاّ أنّ عدم تطبيق حكومة حزب العدالة والتنمية للوعود التي أطلقها منذ الحملة الانتخابية، واستمرار العمليات العسكرية دفع حزب العمال الكردستاني إلى إستأناف عملياته العسكرية في 1 فيفري 2004، بعد هدنة استمرت خمسة أعوام من الهدوء كان الحزب قد أعلنها عام 1999 من طرف واحد بعد اعتقال زعيمه "عبد الله أوجلان".

وفي ضوء ذلك أعلن عن إنشاء دائرة الحرب الخاصة ضد الإرهاب عام 2004 بعد إعلان حزب العمال الكردستاني إعادة نشاطاته المسلحة، إذ ترأس "عبد الله غول" وزير الخارجية آنذاك تلك الدائرة، وكان اختصاصها الإشراف على العناصر الإستخباراتية العاملة في المناطق الكردية، ووضع الخطط لضرب مسلحي حزب العمال الكردستاني وتنفيذ سلسلة من الإغتيلات بحق قادته وكوادره المقدمين، إذ شكلت تلك الدائرة فرقة اغتيالات خاصة عملت على تجنيد مجموعة من النساء والرجال الكرد مع العوائل المعروفة يقربها من حزب العمال الكردستاني والعمل بأساليب مختلفة وتم إرسال هؤلاء إلى جبال قنديل لتنفيذ المهمات الموكلة إليهم مثل تسميم مياه الينابيع ودسِ السم في طعام المقاتلين فضلا عن اغتيال القادة الميدانيين في حزب العمال، إذ تمكين العناصر المدسوسة من اغتيال "رمضان توبتاش"، وهو أحد القادة الميدانيين في جبال قنديل في 1 جانفي 2007[2].

وقد دفع تزايد المتعاطفين والمؤيدين لحزب العمال الكردستاني برئيس الوزراء السابق "رجب الطيب أردوغان" إلى محاولة امتصاص الغضب المتزايد في أوساط الكرد ضد الدولة التركية، وقد اعترف في الخطاب الذي ألقاه في 24 أفريل 2008 أثناء زيارته مدينة ديار بكر بقوله " **إن الدولة التركية منذ قيامها**

---

[1]- بيل بارك،**سياسات تركيا تجاه شمال العراق-المشكلات والآفاق المستقبلية**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2005 ص87.

[2]- حسين مصطفى أحمد، " **المسألة الكردية في تركيا وتأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية** "، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 47، العراق، 2014، ص9.

عام 1923 ارتكبت أخطاء تجاه الكرد، وقد حان الأوان إلى تصحيحها في إطار مفهوم جديد للقومية يسند إلى أن تركيا دولة متعددة الأعراق والأديان "، كما وعد "أردوغان" بأنّه سيعمل على استثمار 12 مليار دولار خلال الخمس سنوات القادمة في المناطق الكردية وتشجيع الشركات الاستثمارية الكبيرة بالقدوم إلى المنطقة وتخصيص 7،3 مليون فرصة عمل في تلك المناطق[1].

وقد أيد حزب العمال الكردستاني مبادرة الحكومة التركية لحل المسألة الكردية حلا سلميا، وقد أعلن عن وقف إطلاق النار بانتظار ما ستسفر عنه نتائج انتخابات 2011 إلاّ أنّه بعد الانتخابات أعلن أنّ الحكومة التركية لا تقوم بما يجب عليها تجاه الكرد مؤكدا بقوله أنّه لا يمكن الاستمرار في وقف إطلاق النار دون أن توفر الحكومة التركية الظروف المناسبة لتحركه ونقل عنه محاموه خلال لقائهم به في يوم الانتخابات من عام 2011 بقوله " **بدون أن أكون حرا طليقا في تحركاتي لن أتدخل في عملية السلام، ولن أشترك فيها أبدا، فلم يعد صائبا أن أستمر في العمل كالسابق** "، وقد طالب "أوجلان" الكرد النزول للشارع في المدن الكردية للمطالبة بحقوقهم وحرياتهم[2]، وفي إطار المواقف المتناقضة لحكومة حزب العدالة والتنمية ومؤسسها "رجب طيب أردوغان" الذي اعترف بوجود مشكلة كردية عام 2005، عاد ليذكر ذلك في انتخابات 2011 بقوله " **ليس في تركيا مشكلة كردية، بل مشكلة مواطنين من أصل كردي** "[3].

من الواضح أنه لا ثقة بين الحكومة التركية وحزب العمال الكردستاني، فالحكومة ترى في الحزب تنظيما إرهابيا يهدف إلى تقسيم تركيا وإقامة دولة كردية في المنطقة، وأنّ هذه السياسة لم تؤد إلى نتائج مرضية، فقد تفاقمت المشكلة الكردية في تركيا أكثر فأكثر، ووسعت دائرة الانقسام بين الأحزاب التركية

---

[1]– عقيل محفوظ، **تركيا والأكراد– كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012، ص 82.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 65.

[3] – حسين مصطفى أحمد، **المرجع السابق**، ص 10.

والجيش وألقت بضلالها على الأوضاع الاقتصادية والاجتماعية وباتت الحرب ضد حزب العمال الكردستاني تكلف الخزينة التركية سنويا 15 مليار دولار، وفي كل الأحوال فإنّ حزب العدالة والتنمية قد أتبع سياسة بديلة من تسلمه مقاليد السلطة عام 2002 ولحد الآن فتارة يقوم بتقديم المبادرات والحلول السلمية الكردية، وتارة أخرى يقوم بشن عمليات عسكرية ضد معاقل حزب العمال الكردستاني وهذه السياسة تعود لعدة أسباب[1]:

1- رغبة "أردوغان" في تتويج إنجازاته السياسية والاقتصادية باعتلاء رئاسة تركيا، وتقديم نفسه على أنه أتاتورك القرن الحادي والعشرين ومؤسس الجمهورية الثانية في تركيا.

2- لتحقيق مكاسب انتخابية فأردوغان خلال حملته الانتخابية التي أقيمت في إحدى المناطق الكردية صرح بأن على تركيا مواجهة هذه المشكلة وحلها من خلال الديمقراطية مضيفا ،حان الوقت لحل جذري لهذه المشكلة وسنتخذ الخطوات مهما كان الثمن.

3- لتحقيق العضوية في الإتحاد الأوروبي، فأردوغان اتخذ سياسة الأخذ والعطاء مع الكرد لحل هذه المشكلة التي هي في حقيقتها عاملا معرقلا لقبول تركيا في الإتحاد الأوروبي،ومع ذلك قام رئيس الوزراء التركي رجب طيب أردوغان بإجراء حزمة من الإصلاحات في 30 سبتمبر 2014 منها[2]:

أ. حرية الانتخابات.

ب. حرية اللغة.

ج. حرية اللباس والتدين.

د. حرية الأقليات.

---

[1] – حسين مصطفى احمد،**المرجع السابق**،ص10.

[2] – غازي فيصل غدير، " **مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية دراسة تاريخية (1923- 2013)** "، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 47، العراق، 2013، ص 16.

وقد كانت ردود الفعل على هذه الإصلاحات من الأحزاب المعارضة والشارع التركي بالرفض، وقد رأى حزب السلام أن الحرية لم تشمل استخدام اللغة الكردية في القطاع العام، ولم تعدل بعض قوانين العقوبات لتخفيض الأحكام على المعتقلين ولم تفتح الباب أمام إقامة حكم ذاتي، كما رفض حزب العمال الكردستاني الإصلاحات بوصفها خيبة أمل كبيرة للشعب الكردي[1].

عموما يبقى الإجماع قائما على أنّ المسألة الكردية في تركيا تعد التحدي الأكبر لحزب العدالة والتنمية لأنها لم تحل، وأنّ النظام يرفض الاستجابة للمطالب الكردية، وستظل هذه المشكلة سبب المزيد من التدهور في علاقات تركيا مع دول الجوار الجغرافي، مما يمنعها من القيام بدور إقليمي سواء تجاه الشرق الأوسط أو آسيا الوسطى وحتى أوربا.

ثانيا : الدور الأوروبي وتأثيره على السياسة التركية تجاه الأكراد.

إنّ الدول الأوروبية ونتيجة للاعتبارات السياسية والدينية في إنكار قضية الأكراد، والتي لم تكن هي المحرك الأساسي لعلاقة تركيا بالإتحاد الأوروبي، وعلى الرغم من تأييد الأوروبيين لأكراد تركيا إلّا أنّها لا تدعوا إلى إقامة دولة خاصة بهم في شرق الأناضول، وتقف مجموعة من الاعتبارات وراء الموقف الأوروبي[2].

لقد سببت معاملة تركيا لأكرادها خلال الصراع إلى خلاف متزايد مع أوربا، ففي أواسط التسعينات كان يعرف جيدا في الأوساط الغير رسمية أن تركيا تخرق الاتفاقية الأوروبية لحقوق الإنسان، وخاصة فيما

---

[1] – حسين مصطفى أحمد، **المرجع السابق**، ص 12.

[2] – نوال عبد الجبار سلطان الطائي، **المرجع السابق**، ص 17.

يتعلق بحق الحياة، وحق المحاكمة العادلة وعدم التعذيب وحرية إبداء الرأي، وقد نشرت منظمة العفو الدولية بشكل دوري حالات اختراق من النوع الجسيم[1].

وقد انتقد الإتحاد الأوروبي المعاملة التركية للأكراد، الأمر الذي أثار ردود فعل غاضبة داخل تركيا حيث اعتبره الرئيس السابق "طوغورت أوزال" **قرارا يدعم الإرهاب وغير جريء** " وتكررت الانتقادات الأوروبية للسياسة التركية، ففي سنة 1994 انتقد البرلمان الأوروبي[*] مرة أخرى قرار البرلمان التركي بشأن رفع الحصانة للنواب الأكراد ودعا تركيا إلى الاعتراف بالحقوق الخاصة للشعب الكردي بشأن رفع الحصانة للنواب الأكراد، ودعا تركيا للاعتراف بالحقوق الخاصة للشعب الكردي (الحقوق الثقافية دون الاستقلال)، على الرغم من هذا السجل دخل الإتحاد الأوروبي في إتحاد جمركي مع تركيا في ديسمبر 1995، حيث تعهدت تركيا بتنظيف سجلها في مجال حقوق الإنسان غير أنّ هذا التحسن لم يحصل[2].

وفي عام 1998 أقر الإتحاد الأوروبي خطة عمل تمنع وصول الأكراد إلى دول الإتحاد عن طريق تعزيز التعاون بين دول الحوار وتعزيز عمليات المراقبة على الحدود، وتطوير التعاون الأمني والقضائي لمكافحة الشبكات التي تقوم بتهريب الأكراد، وهنا يلاحظ أنّ الدول الأوروبي وإن كانت تساند القضية الكردية، إلاّ أنّها ترفض أن تضع حدا لها، بل أنها ترفض الآثار المترتبة عنها، ففي الوقت الذي تؤكد فيه ألمانيا على حق الأكراد في التعبير عن هويتهم الثقافية إلا أنّها في الوقت ذاته تحظر أنشطة حزب العمال

---

[1] – ديفيد مكدول، **المرجع السابق**، ص 663.

[*] – **البرلمان الأوروبي EuropeanParliament** : من الهيئات الأساسية في الإتحاد الأوروبي وهو بمثابة هيئة تمثيلية تعبر عن إرادة الشعوب الأوروبية ويجري انتخابات النواب الذين يمثلون تلك الشعوب في انتخابات تجرى بشكل منتظم كل 5 سنوات يضم البرلمان 356مقعدا ،ويتمتع النواب بالحصانة على غرار أعضاء البرلمانات الوطنية ،ويعقد اجتماعاته العادية في مدينة ستراسبورغ المقر الرسمي للبرلمان. (أنظر: هنري باركلي وآخرون، **مرجع سابق**، ص 83.)

[2] – ديفيد مكدول، **المرجع السابق**، ص 664.

الكردستاني على أراضيها إبتداءا من عام 1994 معتبرة إياه منظمة إرهابية، كما رفضت محاكمة أوجلان على أراضيها[1].

أما اليونان التي تدعم إقامة دولة مستقلة للأكراد في تركيا، فكانت تمد منظمات حقوق الإنسان العالمية والأوروبية بمعلومات موثقة عن ملف الانتهاكات التركية ضد الأكراد في جنوب شرق تركيا، وتستقبل أعضاء البرلمان الكردي بالمنفى وبعث مكاتب ولجان كردية مشتركة بعضها يمثل حزب العمال مثل لجنة التضامن مع كردستان ومكتب تآخي اليونان والبلقان، أما موقف إيطاليا والتي تعتبر ثاني أكثر دولة أوروبية تضررا من المشكلة الكردية بعد ألمانيا فتمثل بإعطاء حق اللجوء السياسي لأي شخص تنطبق عليه مواصفات اللجوء، كما سمحت لحزب العمال الكردستاني بفتح مكاتب له في بعض المدن الإيطالية وسمحت لرئيس البرلمان الكوردي في المنفى "يشار قايا" بزيارة "عبد الله أوجلان" أثناء القبض عليه عام 1998 واستضافت روما أيضا اجتماعا للبرلمان الكردي في المنفى عقد داخل البرلمان الإيطالي سنة 1998[2].

في جوان 1998 قام مجلس أوربا بأعضائه 41 من اللجنة الوزارية بتوبيخ تركيا علنا على انتهاكها المتكررة والخطيرة لحقوق الإنسان، علما أن أيا من أعضاء مجلس أوربا لم يتلق هذا الانتقاد من قبل وحتى عندما انضمت تركيا إلى حلف الناتو قبل نصف قرن، فإنها اعتمدت على أهميتها الإستراتيجية في تحالفها مع الغرب لتتغلب على هواجسها مع الغرب بخصوص سجلها في حقوق الإنسان[3].

---

[1] – نوال عبد الجبار سلطان الطائي، **المرجع السابق**، ص 19.

[2] – **المرجع نفسه**، ص20.

[3] – ديفيد مكدول، **المرجع السابق**، ص 644.

إنّ المطالب الأوروبية بحقوق الأقلية الكردية المقدمة في وثيقة قبول المشاركة التركية، أوضحت بعض خطوط التصارع في أركان الدولة التركية ذوي النفوذ مابين مؤيد وما بين معارض، فبعض الأطراف التي تشبث بقوة بالتبرير للدخول في الإتحاد الأوروبي، قد أعلنت أنّ الاعتراف ببعض الحقوق الكردية هو شرط واجب، أما المناهضون لهذه الفكرة والتي كان يتزعمها الجيش لم تتراجع عن موقفها السلبي، بعد تولي حزب العدالة والتنمية للحكم سنة 2002 اعترف بوجود مشكلة كردية في تركيا كما اعترف بوجود أخطاء في السياسة القديمة وتعهد بفتح صفحة جديدة أكثر ديمقراطية مع الأكراد، غير أنّ الجهود الرسمية للحكومة جاءت تحت ضغوط خارجية ونعني بها ضغوط سعي تركيا للانضمام للإتحاد الأوروبي[1].

[1] – نوال عبد الجبار سلطان الطائي، **مرجع سابق**، ص 23.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل ،هو أنّ المسالة الكردية قد شكلت أحد أهم التحديات التي واجهت دولتي العراق وتركيا خلال الفترة (1991_2003)، وهذا من خلال تتبع أهم تطوراتها في هاتين الدولتين خلال هذه الفترة ، ففي العراق أسهمت انتفاضة الأكراد سنة 1991في تدويل قضيتهم وتجسد ذلك من خلال استفادتهم من الحماية الدولية فيما عرف بالمناطق الآمنة ،فباستثناء الصراع الداخلي الكردي اعتبرت هذه الفترة محطة ايجابية واستمرت كذلك حتى قبيل وبعد الغزو الأمريكي للعراق سنة2003 بحيث كان لهم دور بارز فيه واستفادوا من امتيازات كبيرة من الإدارة الأمريكية آنذاك واستمر الوضع حتى بعد الانسحاب الأمريكي .

وبالنسبة لتركيا كانت فترة حكم "أوزال" الأكثر ايجابية بالنسبة لأكراد تركيا وهذا من خلال الإصلاحات التي قام بها واعترافه ببعض حقوقهم القومية ، لكن بمجرد وفاته انتهجت الحكومات التركية المتعاقبة الحل العسكري فدخلت في حرب مع حزب العمال الكردستاني كلفت الكثير من الخسائر المادية والبشرية خاصة خلال فترة التسعينات واستمر الحال كذلك إلى أنّ تولى حزب العدالة والتنمية الحكم سنة 2002، والذي جاء بنضرة جديدة تجاه هذه القضية وقام بالعديد من الخطوات الايجابية تجاه الأكراد لعلّ أبرزها الاعتراف بهم.

الفصل الثالث:

إنعكاسات الأزمة الكردية

الفصل الثالث : انعكاسات الأزمة الكردية

تعد المسألة الكردية من العوامل المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، فرغم وضعية التجزئة التي تعرفها المجموعة الكردية وعرفتها طيلة تاريخها، التي منعت من تشكيل اتصال بارز بين نشاطات الحركات الكردية المختلفة في فترة واحدة، وفي كامل المنطقة المعنية فإنّ الحركة الكردية التي قامت داخل كل دولة بالأخص تركيا والعراق، كان لها تأثير مباشر وغير مباشر على باقي الحركات الكردية الأخرى، فإذا كانت المسألة الكردية داخل كل دولة تتطور بصفة مستقلة فإن تأثيراتها كانت ولا تزال تمتد إلى الدول المجاورة لتؤثر في علاقتها مع بعضها البعض كما تمتد هذه التأثيرات إلى كامل المناطق المعنية بالأكراد.

ومنه ستعنى دراستنا في هذا الفصل بتوضيح عوامل تأثير المسألة الكردية في الشرق الأوسط وكذا أثرها في العلاقات بين الدول وفق التالي:

1. **المبحث الأول:** عوامل تأثير المسالة الكردية في الشرق الأوسط
2. **المبحث الثاني:** مداخل تأثير المسالة الكردية في الشرق الأوسط

المبحث الأول : عوامل تأثير المسألة الكردية في الشرق الأوسط

لقد كانت منطقة كردستان وعلى مرّ التاريخ مركز تجاذب وصراع بين القوى الكبرى وهذا يعود بالدرجة الأولى للأهمية الإستراتيجية لهذه المنطقة الحيوية في الشرق الأوسط، وانطلاقا من أهمية كردستان تبرز أهمية المسألة الكردية التي تحكمت عدة عوامل في جعلها بهذه الأهمية ، وهو ما سنتطرق إليه في هذا المبحث الذي سيأتي لدراسة ابرز العوامل التي جعلت المسألة الكردية مؤثرة في السياسة الدولية.

المطلب الأول: عوامل ترجع للأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة كردستان

تعتبر كردستان أكثر المناطق أهمية وحساسية في منطقة الشرق الأوسط وهذا بحكم موقعها الاستراتيجي الذي جعلها تتوسط ثلاث مراكز للقوى في المنطقة[1]، ويكمن إبراز هذه الأهمية في ثلاث أمور وهي :

1. أنّ كردستان لطالما كانت في صدارة أولويات الدول الكبرى كالولايات المتحدة الأمريكية، حيث شكلت في السابق خطا دفاعيا غربيا استراتيجيا إبان الحرب الباردة[*]، في وجه الاتحاد السوفيتي سابقا، بحيث استغلت الولايات المتحدة الأمريكية حلف بغداد ليكون حاجزا يحول دون وصول الروس إلى هذه المنطقة الإستراتيجية بالنسبة لها، كما بدا يعد ذلك في حقيقته مُقدمة لما تعيشه اليوم من

---

[1]– حسن مصطفى أحمد، " **المسألة الكردية والسياسية الدولية (دراسة في أسباب ومراحل التأثير)** "، مجلة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد 4، العراق، 2011، ص 4.

[*] – **الحرب الباردة:** هي ذلك الصراع الأيدلوجي، بين المعسكر الشرقي بزعامة الاتحاد السوفييتي، والمعسكر الغربي بزعامة الولايات المتحدة الأمريكية، استعملت فيها جميع الوسائل عدا السلاح، انتهت في سنة 1989. (متحصل عليه من: http://lmd-medea.7olm.org/t10-topic ، بتاريخ: 2016/04/24).

الهيمنة الأمريكية على المنطقة بأشكال شتى لنهب ثرواتها وإخضاعها لمخططاتها العدوانية المرسومة[1]، ومن وجهة نظر الروس تعتبر كردستان مدخلا استراتيجيا مهما للوصول إلى منطقة الشرق الاوسط وكسر الطوق الغربي عنها، لأنها تمثل مفتاحا سياسيا وعسكريا للتوسع الروسي في المنطقة، الأمر الذي أدخل المنطقة في دوامة المصالح الدولية والاستراتيجيات المتناقضة للقوى العالمية ومن ثم وفر فرصة الحياة للمسألة الكردية من ناحية واستمرار نزيفها من ناحية أخرى، حيث بقيت تؤثر على ملامح العلاقات السياسية والدولية في المنطقة ومن جهة نظر الدول التي تريد التدخل في المنطقة فان كردستان مدخل أساسي ومهم ويمكن ملاحظة ذلك عن طريق دعم هذه الدول للكرد والاعتراف بهم[2].

2. أنّ كردستان بمثابة الجسر الرابط للشعوب المختلفة (العرب ، الفرس، الترك، الكرد) في موقعها الجغرافي، فهي مكان قريب ومطل على الخليج العربي والبحر المتوسط، وتستمد كردستان أهميتها الإستراتيجية من أهمية كل من العراق وإيران، وسوريا وتركيا والمنطقة عموما[3]، لأنّها تمثل قلب الشرق الأوسط ومحط تنافس وصراع بين مختلف القوى العالمية، هذا الصراع حول كردستان جعل من الأكراد عنصرا مهما في إدارة التوازنات داخل المنطقة، وقد ساعدت هذه المنزلة الإستراتيجية على أن يحافظو على أنفسهم فيها، إلاّ أنّها أدت إلى بقائهم متخلفين عن ركب الحضارة ، فالعراق مثلا مثل موقعه الاستراتيجي بين الشرق والغرب عاملا جوهريا في توجيه انتباه البريطانيين قديما وتحديد مسارات تعلقهم فيه، إذ انّه بمثابة القلب النابض للشرق الأوسط وخطورة موقعه وثروته

---

(1) – حامد محمود عيسى، **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي، المرجع السابق**، ص 420.

(2) – حسن مصطفى أحمد،**المرجع السابق**، ص5.

(3) - أمين قادر مثنى، **قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2003، ص147.

النفطية تفسر جوانب في صراعه الطويل مع قوى إقليمية ودولية في التاريخ القديم والحديث والمعاصر[1].

كما يعتبر موقع إيران الجغرافي من أهم العوامل المؤثرة في سياستها الدولية، إذ منحها موقعها المتميز أهمية دولية، فروسيا تعد إيران ممرا لها إلى المحيط الهندي مركز الوجود الأمريكي الاستراتيجي، لذلك تحاول كسبها أو ضمان حيادها على الأقل في عالمنا المعاصر[2].

بالنسبة لسوريا فهي تمثل جزءا من الساحل الشرقي فهي قلب الهلال الخصيب في المشرق العربي الشمالي، ونظرا لأهمية موقع الجوار الجغرافي السوري التركي لوقوع الأخيرة في الزاوية الشمالية الشرقية للبحر المتوسط، فقد فرض عليها ذلك الموقع أن تنشأ علاقات انتهت بالتوتر والانفراج من حين لأخر، ذلك لتعدد المشكلات الجوار بينهما وأمثلتها: مشكل لواء الاسكندورونة[*]، المياه، الأكراد ، التعاون التركي الإسرائيلي، واتجاه سوريا لاستئناف العلاقات مع العراق الذي قد يلحق ضررا اقتصاديا بتركيا بتصدير النفط العراقي عبر الأنبوب السوري وليس التركي مستقبلا[3].

---

[1] – أمين قادر مثنى، **المرجع السابق**، ص149.

[2] – حسين مصطفى احمد، **المرجع السابق**، ص5.

[*] – **لواء الاسكندورونة:** هو لواء يقع شمال غرب سوريا،وتبلغ مساحته 4800 كلم، يطل على البحر المتوسط ومن أهم مدنه إنطاكية وعينتاب ونصيبين، وارفة وجبل موسى، وهو ذو طبيعة جبلية واكبر جباله الامانوس والأقرع ويقع بين هذه الجبال سهل العمق، واهم أنهاره نهر العاصي ويصب في خليج السويدة، ويعتبر من أهم الموانئ البحرية التي تعتمدها تركيا لتصدير النفط ويقدر عدد سكانه حوالي مليون نسمة. (أنظر: عبد الحميد محمد سمر فضلا).

[3]– دلي خورشيد حسين، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية**، (د. ب): اتحاد الكتاب العربي، 1999، ص42.

3 . تحتوي كردستان على كمية هائلة من الثروات الإستراتيجية المهمة، وأمثلتها النفط والمياه التي تزايدت منذ القدم وكان هذا الأمر أحد الأسباب التي جعلت المنطقة محط أطماع القوى الدولية على ما يقرب من القرن[1].

لقد أثبت عمليات المسح الجيولوجي منذ أوائل القرن العشرين على وجود كميات هائلة من النفط في شمال العراق، التي أدت دورا حاسما في تعاطف الحلفاء مع تركيا التي كانت تحمل ورقة نفط الموصل، إذ كانت تعد الموصل جزءا من أراضيها لاسيما بعد تعاطف الولايات المتحدة مع تركيا، ناهيك عن عدم استخدام فرنسا وبريطانيا القوة ضد "مصطفى كمال أتاتورك" المدعوم من الولايات المتحدة وروسيا، وسعت هذه القوى إلى المشاركة والحصول على نصيب من نفط الموصل، وعليه فإنّ لمدينتي الموصل وكركوك أهمية كبرى نظرا لأهميتها العسكرية والجغرافية ولوقوعها في مفترق طرق المواصلات، لأنّ الهيمنة عليهما معناه الهيمنة على العراق وتركيا وسوريا والقوقاز[2].

ويُذكر أنّ الرئيس التركي "أوزال" في لقائه ببوش الأب في أمريكا عقب حرب الخليج الثانية، طلب دعما أمريكيا للاستيلاء على الموصل وكركوك، وما يعزز هذه الرواية الجنرال "نجيب تورماني" رئيس أركان الجيش التركي في عهد "أوزال"، الذي أحاله على التقاعد لخلافه معه حول المدينتين، وفي ضوء ذلك فإنّ التدخلات المستمرة من تركيا في شمال العراق وعمليات توطيد القوى الكردية من أسوء آثار المسألة الكردية في تركيا وقتنا الحاضر[3].

---

[1] – حسين مصطفى احمد، **المرجع السابق**، ص 6.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 6.

[3] – أمين قادر مثنى، **المرجع السابق**، ص56.

المطلب الثاني: عوامل ترجع لطبيعة الأنظمة الحاكمة

تعد المسألة التركية من المسائل التي استعصت على أنظمة الحكم التي تحكم الأكراد في إيجاد حلّ لها، ويبدو أنّ العمق التاريخي لها قد أفضى إلى تعقيدها والتقليل من إمكانية بلورة وحدة وطنية في البلدان التي ينتمي إليها الأكراد، فضلا عن التضارب الكبير في إيديولوجيات وانتماءات الدول المحيطة بالأكراد التي أوجدت تضارب في المصالح والعلاقات والتحالفات والمنافسة الحادة من اجل مزيد من الهيمنة والسيطرة في المنطقة[1].

فعلى الرغم من وجود نقاط مشتركة بين هذه الدول حول المسألة الكردية إلاّ أنّ هناك الكثير من نقاط الاختلاف الأمر الذي أتاح فرصا واسعة لكل من يريد التدخل والتأثير فيها، والذي اوجد صعوبة في إيقاف هذه الدول على إيجاد حل مقبول للمسألة الكردية، بل حتى على طريقة التعامل معها وتوظيفها لصالحه ضد الآخر، وانطلاقا من هذا التداخل فان المسألة الكردية فعلا مسألة تأثير مترابطة ومعقدة على مستوى الدول المعنية بالمسألة وكذلك المستويين الإقليمي والدولي[2].

[1] – أمين قادر مثنى، **المرجع السابق**، ص 125.

[2] – حسين مصطفى احمد، **المرجع السابق**، ص 9.

المبحث الثاني: مداخل تأثير الأزمة الكردية في الشرق الأوسط

لقد شكلت المسالة الكردية ومنذ القدم نقطة خلاف بين الدول التي يتواجد بها الأكراد، حيث انعكست هذه المسالة على العلاقات فيما بين هذه الدول خاصة بالنسبة لدول :تركيا و العراق وسوريا، لذا سنرصد في هذا المبحث أثر المسألة الكردية في العلاقات التركية السورية والعلاقات العراقية التركية .

المطلب الأول: أثرها في العلاقات التركية السورية

لقد أدت المسألة الكردية دورا كبيرا ومؤثرا في العلاقات التركية السورية، خاصة أنّ تركيا تعد القضية الكردية ذات أهمية خاصة وتأثيرًا كبيرا في الأمن القومي التركي، فقد أدت هذه القضية إلى زيادة حدة التوتر الحاصل في العلاقات التركية السورية لمدة طويلة من الزمن وصلت في بعض مراحلها إلى إمكانية حدوث نزاع مسلح بسببها، فقد لاحظت تركيا بأنّ سوريا تقدم الدعم لمجموعات كردية تعتمد المواجهة المسلحة مع تركيا خاصة حزب العمال الكردستاني، وهو ما أسهم في تعزيز العداء بين البلدين، كما لاحظت تركيا أيضا بأنّ سوريا تدعم وتؤمن الحماية لعناصر حزب العمال الكردستاني وتسهل عملياتها ضدها، وخاصة في منطقة البقاع اللبنانية[1]، في حين تنفي سوريا الاتهامات التركية وتبدي المرونة والهدوء تجاه التهديدات والتصريحات الاستفزازية للعديد من المسؤولين الأتراك[2].

وبسبب التوتر في العلاقة بين البلدين قام رئيس الحكومة التركية " توغورت أوزال " بزيارة إلى دمشق في جويلية 1987 لاحتواء هذه الأزمة بين البلدين، وأوضحت مصادر تركية عدة إلى أنّ اتفاقا

---

[1]– عماد الضميري، **تركيا والشرق الأوسط**، ابو ظبي: مركز الشرق الأوسط للدراسات السياسية، 2002، ص 33.

[2]– دلي خورشيد حسين، **المرجع السابق**، ص 50.

وقع في أثناء هذه الزيارة ،وتضمن الاتفاق مطالب أمنية تركية مقابل، الموافقة على إمداد سورية بتدفق مائي قدره 500 متر مكعب من مياه نهر الفرات[*]، أما المطالب الأمنية التركية فهي[1]:

1. تسليم المطلوبين من الطرفين إذا ثبت قيامهم بما يضر بالأمن.
2. إغلاق مكاتب حزب العمال الكردستاني وطرد زعيمه عبد الله أوجلان من سوريا.
3. إغلاق مكاتب الحزب الشيوعي التركي وطرد أمينه العام مع عناصره الذين يشرفون على التدريبات في منطقة البقاع في لبنان.
4. حذف منطقة لواء اسكندر ون من الخرائط السورية ومن الكتب المدرسية نهائيا.

لكن هذا الاتفاق لم يعمر طويلا لتعود تركيا لاتهام سوريا بخرق الاتفاق بين البلدين ، بما أنّ عناصر حزب العمال الكردستاني استأنفت استخدام مخيماتها في سوريا وسماحها لهم بالعبور عبر أراضيها لتنفيذ مهامهم في تركيا ، وأكدت تركيا أنّ عناصر حزب العمال الكردستاني التي تقع في الأسر كانت تعترف بتلقيها تدريبا من قبل العناصر السورية ، وبناءا على هذا هدد أوزال عام 1989 بقطع

---

[*] – **نهر الفرات:** هو اكبر نهر في بلاد مابين النهرين، يبلغ طوله 2800 كلم وهو ينبع من المنطقة الجبلية شمال منطقة أضروم التركية، حيث يتواجد 1000منه، وهو يدخل الأراضي السورية عند طرابلس إذ يصب فيه إلى الجنوب منها بحوالي 30كلم، ويدخل بعد ذلك داخل الأراضي السورية نحو الجنوب والجنوب الشرقي،حتى منطقة حصية التي تقع على الحدود العراقية السورية، أما مصبه في الأراضي العراقية في اتجاهه الجنوبي الشرقي دون أن تتصل بيه روافد باستثناء بعض الوديان، لذلك فطوله داخل سوريا يبلغ 675كلم وطوله في العراق 1200كلم وبالتالي تعد تركيا دولة المنبع أما العراق وسوريا فهما دول المصب. (أنظر: عدنان حميدات، " **الأمن المائي العربي ومسالة المياه في الوطن العربي** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 02، 2006، ص 18).

[1]– عماد الضميري، **المرجع السابق**، ص19.

المياه عن سوريا إذا لم تلتزم بالاتفاقيات الأمنية بين الجانبين التي تقتضي بوضع حد لنشاط حزب العمال الكردستاني داخل الأراضي السورية[1].

وبسبب تهديد أوزال هذا ساءت العلاقات التركية السورية بشكل كبير، وازداد استياء السلطات التركية من الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني وبدأ السياسيون الأتراك يسمون سورية بالدولة الأجنبية التي تساعد المقاتلين الأكراد، وأخذت الحملات الصحفية وبشكل غير مسبوق في تاريخ العلاقات الثنائية بالدعوة إلى عمل عسكري ضد مخيمات وادي البقاع للمقاتلين الأكراد[2].

وفي 13 جانفي 1990 بلغت الأزمة بين تركيا وسوريا ذروتها عندما أشرف الرئيس التركي "توغورت أوزال" شخصيا على عملية إقفال نهر الفرات لمدة شهر كامل بحجة ملئ سد أتاتورك، وكان هذا الأمر أسلوب ضغط على سوريا والعراق معًا لمنع دخول المقاتلين الأكراد على أراضيهما ومنع تسلل الأكراد المعادين لتركيا من خلالها[3].

ولقد عاد الجانبان التركي والسوري إلى اللقاء مجددا في 7 ابريل 1992، إذ قام وفد رسمي تركي برئاسة وزير الداخلية " عصمت سيزغتين " بزيارة إلى دمشق وقع فيها اتفاقية أمنية جديدة مع الحكومة السورية تألفت من ثماني مواد، وعدتها بعض المصادر تجديد الاتفاقية عام 1987، ومما جاء في الاتفاقية " **أنّ الطرفان يدينان الإرهاب أيا كان اتجاهه ومصدره بما في ذلك إرهاب الدول ويقرران محاربته بصورة مشتركة واتخاذ التدابير الضرورية لعدم منع مأوى أو ممر للنشاطات الإرهابية الموجهة ضد احد الطرفين في أراضي الدولتين وعدم السماح لعناصر المنظمات التي يعين احد الطرفين أنها**

---

[1] – عماد الضميري، **المرجع السابق**، ص 20.

[2] – رضاهلال، **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى اردوغان**، القاهرة: دار الشروق، 1999، ص 240.

[3] – **المرجع نفسه**، ص 241.

محظورة بالإقامة والمعيشة والمرور والتنظيم والاجتماع وإعمال الدعاية والتدريب في أراضي كل من الدولتين "، وقد أبدى الجانب التركي انزعاجه من النشاطات الإرهابية لحزب العمال الكردستاني وأفاد الجانب السوري بأنه يعد هذا الحزب منظمة غير شرعية في سوريا[1].

و في 10 جانفي 1992 تشكلت حكومة كردية في كردستان العراق فخشيت تركيا من قيام الدول الغربية بتنفيذ اتفاقية سيفر عام 1920، وهو ما دفعها للتوجه نحو دول الجوار لتنسيق المواقف فيها بينها وخاصة مع سوريا وإيران، فجرى عقد اجتماع ثلاثي في أنقرة اتفقوا فيه على معارضة تقسيم العراق بكل إشكاله، ورفض الفيدرالية التي تبناها الأكراد كما إن الأحداث المتلاحقة شمال العراق دفعت رئيس الحكومة التركية "سليمان ديمريل" إلى زيارة دمشق في جانفي 1993، لكن بالرغم من ذلك بقي التوتر السمة البارزة التي طغت على العلاقات التركية السورية[2].

لقد عرفت سنة 1996 توترات حادة في العلاقة بين البلدين بسبب تهديدات تركيا لسوريا إلى جانب رفض سوريا لتعزيز تركيا تعاونها العسكري مع إسرائيل، ففي رسالة وجهها رئيس التركي يلماز أثناء زيارته للإسكندرية طالبا سوريا بعدم إيواء من وصفهم بالمتمردين الأكراد ودعمهم مع تأكيده عدم استعداد تركيا للتنازل عن أي جزء من أراضيها وذلك في إشارة إلى منطقة الاسكندرونة، وتبع ذلك تحذير آخر ليلماز لسوريا من مخاطر دعمها لحزب العمال الكردستاني في ماي 1996 وذلك منذ توقيع اتفاقية التعاون العسكري بين تركيا وإسرائيل في فيفري من نفس السنة[3].

---

[1]– عماد الضميري، **المرجع السابق**، ص 34.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 35.

[3] - Philipe Boulanger, " **les Kurdes, torat noir du proche orient** ", Paris Assas édition, tome 394, N-janvier 2001, p23.

وفي هذا الإطار برز الدعم والمساندة الأمريكية للموقف التركي حول اهتمامها وتهديداتها لسوريا حيث وضعت الولايات المتحدة سوريا ضمن قائمة الدول المتهمة برعاية الإرهاب نتيجة دعمها لحزب العمال الكردستاني وذلك فيما يسمى بتقرير الإرهاب الدولي السنوي الصادر عن وزارة الخارجية الأمريكية في ماي 1996[1].

لقد كان لسقوط حكومة " مسعود يلماز " سنة 1996 وتشكيل حكومة ائتلافية برئاسة "نجم الدين اربكان" دور في تراجع حدة التوتر في العلاقات بين البلدين وجاءت برقية تهنئة لاربكان من الحكومة السورية، أكدت فيها سوريا تطلعها إلى حل جميع خلافاتها مع تركيا وثقتها في استمرار وتطوير وترسيخ علاقات الصداقة والتعاون التاريخية بين البلدين[2].

إلاّ أنّ التوتر عاد مجددا إلى العلاقات عام 1998 ووصل إلى حافة الانفجار، حيث أعلن الكثير من القادة العسكريين والسياسيين في تركيا عن نفاذ صبرهم حيال الدعم السوري لحزب العمال الكردستاني، لكن هذا التصعيد كان مفاجأ للكثير من المراقبين والمتابعين للعلاقات الثنائية نظرا إلى أنّ العلاقات لم تشهد في المرحلة السابقة لهذا التاريخ تطور ساخن يستدعي حشد القوات التركية على الحدود مع سورية[3].

ولقد ارجع الكثير من المتابعين هذا التصعيد من طرف تركيا إلى أوضاع داخلية وخارجية حكمت طبيعة السياسة التركية في هذه المرحلة منها داخليا الصراع الذي بدأ يتنامى بين التيارين العلماني

---

[1] – خيرة ويفي، **المرجع السابق**، ص 205.

[2] – عماد الضميري، **المرجع السابق**، ص 21.

[3]– عقيل محفوظ، **العلاقات السورية التركية (التحولات والرهانات)**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 10.

والإسلامي في تركيا وخوف المؤسسة العسكرية من وصول الأحزاب الإسلامية إلى السلطة فبدأت تبحث عن عمل خارجي لتحقيق الإجماع الوطني القومي عليها، أما أهم الأسباب الخارجية لتغيير السياسة التركية الخارجية هو تغيير الأوضاع الإقليمية بعد حرب الخليج الثانية وانعقاد مؤتمر مدريد للسلام وظهور الجمهوريات الإسلامية في آسيا الوسطى وتفكك يوغوسلافيا ومحاولة تركيا وسط كل ذلك توسيع دائرة نفوذها على الساحة الإقليمية للشرق الأوسط[1].

بناءًا عليه أطلق الرئيس التركي "سليمان ديمريل" في 14 أكتوبر 1998 تحذيرا لسورية، وأمر بدفع المزيد من التعزيزات العسكرية إلى الحدود السورية، ووضع فريق إدارة أزمة في أنقرة في اليوم التالي سيناريوهات للضربة العسكرية المحتملة ضد سوريا ولبنان[2].

بالنسبة للجانب السوري فقد التزمت الحكومة السورية الهدوء، ودعت إلى تغليب لغة الحوار بوصفه الأسلوب الوحيد لحل الأزمة بين البلدين، وبدأ العمل على تقريب وجهات النظر بين البلدين بوساطة مصرية وصولا إلى الشروع في مباحثات أمنية تركية سورية في مدينة أضنه التركية أسفر عن إتفاق أضنه الأمني سنة 1998 الذي تضمن ثلاثة بنود سياسية وهي[3]:

1. اعتراف سوريا بأنّ حزب العمال الكردستاني منظمة إرهابية ونفذها بعدم السماح لهذا الحزب بحمل السلاح أو تلقي إمدادات أو مساعدات مالية وعدم السماح لزعيم هذا الحزب والمنظمات التابعة له بالعودة إلى الأراضي السورية.

---

[1] – عماد الضميري، **المرجع السابق**، ص 21.

[2] – **المرجع نفسه**، ص 22.

[3] –عقيل محفوظ، **المرجع السابق**، ص 39.

2. اتفاق الجانبين على ألّا يسمح كل منهما بآي نشاط يستهدف أمن الآخر واستقراره وانطلاقا من أراضيه على أساس مبدأ المعاملة بالمثل.
3. الإشراف على تنفيذ الاتفاق من خلال إقامة خط هاتفي مباشر بين دمشق وأنقره وتعيين ممثلين أمنيين بسفارة كل دولة لدى الأخرى[1].

ومن هنا نستطيع القول أنّ هذه الاتفاقية شكلت منعطفا تاريخيا كبيرا في العلاقات بين الجانبين، أسست لمرحلة جديدة من العلاقات آخذت تظهر تأثيراتها الايجابية في الكثير من المجالات بين البلدين.

بعد توقيع اتفاق أضنه الأمني بدأت العلاقات تأخذ منحنى ايجابيا وقد عبر رئيس الوفد التركي في ختام الاجتماعات الأمنية التي تلت الاتفاق وكان آخرها في دمشق في 23 فيفري 1998، عند ضرورة التطبيق الجاري لاتفاق أضنه[2].

كما أعلن وزير الخارجية السوري اثر اجتماعه مع نظيره التركي على هامش اجتماعات الجمعية العامة للأمم المتحدة في 23 ديسمبر 1999، أنّ البلدين اتفقا على تشكيل مجموعتي عمل في أنقرة ودمشق من أجل حل المشكلات التي تؤدي إلى توتر العلاقة بين البلدين بالتحسن والتطور، وذكرت صحيفة "ملليست" التركية عام 2000 في مقال لها تحت عنوان "نحو إعلان مبادئ بين تركيا وسوريا نقلا عن مصادر رسمية في أنقرة بان تركيا وسوريا يعملان لإعلان مبادئ سياسية واقتصادية[3].

وفي عام 2000 توفي الرئيس السوري حافظ الأسد فحظر الرئيس التركي "أحمد نجدت سيزر" مراسم التشييع، وشكل ظهوره هذا بداية جديدة في تطور العلاقات التركية السورية وفي سنة 2002 جرى

---

[1]– عقيل محفوظ، **المرجع السابق**، ص 16.

[2]–عماد الضميري ، **المرجع السابق**، ص 40.

[3]– **المرجع نفسه**، ص 40.

التوقيع على اتفاق عسكري تركي سوري شمل معظم المجالات العسكرية والصناعات الدفاعية، وبعد هذا الاتفاق جاء فوز حزب العدالة والتنمية الكبير في انتخابات 2002 ليعطي العلاقات السورية والتركية دفع كثير إلى الأمام، فبعد يومين فقط من الفوز أعلن "عبد الله غول" أنّ تركيا ستطور علاقاتها مع الدول العربية خاصة سوريا لذلك كانت سوريا أول بلد عربي يهنئ حزب العدالة التنمية على فوزه، وبعد تشكيل الحكومة دعت سوريا الحكومة التركية إلى زيارة سوريا[1].

من خلال ما تقدم يتضح أنّ المسألة الكردية كان لها انعكاسات سلبية على العلاقات السورية التركية ،وتداخلت مع العديد من نقاط الاختلاف بين الدولتين خاصة مسألة المياه، واستعملت كوسيلة ضغط متبادل بين الطرفين في إطار نقاط الخلاف بينهما ، وتجاوز تأثيرها الداخلي تركيا إلى التأثير في علاقتها مع سوريا، دون أن يعني ذلك أنها شكلت نقطة الخلاف الوحيدة والأساسية بين البلدين، وإنّما كان هناك تفاعل بين مختلف نقاط الخلاف ولعبت فيها المسألة الكردية دورا هاما، كما تأثرت هذه المسألة بدورها بطبيعة الخلافات والصراعات بين الطرفين[2].

المطلب الثاني : أثرها في العلاقات التركية العراقية

لقد شكلت القضية الكردية في شمال العراق أحد المشاكل التي كانت تؤدي إلى خلافات بين تركيا والعراق، فقد سعى البلدان إلى محالة إزالة الخلافات بينهما وذلك من خلال إبرامهما اتفاق سنة 1984، والذي يسمح لكلا الدولتين بعد إخطار الآخر القيام بعمليات مطاردة حثيثة للمتمردين الأكراد على عمق

[1] – عقيل محفوظ، **المرجع السابق**، ص 181.

[2] – خيرة ويفي، **المرجع السابق**، ص 209.

15 كلم داخل حدود البلد الآخر، وذلك من اجل الحفاظ على الحدود بينهما قد استفادت تركيا من هذا الاتفاق ثلاث مرات قبل أن تقوم بالغاءه من جانب واحد في عام 1988[1].

ولقد شكلت حرب الخليج الثانية ونتائجها مرحلة هامة في إبراز مدى أهمية المسألة الكردية في العلاقات العراقية التركية، فابتداء من مرحلة ما بعد الحرب والى غاية اليوم يظهر دور هذه المسألة في تحديد التوجهات التركية بشكل خاص تجاه العراق واتجاه تطوراتها داخله، وإذا كانت تركيا قد وجهت اهتمامها إلى مراقبة أي تطور يحدث في شمال العراق وربطه بإمكانية تأثيره على الحركة الكردية داخل تركيا في مرحلة سابقة، فان هذا الاهتمام تزايد ابتداء من نهاية هذه الحرب وهو ما جعل تركيا تحدد في غالب الأحيان سياسة التعامل مع المسألة الكردية بداخلها تبعا لما يحدث شمال العراق وهذا في إطار التدخل مع مصالحها في العراق ذاته[2].

وبصدد الحديث عن سياسة تركيا إزاء الأكراد في العراق، نجد أنّ التطورات التي شهدتها القضية الكردية في العراق بعد حرب الخليج الثانية دفعت تركيا لاتخاذ سياسة جيدة اتجاه الأكراد في شمال العراق، والمتمثلة في فتح قنوات الاتصال المباشر مع القيادات الكردية واتخذت شكل رسائل متبادلة عبر وسطاء أمريكان وأتراك بين الرئيس التركي "أوزال" و"جلال طالباني" زعيم حزب العمال الكردستاني في لندن[3].

---

[1] – عزيز جبر شيال، " **العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل** "، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد الأول، العراق، 2012، ص 7.

[2] – خيرة ويفي، **المرجع السابق**، ص 190.

[3] – عاصم فائق، " **اثر المتغير الأمريكي في العلاقات العراقية التركية** "، مجلة دراسة دولية، العدد 54، العراق، ص 19.

وقد كانت تركيا تعارض وتمنع حدوث أي تقارب بين أكراد العراق وحكومتهم المركزية، وتعمل على كسب أكراد العراق إلى جانبها كي تمنع أكراد العراق من الحصول على أي مكاسب تقدمها لهم دولتهم والتي تتمثل بالحكم الذاتي والذي قد يؤثر على القضية الكردية وتدفع أكرادها إلى المطالبة بحقوقهم على غرار أكراد العراق[1].

ولقد حاولت الولايات المتحدة الأمريكية إدخال عامل الضعف في العلاقات العراقية التركية وخرجت تركيا عن منطلقاتها النظرية في السياسة الخارجية، وانحازت تماما إلى الولايات المتحدة وحلفائها ضد العراق، إذ سمحت تركيا بعد حرب الخليج الثانية للجيوش الأجنبية المرابطة في أراضيها إلى تشكيل قوة المطرقة المتأهبة والتي جاءت لمساعدة أكراد العراق وإسداء ما يسمى المعونة الإنسانية، وكان من نتائج هذا السلوك أن دبَّ الضعف في العلاقات العراقية التركية وقد عملت تركيا على إضعاف النظام العراقي السابق بعد عام 1991، وقامت بتقديم الدعم السياسي والمعنوي لأكراد العراق وفتحت حدودها أمام ما يقارب نصف مليون كردي وساعدت تركيا على إعادتهم عن طريق خطة المنطقة الآمنة وعن طريق قوة المطرقة المتأهبة كونت الولايات المتحدة الأمريكية والدول الغربية بغرض إحلال الأمن لأكراد العراق ،واستقرت هذه القوات التابعة للولايات الأمريكية وحلفاؤها في قاعدة أنجريك وبرجليك[2].

وقد استغلت تركيا وبمساعدة الولايات المتحدة الأمريكية فراغ السلطة في شمال العراق في تلك الفترة وقامت بغزو الأراضي العراقية بحجة مطاردة حزب العمال الكردستاني في عام 1991، وكررت هذه العملية حتى عام 1994 وتحاول تركيا من خلال هذه الخروقات للأراضي العراقية استعراض قوتها وتأكيد

---

[1]– عاصم فائق، **المرجع السابق**، ص 19.

[2]– عزيز جبر شيال، **المرجع السابق**، ص 7.

اختلال توازن القوى لصالحها لا سيما بعدما لحق بالعراق من تدمير لقوته العسكرية و بنيته التحتية بسبب حرب الخليج الثانية والقرارات الصادرة عن الأمم المتحدة[1].

وفي ظلِّ هذه الظروف قامت القوات التركية بحملة عسكرية واسعة النطاق في شمال العراق في 20 مارس 1995 ويفوق قوامها 40 ألف جندي ضد تنظيمات حزب العمال الكردستاني متوغلة نحو أربعين كيلومترا في أراضي العراق، ونتيجة لذلك فقد طالب العراق من تركيا سحب قواتها ووضع حد فوري لهذا التدخل الأمريكي الذي يعمل من داخل الأراضي التركية وبما يخص امن وسيادة العراق والأمن والاستقرار في المنطقة[2].

واستمرت تركيا في دخول الأراضي العراقية في عام 1997، وفي نفس السنة قامت القوات العراقية بدخول المنطقة الشمالية وتعرضت اثر ذلك لضربات جوية أمريكية، وبعد ذلك طالبت تركيا بإقامة منطقة عازلة في شمال العراق لمنع تسلل مقاتلي حزب العمال الكردستاني التركي، وقد رفض العراق إقامة هذه المنطقة وعدها تدخلا سافرا في شؤونه الداخلية وانتهاك لسيادته، واعتبرت الحكومة العراقية عزم تركيا إنشاء هذه المنطقة نوعا من أنواع الضغط الذي تمارسه الحكومة الأمريكية عليها عبر تركيا وهاجمت الحكومة العراقية "نجم الدين أربكان" مؤكدة بأنّها لم تفِ بوعدها بالتعاون مع أمريكا فضلا عن أنّها لا تزال تقدم المساعدة الجوية للدول الأجنبية فوق العراق[3].

---

[1]– عزيز جبر شيال، **المرجع السابق**، ص 8.

[2]– احمد نوري ألنعيمي، **العلاقات العراقية التركية (الواقع والمستقبل)**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2012، ص 352.

[3]– عزيز جبر شيال، **المرجع السابق**، ص 8.

وقد اتسم موقف حكومة "نجم الدين أربكان" بالغموض وعدم الوضوح إزاء المنطقة الأمنية شمال العراق، إذ أرسل وفدا من الحكومة التركية إلى العراق يعبر فيه عن الرغبة في تطوير العلاقات بين البلدين، وأكد اربكان خلال زيارته القاهرة سنة 1997 على أهمية الحفاظ على السلامة الإقليمية للعراق واحترام سيادته ووحدته، وبدلا من أن تتخذ حكومة أربكان خطوات حقيقية لتطوير علاقاتها مع العراق عملت على إنهاء مهمة قوات المطرقة في 14 فيفري 1997 لحماية أكراد العراق، ومراقبة منطقة الحظر الجوي ووافقت على أن تحل محل هذه القوات (قوة مراقبة جوية) لمراقبة هذه المنطقة والتأكد من تنفيذ قرارات الأمم المتحدة[1].

واستمر التدخل التركي في شمال العراق إذ قامت القوات التركية بغزو أراضي العراق عام 1996 ونددت الحكومة العراقية بذلك وعدته تدخلا في الشؤون الداخلية وان تركيا ستسعى لإلحاق الأذى بالعراق[2].

ومما يؤثر في علاقات العراق بتركيا هو عدم ارتياح بغداد لتطور العلاقات بين الأكراد العراقيين والحكومة التركية لما في ذلك من تمكين لتركيا من التحول كلاعب أساسي في شؤون العراق الداخلية، فقد تمكنت تركيا من تحييد الأحزاب الكردية العراقية تجاه مصير الأكراد الأتراك حتى إن الأحزاب الكردية العراقية قد شاركت في انتقاد الأنشطة العسكرية التي يقوم بها حزب العمال الكردستاني في الأراضي العراقية، كما وقعت عدة اشتباكات بين مقاتلي حزب العمال الكردستاني والحزب الديمقراطي بل أن الحكومة التركية لعبت دورا هاما في تحسين العلاقات بينهما وشارك مسؤولون أتراك في اجتماعات بهذا الخصوص داخل كردستان العراقية، وهو ما ترتب عنه أن عادت التوترات في العلاقات التركية العراقية

---

[1]– عزيز جبر شيال، **المرجع السابق**، ص 09.

[2]– **المرجع نفسه**، ص 10.

فقامت بغداد بإغلاق قنصليتها في الموصل، كما قامت الدولتين بتخفيض حجم بعثتها الدبلوماسية لدى بعضها البعض إلاّ أنّ الحاجة التركية للتنسيق ولأنّ العراق عنصر هام في القضية الكردية فان تركيا اقترحت في 1996 إقامة لقاء وزراء خارجية العراق وتركيا وسوريا وإيران لدراسة الوضع في شمال العراق[1].

واستمرت التدخلات التركية في شمال العراق وفي عام 2003 قبيل سقوط نظام صدام حسين ،وتأسيسا مما تقدم ستظل المشكلة الكردية قائمة في كل من تركيا والعراق سيكون لها دورها المؤثر في العلاقات التركية العراقية كما كانت دائما، خاصة أنّ الأكراد في العراق بدعم أمريكي يلعبون الآن دورا خطيرا ومؤثرا في السياسة العراقية ويمكن أن يكون لهم أوراق جديدة ستؤثر في طبيعة العلاقات المستقبلية على المشكلة الكردية في كل من إيران وتركيا ،لكن هذه التأثير لن تظهر مؤشراته الأولية وانعكاساته إلّا بعد فترة طبق لحسابات ترتبط أساسا بأهداف وخطط الولايات المتحدة وإسرائيل الخاصة بالمنطقة أكثر منها بالقضية الكردية نفسها واهتمامات الأكراد بأنفسهم[2].

---

[1]– زينب ماهر السيد علي، **العلاقات التركية العراقية (دراسة لحالة الأكراد)**، المركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات والعلاقات الدولية، مُتحصل عليه من:http://democraticac.de/?p=18020 ، بتاريخ 2016/04/24.

[2]– احمد نوري النعيمي، **المرجع السابق**، ص 112.

خلاصة الفصل:

ما يمكن استخلاصه من خلال ما تم تقديمه في هذا الفصل، أنّ المسألة الكردية من العوامل المؤثرة في السياسة الدولية وذلك لعدة أسباب منها يرجع إلى المنطقة وأهميتها الإستراتيجية ومنها ما يرجع لطبيعة الأنظمة الحاكمة التي تتسم بالفردية وتتجه للعنف والحلِّ العسكري تجاه الكرد من ناحية ولديها الكثير من التناقضات والتضارب في المصالح والتوجهات من ناحية لأخرى.

فالمسألة الكردية لم تقتصر تأثيراتها على المستوى الداخلي للدول (تركيا– العراق) بل تعدتها إلى المستوى الإقليمي، ويتجلى ذلك في تأثيرها على العلاقات بين الدول وبشكل خاص العلاقات التركية السورية والعلاقات التركية العراقية، كما تأثرت هذه المسألة بدورها داخل هذه الدول بهذه العلاقات ذاتها.

الـخـــاتـمـة

خاتمة

على ضوء الدراسة نستنتج ما يلي :

يعتبر الأكراد من أكبر وأهم الأقليات المؤثرة في منطقة الشرق الأوسط، حيث إنهم يتميزون بطابع عرقي وخصائص لغوية وثقافية تميزهم عن بقية المجموعات العرقية الأخرى المتواجدة في المنطقة .

تؤكد كثرة الآراء والأطروحات حول الأصل التاريخي للأكراد وكذا كثرة الاختلافات حوله على حيوية المواضيع التي لها علاقة بالأقليات، لأن تحقيق الاستقرار يعتمد الوضع العام لهذه الأقليات، باعتبار أنها ليست وليدة التحولات السياسية بل لديها جذور تاريخية تعود لفترات سابقة.

إنّ الأهمية التي تحظى بها منطقة الشرق الأوسط دفعت بالعديد من الدول للتنافس والسيطرة عليها مما جعلها من أكثر المناطق توترا في العالم والتي تنشد السلام ،نظرا للكم الهائل الذي شهدته ولا تزال تعيشه من الحروب والصراعات.

يتميز إقليم الشرق الأوسط بعدة خصائص، جعلته مركزا حيويا تتصارع الدول العظمى الكبرى للسيطرة عليه ومن أهمها: تنوع تضاريسه وظروفه المناخية والنباتية،كما يتحكم بأهم الطرق الحيوية والاقتصادية إذ يملك أكبر ثروة نفطية في العالم.

لقد شكلت الفترة التي تلت حرب الخليج الثانية محطة فارقة في تاريخ أكراد العراق، حيث كانت فرصة لتنظيم صفوفهم مستفيدين من الدعم الدولي متمثلا في المناطق الآمنة التي وضعت لهم وكذا حالة الاستنزاف التي تعرض لها الجيش العراقي في حرب الكويت، فبإستثناء الخلافات الكردية الداخلية وأثرها السلبي عليهم يمكن القول أن أكراد العراق عاشوا عصرهم الذهبي بعد حرب الخليج الثانية .

بالنسبة لأكراد تركيا وعكس أكراد العراق كانت فترة ما بعد حرب الخليج الأشد عنفا وفتكا في مسلسل الصراع الكردي التركي خاصة مع استمرار انتهاج تركيا للخيار العسكري في مواجهة المسالة وعدم اعترافها بالأقلية الكردية ، لكن مع نجاح تركيا في القبض على زعيم حزب العمال الكردستاني أوجلان ، قلة حدة المواجهات مع تخلي الحزب عن العمل المسلح وتوجهه إلى النضال السلمي .

لقد أدى أكراد العراق دورا بارزا في الغزو الأمريكي للعراق سنة2003 .وهذا من خلال الدور التي لعبته قوات البشمركة الكردية في تامين القوات الأمريكية وتقديم الدعم اللوجيستي لها وفق اتفاق مسبق بين الزعماء الأكراد والإدارة الأمريكية يقضي بتمكين الأكراد من العديد من الامتيازات في العراق مقابل مدهم يد العون لأمريكا في غزوها للعراق.

لقد شكل تولي حزب العدالة والتنمية محطة بارزة في تاريخ تركيا الحديث، حيث عمل هذا الحزب على حل جميع المشكلات المتراكمة طوال العقود الماضية لعل أبرزها المشكلة الكردية، حيث اتبع سياسة ايجابية تجاه الأكراد من خلال الاعتراف بهم ومنحهم العديد من حقوقهم القومية وهذا في سعيه لانضمام تركيا للاتحاد الأوربي.

لعب الدور الأوربي دورا كبيرا في توجيه سياسة تركيا تجاه أكرادها بحيث شكلت القضية الكردية المحرك الأساسي لعلاقة تركيا بالاتحاد الأوربي، واستغلت الدول الأوربية رغبة تركيا الكبيرة في الانضمام للاتحاد الأوربي لتفرض عليها العديد من الإصلاحات تجاه أكرادها واعتبرت المشكلة الكردية أهم عائق إمام انضمام تركيا له.

إنّ أهمية المسألة الكردية ترتبط أساسا بالأهمية الإستراتيجية لموقع كردستان، هذه المنطقة الحيوية في قلب الشرق الأوسط، لطالما كانت محل أطماع القوى الكبرى العظمى قديما وحديثا، تعتبر ابرز أسباب تأثير المسالة الكردية في منطقة الشرق الأوسط.

لقد تعددت تأثيرات المسألة الكردية المستوى الداخلي لتتجاوزه إلى المستوى الإقليمي وهو ما جعلها مسالة إقليمية دولية ، حيث شكلت ولا تزال احد أهم الأسباب التي أدت لحدوث توترات في العلاقات فيما بين الدول وبشكل خاص العلاقات التركية السورية التي وصلت لحدود المواجهة العسكرية بسبب هذه المسألة وبدرجة اقل العلاقات التركية العراقية .

وفي الأخير نصل للنتائج التالية:

1. تعد المسألة الكردية من أكثر المشاكل القومية حدة وتأزما في عصرنا الحاضر، إذ عادت للواجهة من جديد بعد تهميش دام عقودا من الزمن، وعادت اليوم لتحتل صدارة الاهتمامات السياسية والإعلامية على الصعيدين الدولي والإقليمي.
2. إن حالة الاضطهاد والتهميش التي تتعرض لها الأقلية الكردية في الشرق الأوسط خاصة في تركيا ليس من شأنها سوى أن تزيد هذه المسألة تعقيدا وتشابكا، فانه لا يمكن تحقيق الاستقرار في هذه المنطقة الجغرافية الحساسة في العالم دونما إيجاد حل جذري للمشكلة الكردية .
3. اعتبرت فترة ما بعد حرب الخليج الثانية حدثا بارزا في تاريخ الأكراد بما أنها شهدت ظهور مستجد على الساحة الدولية وهو المسألة الكردية .
4. لقد أدى أكراد العراق دورا بارزا في إسقاط نظام صدام حسين، وهذا من خلال العمل الميداني الذي قامت به قوات البشمركة الكردية إلى جانب القوات الأمريكية، وكان نظير هذه المساهمة وعود أمريكية بتمكين بتمكينهم من العديد من الامتيازات في عراق ما بعد صدام .
5. دخلت المسالة الكردية في العراق مرحلة جديدة منذ الاحتلال الأمريكي له، بحيث اعتبر بمثابة نقطة تحول هامة في تطور هذه المسالة ،سواء داخل العراق أو داخل الدول المجاورة خاصة

تركيا ،حيث يثير دور الأكراد الحالي والمستقبلي في العراق نقاشا حادا، وصل لحد تخوف تركيا من تشكيل دولة كردية مستقلة ،وهو ما دفعها للتهديد بالتدخل العسكري شمال العراق.

6. شكلت المسألة الكردية أحد أبرز التحديات التي تواجه تركيا، حيث أنّها أثرت كثيرا في سياسات تركيا الخارجية وتفاعلاتها داخل محيطها الإقليمي والدولي، كما اعتبرت أهم سبب في عدم انضمام تركيا لاتحاد الأوربي لغاية الآن، نظرا لربط دول الاتحاد الأوربي مسألة انضمامها بحل المشكلة الكردية .

7. لابد لتركيا من إعادة النظر في مسألتين مهمتين، الأولى هي الدخول في حوار مع ممثلي الكرد وحل المشكلة بطرق سلمية تضمن للكرد حقوقهم القومية في إطار الدولة التركية أما المسألة الثانية فهي إدراكها أنّ الحل العسكري للمسالة مصيره الفشل والنتيجة المزيد من الماسي والدماء التركية والكردية لحد سواء .

8. تتعامل الولايات المتحدة بمكيالين فيما يخص مسألة الأكراد في الشرق الأوسط خاصة في تركيا والعراق،فبينما تدعم أكراد العراق سياسيا وتقيم معهم علاقات متميزة، نجد أنّها لم تقدم أي نوع من أنواع الدعم لأكراد تركيا بل بالعكس لطالما انحازت لطرف الحكومة التركية في سياساتها ضد الأكراد وهو الأمر الذي ربما يعود لحاجة الولايات المتحدة الأمريكية لتركيا في المنطقة وعمقها الاستراتيجي.

9. شكلت المسألة الكردية ولا تزال تشكل أحد أهم الأسباب التي أدت لحدوث توترات داخل منطقة الشرق الأوسط، خاصة في مجال العلاقات بين الدول، وتجسد ذلك بشكل كبير في العلاقات التركية السورية التي ميزها توتر كبير قارب حدود التصادم العسكري بسبب المشكلة الكردية .

الـمـلاحـق

ملحق رقم (01):

خريطة توضح مناطق توزيع الأكراد

Source: http://ainnews.net/?p=323419 , ON THE 10/05/2016.

ملحق رقم (02):

خريطة توضح إقليم كردستان

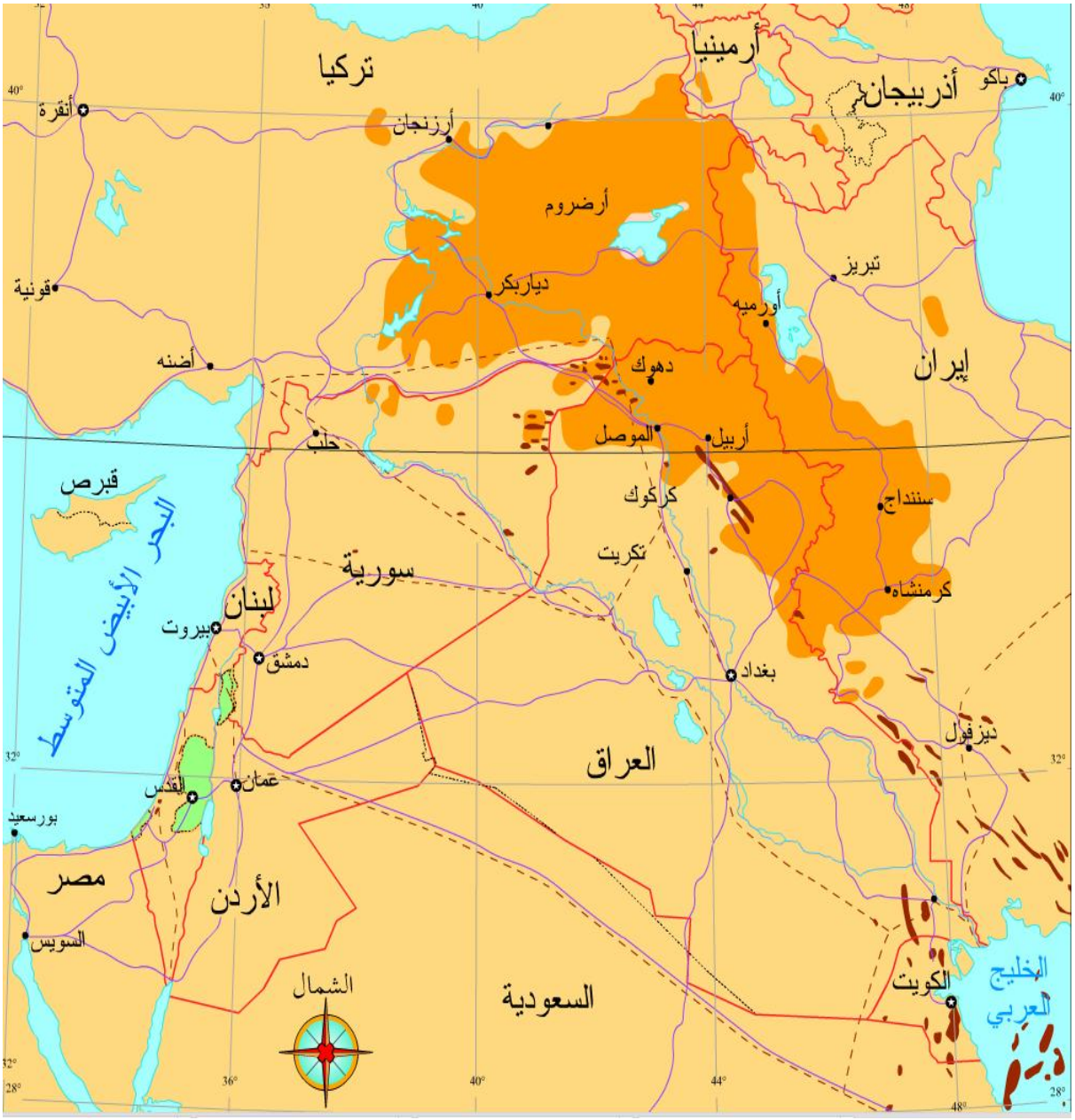

المصدر: موسوعة مقاتل من الصحراء، متحصل عليه من الموقع:

http://www.moqatel.com/openshare/maps2/SiasiaGall/document164857.htm،

بتاريخ : 2016/05/09.

ملحق رقم (03):

خريطة توضح اللهجات الكردية

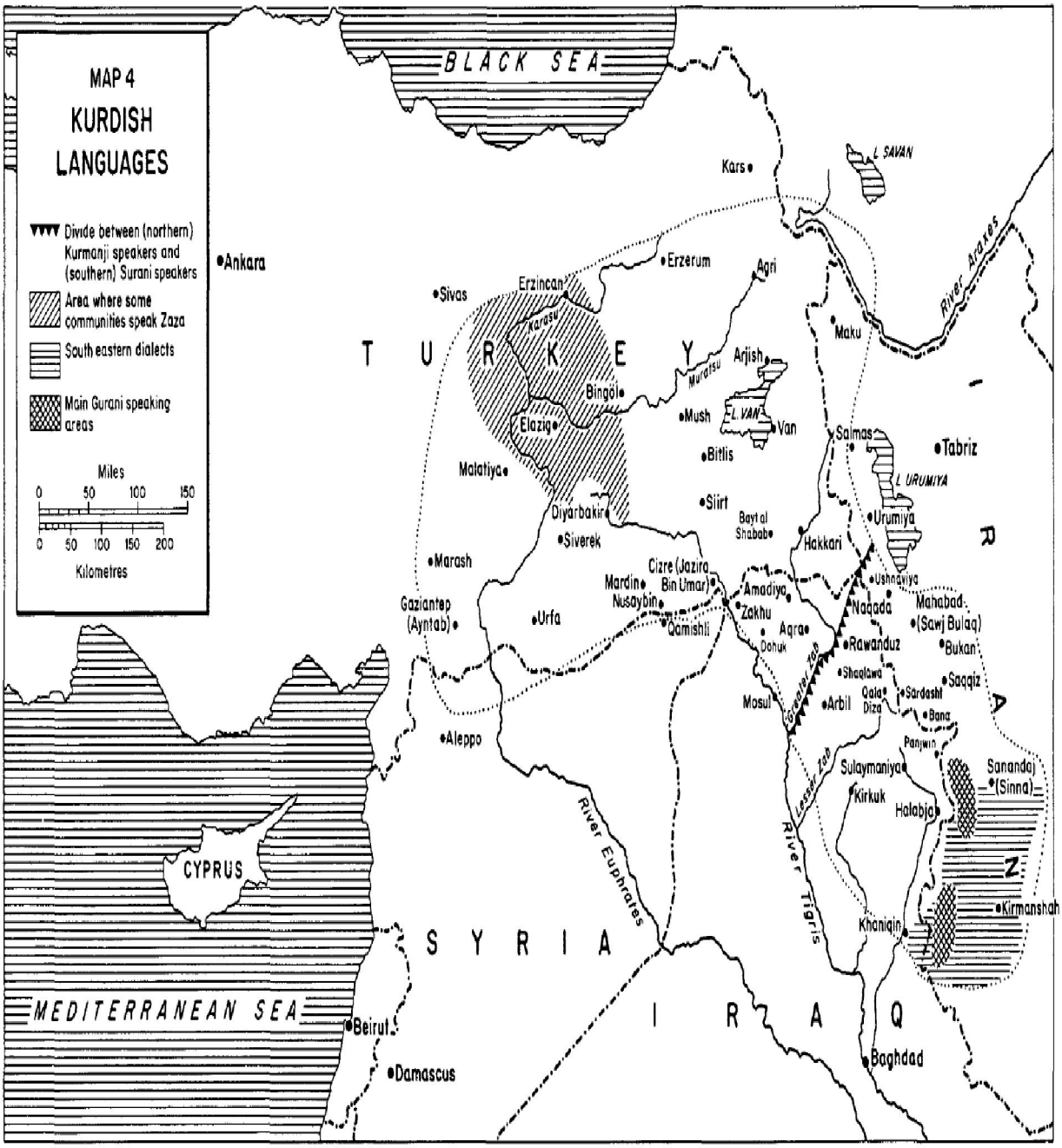

Source: David mcdowall ،a modern history of the kurds (London: i.b .touris ،1996), p 29 .

ملحق رقم (04):

صورة زعيم الحزب الديمقراطي الكردستاني مسعود البرزاني

Source :http://www.kobani.net/kobani62837, ON THE 10/05/2016.

ملحق رقم (05):

صورة زعيم حزب العمال الكردستاني عبد الله أوجلان

Source: http://www.aljazeera.net, ON THE 10/05/2016.

ملحق رقم (06):

صورة زعيم حزب الإتحاد الوطني الكردستاني جلال الطالباني

Source: http://rudaw.net/arabic/kurdistan/010620154, ON THE 10/05/2016.

قائمة المصادر والمراجع

I. باللغة العربية

أولا : الكتب

1. أحمد سلطان منى، **تاريخ الأكراد في إيران**، القاهرة: دار الأحمدي للنشر، 2007.
2. بارك بيل، **سياسات تركيا تجاه شمال العراق–المشكلات والأفاق المستقبلية**، مركز الخليج للأبحاث، دبي، 2005.
3. باركلي هنري وآخرون، **القضية الكردية في تركيا**، العراق: مؤسسة موكرياني للبحوث والنشر، 2007.
4. الداقوقي إبراهيم، **أكراد تركيا**، العراق: دار آراس للطباعة والنشر، 2008.
5. هلال رضا، **السيف والهلال تركيا من أتاتورك إلى اردوغان**، القاهرة: دار الشروق، 1999.
6. وهبان احمد، **الصراعات العرقية واستقرار العالم المعاصر**، الإسكندرية: دار الجامعة الجديدة للنشر، 2005.
7. الحوات محمد علي ،مفهوم الشرق اوسطية وتاثيرها على الامن لبقومي العربي ،القاهرة:مكتبة مدبولي،2002.
8. عبد حسين محمد و أبو سمرة يوسف، **تاريخ الشرق الأوسط الجديد**، عمان: دار الراية للنشر والتوزيع، 2011.
9. الكعكي يحي أحمد ، **الشرق الأوسط والصراع الدولي** ، دراسة عامة لموقع المنطقة في الصراع، بيروت: دار النهضة العربية للطباعة والنشر، 1987.
10. الكعكي يحي أحمد ، **الشرق الأوسط وصراع العولمة**، لبنان: دار النهضة، 2002.
11. الماجد ماجد، **انتفاضة الشعب العراقي 1991**، بيروت: دار الوفاق للنشر والتوزيع،1991.

12. محمود عيسى حامد، **القضية الكردية في العراق من الاحتلال البريطاني إلى الغزو الأمريكي**، القاهرة: مكتبة مدبولي، 2005.

13. محمود عيسى حامد، **القضية الكردية في تركيا**، القاهرة: مكتبة مدبولي،2002.

14. محفوظ عقيل، **الأكراد واللغة والسياسية**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسات سياسية، 2013.

15. محفوظ عقيل، **العلاقات السورية التركية (التحولات والرهانات)**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسات، 2011، ص 10.

16. محفوظ عقيل، **تركيا والأكراد- كيف تتعامل تركيا مع المسألة الكردية**، الدوحة: المركز العربي للأبحاث والدراسات السياسية، 2012.

17. مطر سليم، **جدل الهويات (عرب، أكراد، تركمان، سريان، يزيدية، صراع الانتماءات في العراق والشرق الأوسط)**، الأردن: دار الفارس للطبع والنشر والتوزيع، 2003.

18. مكدول ديفيد، **تاريخ الأكراد الحديث**، ترجمة: راج المحمد، (د.م): دار الفارابي لنشر، 2004.

19. مثنى أمين قادر، **قضايا القوميات وأثرها على العلاقات الدولية**، السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2003، ص147.

20. المخادمي عبد القادر رزيق، **مشروع الشرق الأوسط الكبير (الحقائق والأهداف والتداعيات)**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2005.

21. المخادمي عبد القادر رزيق، **الشرق الأوسط الجديد الفوضى البناءة وتوازن الرعب**، الجزائر: ديوان المطبوعات الجامعية، 2008.

22. ألنعيمي احمد نوري، **العلاقات العراقية التركية (الواقع والمستقبل)**، عمان: دار زهران للنشر والتوزيع، 2012.

23. نور الدين محمود، **تركيا في الزمن المتحول (قلق الهوية وصراع الخيارات)**، بيروت: الريس للطبع والنشر، 1998.

24. السيد علي موسى، **القضية الكردية في العراق من الاستنزاف إلى تهديد الجغرافيا السياسية،** الإمارات: مركز الإمارات للدراسات والبحوث الإستراتيجية، 2001.

25. علي عمر جليل، **السياسة الخارجية التركية حيال الشرق الأوسط 1991- 2007،** السليمانية: مركز كردستان للدراسات الإستراتيجية، 2011.

26. فريق باحثين، **مسألة أكراد سورية (الواقع- التاريخ- الأسطرة)**، بيروت: المركز العربي للأبحاث ودراسة السياسيات، 2014.

27. قدوري زبير سلطان، **القضية الكردية من الضحاك إلى الملاذ،** دمشق: دار الفرقد للطباعة والنشر، 2005.

28. تاج الدين احمد، **الأكراد تاريخ شعب قضية وطن،** القاهرة: الدار الثقافية للنشر، 2001.

29. الغمراوي سامي أمين، **قصة الأكراد في شمال العراق،** القاهرة: دار النهضة العربية، 1988.

30. خارواكي ماريا، **الكرد والسياسية الخارجية الأمريكية،** تر: خليل الجيوسي، كردستان: دار آراس للطباعة والنشر، 2013.

31. خورشيد حسين دلي، **تركيا وقضايا السياسة الخارجية،** (د.ب): اتحاد الكتاب العربي، 1999.

32. الضميري عماد، **تركيا والشرق الأوسط،** أبو ظبي: مركز الشرق الأوسط للدراسات السياسية، 2002.

ثانيا: المجلات والدوريات

1. أحمد حسين مصطفى، " **المسألة الكردية والسياسية الدولية (دراسة في أسباب ومراحل التأثير)** "، مجلة الأنبار للعلوم القانونية والسياسية، العدد 4، العراق، 2011.
2. احمد حسين مصطفى، " **المسألة الكردية في تركيا وتأثيرات المتغيرات الداخلية والخارجية** "، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 47، العراق، 2014.
3. جبر شيال عزيز، " **العلاقات العراقية التركية الواقع والمستقبل** "، مجلة القادسية للقانون والعلوم السياسية، العدد 01، العراق، 2012.
4. هنان حنا عزو ، **قضية حزب العمال الكردستاني وانعكاساتها على العلاقات العراقية التركية (1984 – 2007)**، سلسلة شؤون إقليمية، العدد13، العراق، 2007.
5. حميدات عدنان، " **الأمن المائي العربي ومسالة المياه في الوطن العربي** "، مجلة جامعة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، العدد 02، سوريا، 2006.
6. الطائي نوال عبد الجبار سلطان، " **المتغيرات السياسية التركية تجاه المشكلة الكردية، 1999-2006** "، مجلة الشؤون الإقليمية، العدد 7، (د.م)، (د.ت).
7. سالم صلاح، " **المشكلة الكردية وانعكاساتها على دول المنطقة** "، مجلة السياسة الدولية، مصر: مركز الدراسات الإستراتيجية الأهرام، العدد 116، أفريل 1994.
8. فائق عاصم، " **اثر المتغير الأمريكي في العلاقات العراقية التركية** "، مجلة دراسة دولية، العدد 54، (د.م)، (د.ت).
9. فرج حنا يوسف ، " **المسألة القومية الكردية في العراق والتدخل الأجنبي في المنطقة** "، مجلة قراءات سياسية، العدد 3، (د.م)، 1999.

10. غازي فيصل غدير، " **مواقف الحكومات التركية بشأن المسألة الكردية دراسة تاريخية (1923– 2013)** "، مجلة المستنصرية للدراسات العربية والدولية، العدد 47، العراق، 2013.

ثالثا: الرسائل والأطروحات الجامعية غير المنشورة

1. ويفي خيرة، **تأثير المسألة الكردية على الاستقرار الإقليمي**، رسالة ماجستير، جامعة قسنطينة: كلية الحقوق والعلوم السياسية ، 2005.
2. حسن علي ألعفيفي محمود، **مشروع الشرق الأوسط وأثره على النظام الإقليمي العربي**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر: كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2012.
3. سمر فضلاً عبد الحميد محمد، **أكراد العراق تحت حكم عبد الكريم قاسم**، رسالة ماجستير، جامعة الزقازيق(مصر) :قسم التاريخ،(د.س).
4. لعريبي خديجة، **السياسة الخارجية الروسية تجاه منطقة الشرق الأوسط بعد أحداث 11 سبتمبر 2001**، رسالة ماجستير، جامعة بسكرة: كلية الحقوق والعلوم السياسية، 2014.
5. أبو الريش محمد خالد سرحان، **الأوضاع السياسية لأكراد العراق في ضوء الإحتلال الأمريكي للعراق**، رسالة ماجستير، جامعة الأزهر (فلسطين): كلية الآداب والعلوم الإنسانية، 2013.

رابعا: الموسوعات

1. صبور محمد صادق، **موسوعة مناطق الصراع في العالم**، ج1، القاهرة: دار الأمين للطباعة والنشر، 2002.

خامسا: المواقع الالكترونية

1. الطحاوي أميرة، **أكراد تركيا وجرح أنقرة الغائر(من كفاح الجبال إلى الإحتكام لأوربا)**، جريدة الشرق الأوسط، العدد 9690، 2005/07/09. (متحصل عليه من: http://archive.aawsat.com/details.asp?issueno=9532&article=304557#.VxdpQkx97IU بتاريخ: 2016/04/20).
2. ماهر السيد علي زينب، **العلاقات التركية العراقية (دراسة لحالة الأكراد)**، المركز الديمقراطي العربي، قسم الدراسات والعلاقات الدولية، متحصل عليه من: http://democraticac.de/?p=18020، بتاريخ 2016/04/24.
3. موسوعة الجزيرة، جلال طالباني، متحصل عليه من: http://www.aljazeera.net/encyclopedia/icons/2014/12/ ، بتاريخ: 2016/03/22).
4. موسوعة مقاتل من الصحراء، متحصل عليه من الموقع: http://www.moqatel.com/openshare/maps2/SiasiaGall/document164857.htm، بتاريخ : 2016/05/09.
5. http://lmd-medea.7olm.org/t10-topic, ON THE 24/04/2016.
6. http://ainnews.net/?p=323419 , ON THE 10/05/2016.
7. http://www.kobani.net/kobani62837, ON THE 10/05/2016.
8. http://www.aljazeera.net, ON THE 10/05/2016.
9. http://rudaw.net/arabic/kurdistan/010620154, ON THE 10/05/2016.

II. باللغة الأجنبية

1. Mcdowall David ،**A modern history of the kurds** (London: i.b .touris،1996) .

2. Boulanger Philipe, " **les Kurdes, torat noir du proche orient** ", Paris assas édition, tome 394, N-janvier 2001.

3. karakus suna ، **l'analysé du problème kurde en Turquie:le rôle de pkk de la question kurde**(mémoire présente come exigence partielle a la maitrise en science politique ،université du Québec a Montréal ،février 2010) .

فهرس المحتويات

المحتوى	الصفحة
الإهداء	/
شكر وعرفان	/
مقدمة	/
الفصل الأول: إطار تعريفي بالأكراد ومنطقة الشرق الأوسط	**07**
المبحث الأول: إطار تعريفي بالأكراد	**08**
المطلب الأول: تعريف الأكراد وخصائصهم القومية	**08**
المطلب الثاني: التوزيع الجغرافي للأكراد في الشرق الأوسط	**16**
المبحث الثاني: إطار تعريفي بمنطقة الشرق الأوسط	**22**
المطلب الأول: تعريف منطقة الشرق الأوسط	**22**
المطلب الثاني: الأهمية الإستراتيجية لمنطقة الشرق الأوسط	**27**
الفصل الثاني: تطورات الأزمة الكردية في الشرق الأوسط (1991-2003)	**35**
المبحث الأول: المرحلة الأولى (1991-2002)	**36**
المطلب الأول: في العراق	**36**
المطلب الثاني: في تركيا	**46**
المبحث الثاني: المرحلة الثانية (2002-2003)	**56**
المطلب الأول: في العراق	**56**
المطلب الثاني: في تركيا	**61**
الفصل الثالث: إنعكاسات الأزمة الكردية	**71**
المبحث الأول: عوامل تأثير المسألة الكردية في الشرق الأوسط	**72**
المطلب الأول: عوامل ترجع للأهمية الجيوستراتيجية لمنطقة كردستان	**72**
المطلب الثاني: عوامل ترجع لطبيعة الأنظمة الحاكمة	**76**
المبحث الثاني: مداخل تأثير الأزمة الكردية في الشرق الأوسط	**77**
المطلب الأول: أثرها في العلاقات التركية السورية	**77**

المطلب الثاني : أثرها في العلاقات التركية العراقية	**84**
الخاتمة	**92**
الملاحق	**97**
قائمة المصادر والمراجع	**104**
فهرس المحتويات	**112**